

مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية

مجلة

مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة الرابعة

العدد الحادي عشر - ذو القعدة ١٤٣٧هـ - أغسطس ٢٠١٦م

مجلة علميّة، محكّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغة العربية، ونشر قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وفتاويه

(تصدر كلَّ أربعة أشهر)

الرّاعي الفخري

مشعل بن سرور الزّايدي

أهداف المجلة

- تهدف المجلة إلى نشر البحث العلميّ في مجالات اللّغة العربية بجميع علومها، ونشر قرارات المجمع وتنبيهاته ومقالاته وفتاويه اللّغوية، كما تهدف إلى جمع ومتابعة قرارات المجامع السابقة، وتوصيات المؤتمرات والندوات العلمية .. والمفضّل للنشر لديها من البحوث هو:
  - الدّراسات التي تخدم اللّغة العربية تيسيرًا، وتقريبًا، وترغيبًا، وتصفية.
  - البحوث المعنيّة بدراسة الألفاظ والأساليب واللهجات والمصطلحات تأصيلاً وتصحيحًا وتعريبًا وترجمةً وشرحًا.
  - التراث المحقق.

منهاج نشر البحث العلميّ والمقال في المجلة :

١- أن يكون ذا أصالة وجدّة، مبنيًّا على قواعد البحث العلمي، وأن لا يزيد البحث عن أربعين (٤٠) صفحة، والمقال عن خمس عشرة (١٥) صفحة، وأن يكون بحواشٍ سفلية.

٢- أن لا يكون منشورًا، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، وأن لا يكون مُستلاًّ من بحث سابق للمؤلّف.

٣- أن يقدّم صاحب البحث نبذة موجزة من سيرته العلمية، وملخّصًا عن بحثه باللّغتين (العربية والإنجليزية).

٤- تخضع البحوث الواردة إلى المجلّة للتحكيم العلمي.

٥- كلّ رأي مقرون بالدّليل أو النظر.. يسعُ المجلّة قبوله، وما كان دون ذلك فمسؤوليته على قائله أو ناقله.

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير على عنوان المجمع، أو بريده الشبكي :

المملكة العربية السعودية - ص ب: ٦٥٥٩ مكة: ٢١٩٥٥

هاتف وفاكس: ٠٠٩٦٦ ١٢٥٤٠٢٩٩٩ — جوال: ٠٠٩٦٦ ٥٥٤٠٢١٩٩٩

E.M :m-a-arabia@hotmail.com WEB :www.m-a-arabia.com

رقم الإيداع ١٤٣٤/٧٢٢٢ -تاريخ ١٤٣٤/٧/١٩هـ -ردمك ١٦٥٨-٦٥٣٠

ثمن المجلة: في المملكة العربية السعودية والبلاد العربية ٢٥ ريالا. وفي خارج الوطن العربي: ٦ دولارات.

الاشتراكات السنوية للأعداد الثلاثة: للأفراد ١٥٠ ريالا أو ٥٠ دولارا في الخارج، للهيئات والمؤسسات والدوائر الحكومية ٤٠٠ ريال، أو ١٠٠ دولار في الخارج.

ترسل الاشتراكات بشيك بنكي باسم: **مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية**.

أو على رقم حساب المجمع: SA12 8000 0443 6080 1049 10 12

الهيئة الاستشارية

المحتوى

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين،

وبعد:

هذا هو العدد الحادي عشر من مجلة المجمع العلمية المحكّمة، التي أصبحت بحمد الله موضع ثقة الباحثين، والمختصّين، والدّارسين، تصدر كلّ أربعة أشهر، لم تتأخر -بفضل الله وتوفيقه- مرّة واحدة.

ويخرج هذا العدد بصورة جديدة، بعد أن رأت هيئة التحرير عزل الفتاوى، ونشرها في سلسلة مستقلّة، صدر منها بحمد الله سِفران، بعنوان **(أنت تسأل والمجمع يجيب)**.

لقد جمع هذا العدد بين دفَّتيه قرارًا وتنبيهًا، وبحوثًا خمسة، ومقالين، وطائفة من أخبار المجمع.

ومع ابتهاج المجلة بكثرة البحوث التي ترد إليها، فإننا نستنهض الباحثين الجادّين أن يزيدوا من هممهم في الكتابة والبحث، وأن يُعنَوا بالمسائل التي لم تبحث، وأن تكون عميقة، وإذا كانت في كتاب الله، وأساليبه، وتراكيبه، كانت أشرف وأقوى وأقوم.

وإنّه لمن العجب أن يتوانى القادرون على التمام عن البحث العلميّ، وينشط له من كان دونهم علمًا وقدرة وآلة.

نسأل الله أن يوفق الجميع للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يبارك في الباحثين، والعاملين بالمجمع ومجلّته، وأن يجزي الدّاعمين له والمانحين خير الجزاء، إنه سميع مجيب.

رئيس مجلس أمناء المجمع

صالح بن عبدالله ابن حميد

القسم الأول:

القرارات والتنبيهات

أولا: القرارات

القرار الحادي العاشر:
مخاطبة الجهات المعنية بالعناوين التجارية واللافتات وأسماء المحال التجارية وغيرها

الحَمدُ لله والصَّلاةُ والسَّلامُ على رَسول الله وعَلى آلـه وصَـحْبِه ومَن والاه... وبَعْدُ:

فإنّ مَجمعَ اللّغةِ العربيّةِ عَلى الشّبَكة العالَميّةِ لَيَنْظُرُ بعَيْن العنايـةِ والاهتمامِ لطُرقِ التَّخاطُب وأساليبِ التَّواصُل المُعْتَمَدَة في عَـرْضِ العَناوينِ التّجاريّة واللافتاتِ وأسماءِ المَحالّ التّجاريّةِ، وغيْرها من عَلاماتِ التَّنبيه والمُخاطَبَةِ والدّعايَةِ، وما شاكَلَها، ويُقْتَرَحُ في هذه المُسوَّدَة أن يَتّخذَ المَجْمعُ قرارًا بشـأن هـذه المُشـكلَة الاتّصـاليّة، وذلِكَ:

١- بأن يُخاطبَ الجِهـاتِ المَعنيّـةَ بمَيْـدان التّـرخيصِ للإعْـلامِ التّجاريّ ونَشرِ اللاّفتـاتِ الإعلانيـة، منبِّهًـا إيّاهـا إلى سَـنِّ قَوانينَ لتَعريبِ حَركةِ الإعـلامِ التّجـاريّ ووسـائلِ مُخاطَبَـةِ الـرأيِ العـامِّ، والعنايَـة التّامّـةِ باللّغـةِ العربيّـة والالتـزامِ بقَواعدِها، مَع مُراعاةِ الدّقّةِ والإيجـازِ وأخـلاقِ المهنَـةِ في المُخاطَباتِ التّجاريّةِ والإعلاناتِ.

٢- ويُعلنُ المَجْمَعُ أنّه مُسـتعدٌّ لبَـذلِ مـا في وُسـعِه مـن جهْـدٍ للعَمَل على النّهوض باللغةِ العربيّةِ في المَيادينِ المَـذكورةِ، وتَـذليلِ العقبـاتِ في طَريـقِ اعْتمادِهـا وتَـداوُلِها، وذلـك

باقْتراحِ تَنظيمِ مُلتقياتٍ وندواتٍ ودوْراتٍ تَدريبيّـةٍ لأعضـاء تلكَ المَيادين، لتَبْصيرِهم بقيمَةِ الوَسيلةِ اللّغويّةِ المُستخدَمَةِ في مُخاطَبَةِ النّاسِ وإعلامهـم، وإسـداءِ النّصـحِ والتّعـاوُن على الخَيْرِ، بناءً على ما رَسَمَه لنفسه من أهدافٍ في مَيْدانِ نَشرِ العربيّةِ في هذه الوَسائلِ العُموميّةِ.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.
وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم . . .



ثانيًا: التنبيهات:

التنبيه السادس عشر:

الفرقَ بين القَصَصِ والقِصَص..!!

الحمدُ لله والصلاةُ والسلامُ على رسول الله، وعلى وآله وصحبه ومَن والاه... وبعدُ:

فإنّ المجمع ينبّه على وجوب التفريق بينَ القَصَص بفَتح القافِ والقِصَص بكسرها؛ فالغالبُ على القَصص بفتح القافِ أن تدلَّ على مصدرِ الفعلِ قصَّ يَقُصُّ أو على الاسم المَنْقول من المَصدَر؛ أمّا القِصص بالكسر فتُفيدُ جَمعَ قِصةٍ وهي الحكايَةُ التي تُروى أو الخَبَر الذي يُتتبَّعُ، فيجوزُ أن يَرِدَ المَصدرُ والاسمُ معًا، فتقول: قَصَّ عَلَيَّ خَبَرَه يقُصُّه قَصًّا وقَصَصًا أَوْرَدَه، والقَصَصُ القَصُّ، والقَصَصُ أيضًا الخَبَرُ المَقْصوصُ؛ قالَ ابنُ مَنظور في مادَّة (قصص): «القَصص بالفتح وُضِعَ مَوضعَ المَصدرِ حتّى صارَ أَغْلَبَ عليه، والقِصَص بكَسْرِ القافِ جَمع القِصّة التي تُكتَبُ» [لسان العرب/قصص]، فَالقِصصُ جَمعُ قصّة، ولا يَجوزُ الخَلطُ، قالَ تعالى: ﴿ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ٣ ﴾ [يوسف]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿فَٱقۡصُصِ ٱلۡقَصَصَ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيۡهِ ٱلۡقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفۡ ﴾ [القصص: ٢٥].

فالقَصَصُ في الآياتِ بفتح القاف والصاد اسم لما يُقَصُّ، يقالُ: قَصّ الخبر قَصًّا إذا أخبر به، والقَصُّ أخصُّ من الإخبار؛ فإنّ

القص إخبار بخبرٍ فيه طولٌ وتفصيل وتسمى الحادثة التي من شأنها أن يُخبر بها قِصة بكسر القاف أي مقصوصة أي مما يقُصها القُصّاص. فالقَصَصُ اسم لما يُقصُّ، والقَصّ بالإدغام مَصدر، والقَصَصُ بالفَكّ اسم للمصدر واسم للخبر المقصوص.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم . . .



القسم الثاني:

البحوث



التصغير والتكسير

تضادٌ في المعنى وشبهٌ في الأداء

د. محمد بن إبراهيم السيف - السعودية

- ماجستير النحو والصرف من كلية اللغة العربية، في جامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٤١٢ هـ
- دكتوراه النحو والصرف من كلية اللغة العربية، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٩هـ
- يعمل حاليا أستاذا مشاركا في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.

الملخّص :

حمداً لله، وصلاةً وسلامًا على أشرف خلقه، وعلى آله وصحبه؛ وبعد:

فيصادفنا كثيراً في درسنا النحوي والتصريفي ألوانٌ من تبادل التأثير، أو التقارض الحكمي بين عناصر أدائية مختلفة، فُسِّرت بالحمل الصوري، أو الحمل على المعنى، وهو ما نلحظه في ظاهرتي التكسير والتصغير، فقد ألحَّ سيبويه على استحضار صورة المكسَّر مع كثيرٍ من مظاهر التحوير والتبديل المتعلقة بالتصغير، وأشغل صنيعه من بعده، فأخذوا يفتشون عمَّا يُفسِّر هذا التنظير، وعن مُرشِّحات تأصيل التكسير، ومسوغات حمل الآخر عليه. ولقد شِيء لهذه الدراسة أن تكون على مقربة من هذه القضية، تكشف عن ملامحها في الأداء والتفسير، وترصد مسائل الاتفاق والافتراق. وتيسيراً للتناول آثرت أن يكون البحث ضمن المحاور التالية:

مفهوم التصغير والتكسير.

العلاقة بين البابين.

حمل التصغير على التكسير.

ما التقى فيه البابان.

ما افترق فيه البابان.

وأختم الدراسة بذكر بعض النتائج مع ثبت بالمراجع.

والله أستعين على العمل، ومنه استمد الرشاد والتوفيق.

الدراسات السابقة :

لم أجد فيما وقفت عليه دراسة حول هذا الموضوع.

تقديم :

أدرك النحويون قديمًا أن هناك مشتركاتٍ في بعض إجراءات التحوير والتبديل بين بابي التصغير والتكسير، وارتضوا في تفسير هذا النوع من الاتفاق الإجرائي بين بابين متضادين في المعنى بحمل أحدهما على الآخر، وراجعوا صورة البنية في المصغَّر والمكسَّر، ورصدوا أوجه المشابهة في الأداءين، وقرَّروا أن التكسير هو المحمولُ عليه، والتصغير متطفلٌ، وأشكلَ عليهم سرُّ هذا الحمل، وتساءلوا عن مرشحاتِ اتخاذ التكسير أصلًا. ولعل في هذه المراجعة للعلاقة بين البابين ما يكشف عن شيء من هذه الإشكالات والتساؤلات.

مفهوم التصغير والتكبير :

أ- التصغير :

في اللغة: التقليل، والصِّغر: ضد الكبر، والصغير: خلاف الكبير، والصِّغر والصغارة خلاف العِظَم[(١)].

وفي اصطلاح النحويين: لم يحظ التصغير أو المصغَّر عند النحويين قديمًا وحديثًا بحدٍّ يجمع أطراف المحدود بلفظٍ موجزٍ يغني عن الاستدراك عليه، وجلُّ ما قالوه لا يعدو الإشارة إلى أنَّ التصغير مغنٍ عن وصف الاسم بالصغر[(٢)].

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٣/٢٩٠ (صغر)، والمحكم: ٣/٢٥٠ (صغر). واللسان: ٤/٤٥٨- ٤٥٩ (صغر).

(٢) ينظر: الأصول: ٣/٣٦، والتبصرة والتذكرة: ٢/٦٨٦، وتبصرة المبتدئ: ٤٣٢.

أو: تعبير مخصوص يصحبه نقل المعنى إلى ما يفيد تقليلًا، أو تحقيرًا، أو تعظيمًا، أو تقريبًا[(١)] ... إلى غير ذلك، من غير ذكر لطبيعة هذا التغيير.

وقد يكون التعريف إجرائيًّا؛ كأن ينص على ضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ثالثة، من غير تفريق بين ما يخص الثلاثي، أو الرباعي أو الخماسي، ومن غير ذكرٍ للأغراض المألوفة في التصغير[(٢)].

وبمراجعة ما قالوه يمكن أن نستخلص التعريف التالي، فنقول: صياغة اللفظ المراد تصغيره على زنة فُعَيْل، أو فُعَيْعِل، أو فُعَيْعِيل وَفْقَ مقاييس معيَّنة للدلالة على معنى التقليل، أو التحقير، أو التعظيم، أو التقريب..

وتلك الأوزان المذكورة في الحد نصَّ عليها سيبويه حين قال:

«اعلم أنَّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة؛ فُعَيْل، وفُعَيعِل، وفُعَيْعِيل ...»[(٣)].

وواضعها الخليل بن أحمد. قال ابن يعيش:

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٦٤، والتعريفات للجرجاني: ٨٨، والتصريح: ٥/ ١٤٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٩٢- ١٨٩٣، وعنقود الزواهر: ٣٩١.

(٣) الكتاب: ٣/ ٤١٥.

«قيل للخليل: لمِ تُثبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على(فَلْس) و(دِرْهَمَ)، و(دينار)، فصار (فَلْس) مثالًا لكل اسم على ثلاثة أحرف، و(درهم) مثالًا لكل اسم على أربعة أحرف، و(دِينَار) مثالًا لكل اسم على خمسة أحرف رابعها حرف علة»[١].

واستدرك السيرافي صيغةً أخرى هي(أُفيعال). قال: « ... ولو ضمَّ إلى هذا وجهًا رابعًا لكان يشتمل على التصغير كله، وذلك: أُفَيْعَال، نحو قولنا: أَجْمَال وأُجَيْمَال، وأَنْعَام وأُنَيْعَام ...»[٢].

ورُدَّ بأنَّ «هذا البناء جمعٌ، والتصغير ليس قعيداً للجمع، وذلك من قِبَل أن المراد من الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغير تقليلٌ، فكان بينهما تنافٍ»[٣].

وهذه الأوزان الثلاثة قياسيةٌ مطردةٌ، وما لم يندرج تحتها يُعدُّ شاذًّا. وهي أوزان خاصَّة بالتصغير، ويراد بها الشكل والصورة، ويراعى فيها عدد الحروف، ومقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، لا مقابلة الزائد بالزائد، والأصلي بالأصلي كالوزن التصريفيِّ، وقد اقتُصِر على هذه الأوزان الثلاثة ولم يُزَدْ عليها؛ لأنَّ المعنى الذي يقتضيه التصغير واحدٌ، فالمصغَّر ضِدُّ المكبَّر، وما يلتفت إليه في

(١) شرح المفصل: ١١٦/٥، وينظر: المقتضب: ٢٣٦/٢، والجمل: ٢٤٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٦٦/٤.

(٣) شرح المفصل: ١١٦/٥.

التصغير من معانٍ أخر، كالتحقير أو التقليل، أو التقريب، وغيرها، إنما هي معانٍ فرعية قرينتها السياق أو الحال، ولم تكن بحاجةٍ إلى أن تُخص بصيغ تمتاز بها، ولولا التفاوت في عدد حروف ما يراد تصغيره لاكتُفي بصيغة واحدة، بخلاف التكسير كما سيأتي.

ب- التكسير :

هو: «ما تغيَّر فيه بناء الاسم تغيّرًا يدُلُّ على أنك تريد مما يدل عليه ذلك الاسم دلالة واحدة ثلاثة فأكثر، أو ما أصله ذلك لكن استعمل في أقلِّ من الثلاثة مجازًا»[1].

أو نقول بإيجاز:

«ما دلَّ على ثلاثة فأكثر بتغيير بناء مفرده لفظًا أو تقديرًا»[2].

وسُمِّي جمعًا مكسرًا تشبيهًا «بتكسير الآنية ونحوها؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قَبْلُ، فلما أُزيل النظم، وفُكَّ النَّضْدُ في هذا الجمع -أيضًا- عمَّا كان عليه واحده سمَّوه تكسيرًا»[3].

وتغيير المفرد إما بزيادة، نحو: صِنْو وصِنوان، أو بنقص، نحو: تُخمَة وتُخَم، أو بتبديل شكل، نحو: أَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل؛ نحو: رَجُل ورِجَال، أو بنقص وتبديل شكل؛ نحو: قَضِيب

(١) المقاصد الشافية: ٧/٩.
(٢) التبيان في تصريف الأسماء: ١١٤.
(٣) التكملة: ١٤٧.

وقُضُب، أو بتغييرٍ مقدر، نحو: فُلْك للمفرد والجمع، ودِلَاص، وهِجَان[1]، وغيرها.

و«جموع التكسير أكثرُها محتاجٌ إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد»[2]. قاله الرضي.

وظاهر كلام بعض القدماء أنَّ معظم الجموع قياسيّة، فسيبويه، وإن لم يصرح بذلك، يقف عند كل وزن من أوزان المفردات وينصُّ على الوزن الشائع الذي يجمع عليه، نحو قوله:

«وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فإن العرب تكسِّره على (فِعْلان)»[3].

وقوله:

«أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فإنَّك إذا ثلَّثته إلى أن تعشّره فإن تكسيره (أَفْعُل)، وذلك قولك: كَلْب وأَكْلُب ... فإذا جاوز العدد فإن البناء قد يجئ على (فِعَال)، وعلى (فُعُول)؛ وذلك قولك: كِلَاب وكِبَاش وبِغَال، وأما الفُعُول فنُسُور وبُطُون»[4].

وهو فَهْمُ الرضي أيضًا، فقد ذكر ما يجمع عليه (فَعْل) قلةً وكثرةً، ثم قال:

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٥/ ٣٣.
(٢) شرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٩.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٧٤.
(٤) السابق: ٣/ ٥٦٧.

«قال سيبويه: القياس في (فَعْل) ما ذكرناه، وما سوى ذلك يعلم بالسمع، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع (فَعْل) إلى شيءٍ مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه وإن لم يُسمع»[1].

بل نصَّ على قياسية بعض الأوزان في مواضع من كتابه، نحو قوله عن جمع (فُعْل) على (أَفْعَال) بأنه قياس الباب[2]، وقوله: «اعلم أن(فَعَلة) كرقبة قياسه: فِعَال؛ كرقاب، ونياق ...»[3].

ونُقل عن يونس : «إذا كان (فَعَل) مؤنثًا بغير تاء فجمعه على (أَفْعُل) هو القياس» [4]، ونُقل نحو ذلك عن سيبويه في أكثر من موضع[5].

ونصَّ ابن ولاد في كتابه (المقصود والممدود)[6] على قياسيَّة كثير من الجموع.

ونقل المراديُّ عن بعض المتأخرين «أن أكثر الجموع سماعيٌّ، لكنَّ منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يُسمع جمعُهُ»[7].

---

(١) شرح الشافية: ٢/٩١.
(٢) شرح الشافية للرضي: ٢/٩٤- ٩٥.
(٣) السابق: ٢/١٠٦، وللاستزادة ينظر: ٢/٩٨، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٨، ١٤٠.
(٤) شرح الشافية للرضي: ٢/٩٥.
(٥) ينظر على سبيل المثال شرح الشافية: ٢/٩٦، ١٠٣.
(٦) ينظر على سبيل المثال الصفحات: ١٤، ٧٠، ١٢٨- ١٢٩، ١٣٩.
(٧) توضيح المقاصد والمسالك: ٥/٥٨.

وهو عين القياس.

ونصَّ ابن مالك على قياسية بعض الأوزان لبعض المفردات في مواضع من كتابه (شرح الكافية الشافية)[1].

ومثلُهُ أبو حيان في الارتشاف[2].

وعليه فمن الجموع ما هو مطردٌ وشائعٌ يمكن اقتياسه وَفْقَ الضوابط والأوصاف المشروطة في مفرده، ومنها ما هو قليلٌ ونادر أو شاذٌّ يكتفى به سماعًا.

وأكده أبو الفتح بن جني حين قال في (باب اللغة المأخوذة قياسًا): « ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع: إن ما كان من الكلام على(فَعْلٍ) فتكسيره على: أَفْعُل؛ ككَلْب وأَكْلُب، وكَعْب وأَكْعُب، وفَرْخ وأَفْرُخ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على: أَفْعَال؛ نحو: جَبَل وأَجْبَال ... فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره، ألا تُرَاك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردًا، أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيره؟ لا، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه، وذلك كأن يُحتاج إلى تكسير الرِّجْز، الذي هو العذاب، فكنت قائلًا لا محالة: أرجاز، قياسًا على: أَحْمَال، وإن لم تسمع أرجازًا في هذا المعنى ...»[3].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: ٤/١٨١٥، ١٨١٦، ١٨٢٨، ١٨٣٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال: ١/٤١٣، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٠.

(٣) الخصائص: ٢/٤٠- ٤١.

العلاقة بين البابين :

لاحظ سيبويه كثرة اشتراك التكسير والتصغير في مظاهر متنوعة من صور التحوير والتبديل حتى وقَرَ في ذهنه أن لكلٍ منهما صلةً وثيقةً بالآخر، مع اتخاذ التكسير أصلًا للتصغير، وسيأتي هذا، لذا ما انفكَّ يردِّد في كتابه ما ينصّ على أنَّ أحكام التصغير في معظم شؤونها محمولةٌ على ما يجري في التكسير؛ نحو قوله: «تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسّرة»[١].

وقوله: «تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرته للجمع»[٢].

وقوله: «قولك في (مُدُقّ): مُدَيقٌّ، وفي (أَصَمّ): أُصَيمٌّ، ولا تغيرٍّ الإدغام عن حاله، كما أنك إذا كسرَّت مُدُقًّا للجمع قلت: مَدَاقٌّ»[٣].

وعلى هذا النحو مضى مع كثير من أحكام التصغير حتى قال جملته المشهورة: «التصغير والجمع من وادٍ واحد»[٤]، وبلفظ: «التصغير والجمع بمنزلة واحدة»[٥].

وقد ردَّد كثير من الخالفين هذه العبارة[٦]، وشاع بينهم الربط بين بابي التكسير والتصغير، وتأكَّدت عندهم أخوتهما. قال السيوطي:

---

(١) الكتاب: ٤١٦/٣.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق: ٤١٨/٣.

(٤) السابق: ٤١٧/٣.

(٥) السابق نفسه.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢٣٧/٢، والمنصف: ١٣٨/٣، وشرح اللمع للأصفهاني: ٧٨٢/٢، وشرح المفصل: ١١٣/٥.

«التكسير والتصغير أخوان يجريان من وادٍ واحدٍ ويتفقان في كثير من الأحكام، ويُحال في كلٍ منهما على الآخر»[١].

وقد تساءل بعضهم عن سرِّ هذه العلاقة بينهما، وعن علة تلاقيهما في كثير من مظاهر التحوير والتبديل التي اقتضاها الإجراء البنائيُّ في كلٍ منهما، وكان ما قالوه في هذا متكئًا على المعنى ويركن إلى أحد ملمحين:

- إمَّا حدوث الصيغة، فكلٌّ منهما حادثٌ على المفرد نقله من وضعه الأصلي صيغة ومعنًى إلى وضع حادث، فالتكسير نقله من الآحاد إلى صيغ دالةٍ على الجمع، والتصغير نقله من صيغته المكبرَّة إلى صيغ دالةٍ على التصغير، مع تغييرٍ في اللفظ كما غُيِّر المعنى. قال الجرجاني:

«فلهذا التشاكل قال صاحب الكتاب: إن التصغير والتكسير من وادٍ واحد»[٢].

- وإما التضاد في المعنى، فمن مذاهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره[٣]، فالجمع تكثير، والتصغير تقليل. قال ابن إياز: «ربما جعلوا النقيض مشاكلًا للنقيض؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما ينافي الآخر، ولأن الذهن يتنبَّه لهما معًا بذكر أحدهما»[٤].

---

(١) النكت: ٢/ ٣٠٤.

(٢) المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ٩٩٢، وينظر: الخصائص: ٣/ ٢٦٨ – ٢٦٩، وأسرار العربية: ٣١٤، والإقليد: ٢/ ١١٧٣.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢/ ٣١٥، ٦٧٥.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٤٢١.

ونحوٌ منه قول الأنصاري:

«والنقيض يُحمل على النقيض لتلازمهما غالبًا في الخطور بالبال [ثُمَّ][1] يُحمل النظير على النظير لتشاركهما في أمرٍ معتبرٍ في حكمهما»[2].

وقد أشكل هذا النوع من الحمل على اليزدي فقال:

«وفيه نظر؛ لأن التضاد أمرٌ معنويٌّ، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظًا، كما في الحياة والممات مثلًا، فإنه لا يقال: زنتهما واحدة؛ لأن أحدهما ضد الآخر»[3].

وأُجيب بأنَّ «الشيء لما كان أقرب خطوراً بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضداداً له، صحَّ لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين، فيحمل أحدهما على الآخر في شيءٍ من أحكامه كما يحمل على نظيره، وقد قالوا: صحَّ (الموتَان) مع وجود مقتضي الإعلال حملًا له على ضده (الحيوان)»[4].

وقد قصر أبو بكر بن طاهر هذا الاتفاق بين جمع التكسير والتصغير على الرباعي والخماسي. قال:

«هذا والوفاق بين جمع التكسير والتصغير إنما وقع في الرباعي والخماسي، جعلوا الفتح والألف في الجمع؛ لأنه أثقل، فطلبوا فيه الخفَّة، والضمة والياء للتصغير؛ لأنه أخف»[5].

(١) كذا، ولعلَّه: كما، وهو الأظهر.
(٢) المناهج الكافية: ٤٦٧ – ٤٦٨.
(٣) شرح الشافية: ١/١٤٩.
(٤) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: ٦٠.
(٥) التذييل والتكميل: جـ٦ ل ٣٧ (ب).

وما قاله هو الغالب، وقد جاء من غير الغالب أوجهُ شبهٍ بين البابين فيما هو دون الرباعي كما سيأتي، ولعلَّ غلبة ذلك في الرباعي والخماسي الذي رابعه حرف مد إنما كان لمشاكلةٍ بين التكسير والتصغير في الخطوات الإجرائية تَرَتَّبَ عليه مماثلةٌ في القيمة الصوتية كما يقول اللغويون المحدثون بين (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل) في التصغير من جهة، وبين (مفاعل ومفاعيل) في التكسير من الجهة الأخرى.

ففي (مسجد) مثلًا نقول في تصغيره: مُسَيْجِد، وهذه الصيغة تتألَّف من ثلاثة مقاطع؛ هي: (ص ح) و(ص ح ص) و(ص ح ص).

الأول: مقطع قصير مفتوح يتألف من:

صامت + صوت مد قصير.

والثاني: مقطع طويل مغلق يتألف من:

صامت + صوت مد قصير + صامت.

والثالث: كالثاني.

وفي التكسير نقول: مساجد، وتتألف هذه الصيغة من ثلاثة مقاطع أيضًا؛ هي: (ص ح) و(ص ح ح) و(ص ح ص).

الأول: مقطع قصير مفتوح يتألف من: صامت + صوت مد قصير.

والثاني: مقطع طويل مفتوح يتألف من:

صامت + صوت مد طويل.

والثالث: مقطع طويل مغلق يتألَّف من:

صامت + صوت مد قصير + صامت.

ويُلحظ في المثالين مماثلةٌ في الكمية الصوتية في المقطع الأول تكسيراً وتصغيراً، وفي المقطع الثالث -أيضًا - تكسيراً وتصغيراً، ويقع الاختلاف في المقطع الثاني، فهو طويل مغلقٌ في حال التصغير، وطويل مفتوح حال التكسير، وهما متساويان في الكمية، ويطلق عليهما العروضيون مصطلح السبب الخفيف، وهذا يعني أنهما يمثلان نوعًا واحدًا من المقاطع[1].

وقد تتبَّع ابن القواس أوجه الشبه بين البابين وأحصى منها عشرة؛ وهي:

١- الفرعية: فالمكسر فرع المفرد، والمصغَّر فرع المكبَّر.
٢- التغيّر: ففي التكسير تتغير صورة المفرد، وفي التصغير تتغير صورة المكبَّر.
٣- اختراع: البناء: فلكلٍ من التكسير والتصغير صيغٌ مخترعة.
٤- وقوع العلامة ثالثة.
٥- ردُّ اللام المحذوفة في الثلاثي.
٦- حذف الزائد في الخماسي إن لم يكن رابعًا مدًّا.
٧- حذف الأصلي فيما زاد على أربعة.

(١) ينظر: في الأصوات اللغوية: ٢٤٦.

٨- فتح الثاني فيهما.

٩- حذف ألفات الوصل.

١٠-اعتلال اللام بحرف اللين قبلها[(١)].

واستدرك عليه ابن الصائغ في تذكرته: كسر ما بعد العلامة في كلٍّ منهما. قال: «وهو عندي أولى بالعد»[(٢)].

وممَّن عُني برصد مظاهر الشبه بين البابين ابن الخباز، فقد علَّل لقياس التصغير على التكسير باشتراكهما في أحكام كثيرة، ثم قال: «وسألني ذات مرة بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير فجمعت بينهما من عشرين وجهًا، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت أكثر من ذلك»[(٣)].

وقد تَتَبَّعْتُ المظاهر المشتركة بين التكسير والتصغير وأحصيت منها ما يربو على عشرين وجهًا، ولا أدعي أنني أحصيتُها كلَّها، وقد تناولتها في مبحثٍ تالٍ، وأتبعته ببعض الفوارق بين البابين؛ لئلاَّ يظنّ أن الوفاق تامٌّ بينهما.

حمل التصغير على التكسير :

تقدم اشتراك التكسير والتصغير في كثير من مظاهر التحوير والتبديل التي اقتضاها الإجراء البنائيُّ في كلٍّ منهما، وتفسير ذلك، وما قالوه لم تكن فيه ميزة لأحدهما ترشح الاعتداد به أصلًا وتجعل

(١) شرح ألفية ابن معط: ٢/١٢٠٣.

(٢) الأشباه والنظائر: ٢/٣١٥.

(٣) توجيه اللمع: ٥٥٣.

الآخر فرعًا يُخلع عليه أحكامه، لـذا اسـتوقف الأوائـل وبخاصـةٍ ابـن جني إصرار سيبويه على إحالة أحكام التصـغير في كـثير مـن مواضـعه على التكسير، ولم يكن العكس، على الرغم من تقدم التصغير وتأخر التكسير في ترتيب الأبواب، مما يُشعر بأن الحمل مقصـود لغـرض لم يفصح عنه، وقد شُغِل ابن جني بهذا الأمر، وناقش أسـتاذه أبـا علـي فيه، وكان جوابه: «إنما حُمِل التحقير في هذا على التكسير مـن حيـث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد، فاعتـدّ مـا يعـرض فيـه لاعتـداده بمعناه، والمحقّر هو المكبَّر، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصـفة، فكـأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسـير حكـم يحمل عليه الإفراد»[1].

قال أبو الفتح: «هذا مَعْقِدُ معناه، وما أحسَنَه وأعلاه!»[2].

وفحوى ما ذكره أبو علي أن ما يطرأ على المكسر مـن تنـوع الدالّـةِ من مفرد لآخر، وما يتبع ذلك من اخـتلاف في المعـاني الدالـة علـى المجموع، أقصاه عن حالته قبل التغيير، وأضحى أكثر عرضـةً للتغـيير من المحقر الذي توحَّدت فيه الدالَّة والمعـنى، ولم يبتعـد كـثيراً عـن مكبره؛ لذا عُدَّ المكسَّر بمثابة الأصل له فيما يطرأ عليه من تغيير، وقد شرح ذلك أبو الفتح في وقفةٍ له مع نص أبي علي السابق. إذْ قال:

« ... أقوى التغييرين هـو مـا عـرض لمثـال التكسـير، وذلـك أمـر عرض للإخـراج عـن الواحـد والزيـادة في العـدة، فكـان أقـوى مـن التحقير؛ لأنَّهُ مُبَقٍّ للواحد على إفراده»[3].

(١) الخصائص: ١/ ٣٥٤.

(٢) السابق.

(٣) الخصائص: ٣/ ٢٦٨ -٢٦٩.

وبما أنَّ في التكسير من المرشحات ما يؤهله لمقتضيات تحوير قياسيٍّ بمنأًى عن مفرده، فإنه يُعدُّ أصلًا وتُخلع أحكامُه على التصغير؛ وهو ما التفت إليه الشاطبي -وأجاد- حين شرح قصد أبي علي؛ إذ قال:

«يشير إلى أنَّ ما عرض في الجمع أصلٌ فيه، والجمع مستقلٌّ بنفسه؛ لتكسير بناء الأفراد، فكلُّ حكم لحقه من حيث هو جمعٌ معتدٌّ به ومستندٌ إليه، والمفرد كأنه متناسًى فيه، بخلاف التحقير، فإن العرب حافظت فيه على أحكام المفرد؛ ألا تراهم يحقرون ما حذف منه حرفٌ على حاله إذا قامت بما بقي منه بنية التصغير، ويقولون في (قَائِم): قُوَيْئِم، بالهمز اعتداداً بحكم المفرد، فكأنَّ التحقير لم يكن، وأنت لو كسّرت لرددت ما حذفت ولابد، ولرددت همزة (قائم) إلى أصلها فقلت: قُوَّمٌ، وقُوَّامٌ، اعتداداً ببنية التكسير، فلما كان الأمر على هذا جعلوا التكسير أصلًا، وجعلوا التحقير فرعًا»(١).

وكما قال فالمصغَّر لم يتأثَّر كثيراً بمقتضيات النقل تحويراً وتبديلًا كالمكسر؛ وظلَّ قريبًا من صورة مكبره؛ لذا تبقى بعض اللواحق مما قُدِّر انفصاله ويصغَّر ما قبلها، فيقال في (حَنْظَلَة): حُنَيْظِلة، وفي (قُرْفُصَاء): قُرَيْفُصَاء، وهذا لا يجري مع المكسّر(٢)، إذ تتمُّ الصياغة بدونها. قال أبو الفتح:

«أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير؛ ألا تُرَاكَ تقول في تحقير (حُبْلَى): حُبَيْلى، وفي (صَحْرَاء): صُحَيْراء، فتقرّ ألف التأنيث

(١) المقاصد الشافية: ٢٧٧/٧.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٩٨/٤ – ١٨٩٩.

بحالها، فإذا كسرت قلت: حَبَالى، وصَحَارى، وأصل (حَبَالى): حَبَالٍ، كـ (دَعَاوٍ) تكسير (دعوى)، فتُغيِّر علم التأنيث. وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الاسم لا يخرجه عن رتبته الأولى -أعني الإفراد- فأُقرَّ بعض لفظه لذلك، وأما التكسير فيبعده عن الواحد الذي هو الأصل، فيحتمل التغيير، لاسيما مع اختلاف معاني الجمع، فوجب اختلاف اللفظ»[١].

واستدلوا لثقل الجمع وخفة التصغير بمنع صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع، وصرف نظيره من المصغَّر، قال أبو الفتح بعد أن فاضل بالقوة بين المكسَّر والمصغَّر وأكَّد قوّة المكسَّر:

« ... ولذلك لم يعتدّ التحقير سببًا مانعًا من الصرف كما عُدَّ التكسير مانعًا منه؛ ألا تُراك تصرف دُرَيْهِمًا ودُنَيْنِيرًا، ولا تصرف دَرَاهِم ودَنَانِير لما ذكرنا»[٢].

وقال ابن برهان:

«ومما يقوِّي كون التحقير فرعًا على التكسير أنهم جعلوا التكسير سببًا مانعًا من الصرف لما تجدَّد له في المعنى من الانحراف عن سمت المفرد، ولم ينزِّلوا التحقير بتلك المنزلة لأنه كالمفرد الموصوف فقط»[٣].

وقد تتوقف صوابية الأداء في التصغير على ما يجري في التكسير، كما في تصغير المختوم بالألف والنون الزائدتين، فتقلب الألف ياءً

(١) الخصائص: ١/٢٢٧.

(٢) الخصائص: ٣/٢٦٨.

(٣) شرح اللمع: ٢/٦٧٧.

تصغيراً إذا كانت قلبت في تكسيره؛ نحو: سِرْحَان، وسُلْطان، يقال في تصغيرهما: سُرَيْحين، وسُلَيْطِين، كما قيل في تكسيرهما: سَرَاحِين، وسَلَاطِين. وتبقى الألف إذا لم تُقلب في التكسير؛ كما في: (سكْرَان، وعُثْمَان)، قيل في تصغيرهما: سُكَيران، وعُثَيْمَان؛ لأنهم قالوا في جمعهما: سُكَارى، وعُثْمَانون، ولم يقولوا: سَكَارِين وعَثَامِين.

وهو ملمحٌ يرسِّخُ فكرة الحمل، ويؤكِّدُ فرعية التصغير بالنسبة للتكسير.

وقد ارتضى العلماء فكرة حمل التصغير على التكسير واطمأنوا إليها، وجمهورُهم قدَّم التكسير لتكون الإحالة على مقدم، ومنهم من قدَّم التصغير وأحال عليه كابن عصفور[1]، وفي شافية ابن الحاجب قُدِّم التصغير وفُصل بينه وبين التكسير بباب النسب.

قال السيوطي: «وليس بجيد»[2].

وامتداداً لرسوخ فكرة الحمل في أذهانهم توقَّف الشاطبيُّ عند قول ابن مالك:

وشَذَّ في عِيدٍ عُيَيْدٌ وحُتِم   لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِم

فظاهره يوهم أنه خالف سيبويه وغيره من النحويين في حَمْل التكسير على التصغير، وهو عكس ما قرَّروه، فأجاب عنه بقوله:

(١) في المقرب وشرح جمل الزجاجي.
(٢) النكت للسيوطي: ٢/٣٠٤.

«إن مراد الناظم ليس الحمل القياسيّ، وهو الذي ذكره النحويون، بل التعريف بالحكم مجردًا، فكأنه يقول: الحكم في التكسير في هذه المسألة كالحكم في التصغير، ولا يلزم من هذا الحملُ القياسيُّ، فلا مشاحَّة عليه في عبارته»[1].

وما ذكروه من تعدد معاني التكسير، وخروج صيغه عن آحادها، لم يكن معيارًا صارمًا لإحالة أحكام التصغير على التكسير؛ لذا نجد العكس في تفسير بعض الإجراءات الأدائية؛ إذْ يحال حكمٌ مّا في التكسير على ما يجري في التصغير، وهو ملمحٌ من التقارض الحكمي، ونلمحه في جمع (فاعل)، فقد قالوا فيه: فواعل؛ نحو: كاهل وكواهل، وحائط وحوائط، قلبوا ألف (فاعل) في الجمع واوًا؛ لأنَّ ألف التكسير تقع بعدها، والجمع بينهما متعذِّر؛ لسكونهما، فلم يكن بدٌّ من حذف أحدهما أو قلبه، فلم يسغ الحذف لأنه يخل بالدلالة على الجمع، فتعيَّن القلب، فقلبوها واوًا حملًا على قلبها في التصغير؛ لتحقق موجب القلب فيه، وهو ضمُّ ما قبلها، فقد قالوا فيه: فُويعِل، نحو: كَاهِل[2] وكُوَيْهِل، وطَابَق[3] وطُوَيْبِق[4].

ونلمح هذا -أيضًا- في تفسيرهم كسر ما بعد الألف في الجمع، فقد قالوا:

---

(١) المقاصد الشافية: ٧/٣٦٤.

(٢) الكاهل من الإنسان: ما بين كتفيه. ينظر: اللسان: ١١/٦٠٢ (كهل).

(٣) الطَّابِق والطَّابَق: العضو من أعضاء الإنسان؛ كالرجل واليد.. ينظر: اللسان: ١٠/٢١٢ (طبق).

(٤) ينظر: اللباب: ٢/١٨٤، شرح المفصل: ٥/٥٢.

«كسَّروا ما بعد الألف حملًا على التصغير؛ لأن الألف في التكسير وسيلة ياء التصغير، فكما كسَّروا ما بعد ياء التصغير كسَّروا ما بعد الألف في التكسير»[1].

وعلّة كسر ما بعد الياء في التصغير التعادل ومناسبة الكسرة وهي علَّةٌ مؤثِّرةٌ، بخلاف الكسر في الجمع، فلم تكن علته ظاهرة، لذا حمل الكسر فيه على ما يجري في التصغير لوضوح علته.

على أننا لا نُعدم من يعكس ويبني على المطرد في الحمل، فيحمل التصغير على التكسير. قالوا:

«الحرف التالي لياء التصغير حقه الكسر كتالي ألف التكسير حملًا لعلامة التقليل على علامة التكثير، حملًا للنقيض على النقيض»[3].

وهاتان المسألتان لا تؤثِّران في اطِّراد حمل التصغير على التكسير.

ما يلتقي فيه البابان:

١ - فتح الثاني:

يُفتح الثاني في المصغَّر وفي المكسر المبني على(مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل)، فيقال في تصغير (مَسْجِد): مُسَيْجِد، وفي تكسيره: مَسَاجِد، يفتحون الثاني في كلٍّ منهما، وهو في التصغير حملًا على التكسير؛ «قالوا: وإنما فتح ما قبل الياء؛ لأن الياء في التصغير، والألف في شبه (مَفَاعِل) متقابلان؛ لأن التصغير والتكسير من باب

(١) شرح المفصل: ٣٩/٥.
(٢) ينظر: المتبع: ٦٨٣/٢، والهمع: ١٣٥/٦.
(٣) الأشباه والنظائر: ٦٧٥/٢.

واحد، فكما أن ما قبل الألف مفتوح، فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها»[1].

وقيل: يفتح الثاني؛ لأنه لو ضُمَّ لتوالت ضمتان، ولو كُسِر لتوالت كسرتان؛ لأن ما بعد الياء يكسر إن لم يكن حرف إعراب، ولا تؤثِّر الياء؛ لأنها حاجز غير حصين[2].

وعند ابن الأنباري: فُتح الثاني في التصغير تبيينًا للضمة[3]. وهو غير سديد؛ لقوة الضمّة وثقلها.

٢- زيادة مدة ثالثة:

تزاد مَدَّةٌ ثالثةٌ في المصغَّر وفي المكسَّر الموازن لـ (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) وشبههما؛ لأنَّ كلًّا منهما معنًى يحتاج إلى علامة تدل عليه، فيقال في(مِصْبَاح): مُصَيْبِيح، بزيادة ياء ثالثة تصغيراً، ومَصَابِيح[4]، بزيادة ألف ثالثة تكسيرًا، واختيار الياء والألف لأنهما من حروف الزيادة، ولأنهما من أخف الحروف.

وقيل في تخصيص الياء للتصغير: للحصول على تمييز كامل، فالضم في أوله، والفتح في ثانيه لا يكفي، إذْ يلتبس بـ (صُرَد)[5].

---

(١) الهمع: ٦/١٣١.
(٢) ينظر: المباحث الكاملية: ٢/٢١١، والفاخر: ٢/٩٠١.
(٣) أسرار العربية: ٣١٣.
(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٤١٦، وأسرار العربية: ٣١٤.
(٥) ينظر: الإقليد: ٣/١١٦٩- ١١٧٠، والمناهج الكافية: ٢١١.

وكانت فيه ثالثة حملًا على التكسير[١]، وقيل: لأن زيادتها ثانية تفضي إلى قلبها واوًا للضمة قبلها [٢].

٣- كسر ما ولي العلامة:

وهو في التصغير حملًا على التكسير. قال المبرد:

«فإن كان الاسم على أربعة أحرف انكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير كما ينكسر في التكسير؛ لأنَّ التكسير والتصغير من وادٍ واحدٍ»[٣].

وقيل: لما جمع المصغَّر الموصوف والصفة جمع له سائر الحركات؛ الضمُّ في أوله، والفتح في ثانيه، والكسر بعد الياء فيما جاوز الثلاثة[٤].

وقيل: بل كسر لمناسبة الكسرة للياء قبلها[٥]. وهو قول حسنٌ.

والكسر في الجمع مطلقٌ، وفي التصغير مشروطٌ بألَّا يكون ما وَلِيَ الياء حرفُ إعرابٍ؛ لأنه يتحرك وَفْقَ مقتضى العوامل.

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٢/٧٨٣.
(٢) ينظر: توجيه اللمع ٥٥٠.
(٣) المقتضب: ٢/٢٣٧، وينظر: المتبع: ٢/٦٨٣، والمباحث الكاملية: ٢/٣١١.
(٤) المباحث الكاملية: ٢/٣١١.
(٥) المتبع: ٢/٦٨٣، والهمع: ٦/١٣٥، وشرح الشافية لقرة سنان: ٢١٠.

ويُستثنى مما تحقق فيه هذا الشرط حالاتٌ فُتح فيها ما وَلِـي اليـاء؛ وهي:

أ- ما كان تالي الياء فيه متلوًّا بتاء التأنيث المربوطة؛ نحو: شُجَيْرَة.

ب- ما كان تالي الياء فيه متلوًّا بألف التأنيث المقصـورة أو الممـدودة، نحو: حُبَيْلَى، وحُمَيْرَاء.

ج- ما كان تالي الياء فيه متلوًّا بألف (أَفْعَال) جمعًا، أو مفـردًا، نحـو: أُثَيَّاب، وأُجَيْمَال، مما كان جمعًا. وأما المفـرد فنحـو: (أَجْمَـال) مسمًّى به، إذْ يقال: أُجَيْمَال.

د- ما كان تالي الياء فيه متلوًّا بألف ونون مزيدتين، ولم تقلب ألفـه في الجمع ياءً؛ نحو: سُكَيْرَان[1].

٤- تعذّر تحريك المدة المزيدة[2]:

بهذا اعتلّوا لعدم حذف الهمزة المتحركة وإلقـاء حركتـها علـى يـاء التصـغير قبلـها، كمـا في تصـغير (أَوْءٍ) و(أَفْـؤُس)، قـالوا في (أَوْءٍ): أُوَيْءٌ، وخَفَّفوا بقلب الهمزة ياءً وإدغامهـا في يـاء التصـغير، فقـالوا: أُوَيٌّ[3].

وفي تصـغير (أَفْـؤُس) قـالوا: أُفَيـئِس. لم يحـذفوا الهمـزة ويلقـوا بحركتها على ياء التصغير في المثالين لتعذر تحريكهـا، مـع أن حـذف

(١) ينظـر: شـرح اللمـع لابـن برهـان: ٢/٦٤٠-٦٤٧، والارتشـاف: ١/٣٦٠، والمساعد: ٣/٤٩٨-٤٩٩، وشفاء العليل: ٣/١٠٥٦.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٢/٦٤٠.

(٣) ينظر: المنصف: ٣/٩٨.

الهمزة المتحركة وإلقاء حركتها على الساكن الصحيح قبلها مطرد(١)، فقد قالوا في (يسأل): يَسَل، وفي (جَيْأَل)(٢): جَيَل، ومنه قراءَة: ﴿قَدَ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١﴾ [المؤمنون](٣) بحذف الهمزة وإلقاء الحركة على الدَّال قبلها.

٥- حذف ما زاد على الأربعة:

يحذف ما زاد على الأربعة فيما كان ثلاثيًّا مزيدًا بحرفين أو أكثر، أو رباعيًّا مزيدًا، أو خماسيًّا مجردًا أو مزيدًا في البابين وَفْقَ الضوابط التالية:

أ- إذا كان المراد تصغيره ثلاثيًّا مزيدًا بحرفين أو أكثر فإنه يُحذف منه عند تصغيره أو تكسيره ما زاد على الأربعة، ولا يبقى من الزوائد إلَّا حرف واحد، أو حرفان أحدهما حرف علة قبل الآخر، ويُخَصُّ بالبقاء ماله مزيَّةٌ من جهة اللفظ أو المعنى، وما كانت فيه مزيةٌ معنويةٌ فهو أولى بالإبقاء(٤)، وذلك بأن يكون أحد الزائدين أو الزوائد دالًّا على معنى الفاعلية، كما في الميم الزائدة أول الكلمة في نحو: (مُغْتَلِم)(٥):

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٢١٣، ٢١٥.

(٢) جَيْأَل وجَيْأَلة: الضَّبُعُ. اللسان: ١١/٩٦ (جأل).

(٣) ورش عن نافع يلقي حركة الهمزة على الساكن الصحيح قبلها. راجع: جامع البيان: ٢٦٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/٢٣٤، والأصول: ٣/١٢، والبيان: ٦٤٤-٦٤٥، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٥٢.

(٥) المُغْتَلِم: الهائج، والاغتلام: مجاوزة الحد. ينظر: اللسان ١٢/٤٣٩ (غلم).

ففي تكسيره يقال: مَغَالم.

وفي تصغيره: مُغَيْلِم.

وفي (مُغْتَسِل):

تكسيره على: مَغَاسِل.

وتصغيره على: مُغَيْسِل.

وفي (منطلق):

تكسيره على: مَطَالِق، ويصغَّر على: مُطَيْلِق.

أو يكون الزائد أولًا دالًّا على المتكلم، كما في الهمزة في نحو: أَلَنْدَد[1]، وأَرَنْدَج[2].

فيقال فيهما: أَلَادٌّ، وأَرَادِج، تكسيراً.

وأُلَيْدّ، وأُرَيْدج، تصغيراً.

- أو يكون دالًّا على الغائب؛ كما في الياء في نحو: يَلَنْدَد، ويَرَنْـدَج ففي تكسيرهما يقال: يَلَادّ، ويَرَادِج.

وفي تصغيرهما: يُلَيْدّ، ويُرَيْدِج.

ونحوٌ من ذلك نجده في تكسير أو تصغير (مُقْعَنْسِـس)[3] ممـا فيـه ثلاث زوائد، قال في (الكتاب)[4]:

(١) الأَلَنْدَدُ واليَلَنْدَدُ: الشديد الخصومة. ينظر: اللسان ٣/٣٩١ (لدد).

(٢) الأَرَنْـدَجُ: جلـد أسـود تصـنع منـه الأخفـاف. ينظـر: اللسـان ٢/٢٨٣ (ردج).

(٣) المقْعَنْسِسُ: الشديد. ينظر: اللسان ٦/١٧٩ (قعس).

(٤) ٣/٤٢٩.

«وإذا حقَّرت (مُقْعَنْسِس) حذفت النون وإحدى السينين؛ لأنك كنت فاعلًا لو كسَّرته للجمع، فإن شئت قلت: مُقَيْعِس، وإن شئت قلت: مُقَيْعِيس»، كما قيل في جمعه: مَقَاعِس، ومَقَاعِيس، فسيبويه يؤثر إبقاء الميم لدلالتها على معنى الفاعل، ويحذف النون وإحدى السينين.

وعند المبرد المحذوف الميم والنون، وتبقى السين؛ لأنها ملحقة لها حكم الأصل، قال:

«وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعَنْسس): مُقَيْعِس، ومُقَيْعِيس. وليس القياس عندي ما قال؛ لأن السين في (مُقْعَنْسِس) ملحقة، والملحق كالأصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس: قُعَيْسِس، وقُعَيْسِيس، حتى يكون مثل: حُرَيْجِم وحُرَيْجيم»[(١)].

ورُدَّ بأن الميم أولى بالإبقاء؛ لأن الميم لمعنى، وحرف الإلحاق ليس لمعنى، والميم لها قوة التصدر، والسينان إحداهما طرفٌ والأخرى قريبة من الطرف، والأوائل أقوى من الأعجاز وأمكن[(٢)].

وأما تنظيره بحذف الميم من (محرنجم)[(٣)] إذْ قيل في تحقيره: حُرَيْجِم، فلا ينهض دليلًا له؛ لأن الباقي من الكلمة بعد حذف الميم أصول، والزائد أولى بالحذف وإن كان لمعنى، والمذهبان جاءا عنهم.

---

(١) المقتضب: ٢/١٥٢- ١٥٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٧٧، وشرح الشافية للرضي ١/٢٥٩.

(٣) المحرنجم: المجتمع. ينظر: اللسان ١٢/١٣٠ (حرجم).

وإذا انتفت المزية المعنوية ينظر إلى ما كان فيه مزيَّةٌ لفظية فيؤثر إبقاؤه؛ كأن يكون أحد الزائدين مكرر حرف أصلي، والآخر ليس كذلك؛ كما في تحقيرهم (غَدَوْدَن)[1]، فقد قالوا في تصغيره: غُدَيْدِن، وغُدَيْدين؛ كما قالوا في تكسيره: غَدَادِن وغَدَادِين. قال في الكتاب[2]:

«وإذا حقرت (غَدَوْدَن) فبتلك المنزلة؛ لأنك لو كسَّرته للجمع لقلت: غَدَادِين وغَدَادِن، ولا تحذف من الدالين؛ لأنهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف ههنا».

وبهذا تمسَّك المبرد في اختياره حذف الواو في تصغير(عِثْوَلّ)[3] وإبقاء اللامين. قال:

«والواو أحقُّ عندنا بالطرح؛ لأنها من الحروف التي تزاد، واللام مضاعفة من الأصول، وهما جميعًا للإلحاق بمثل: جِرْدَحل ... وكان سيبويه يختار: عُثَيِّل، وعُثَيْوِل فيمن قال: أُسَيْوِد، ويقول: هي مُلْحِقة، وهي أبعد من الطرف، وقد يجوز ما قال، ولكن المختار ما ذكرنا»[4].

وأما سيبويه في اختياره الذي ذكره المبرد فقد نظر إلى الأحدث في الزيادة، وحذفَ إحدى اللامين ليكون القياس على الخماسي الملحق

(١) الغَدَودَن: الناعم، يقال: شاب غدودن، وفي الشعر: الكثير الملتف. ينظر: اللسان ١٣/٣١١ (غدن).

(٢) ٣/٤٢٨.

(٣) العِثْوَلّ من الرجال: الجافي الغليظ. اللسان ١١/٤٢٤ (عثل).

(٤) المقتضب: ٢/٢٤٧.

به بزيادة اللام، لا على الرباعي الملحق به أولًا بزيادة الواو، ونظَّره بتكسيرهم (قِرْشَبّ)[١] على: قَرَاشِب[٢]. قال: «وكذلك قولُ العرب وقولُ الخليل»[٣].

ورُدَّ قول المبرد بعدم اطِّراد قياسه في الحذف، فقد حذف الراء في(مُحْمَرّ) وهي مضاعف أصلي، وأبقى الميم الزائدة لمعنى فقال: مُحَيْمِر[٤].

- أو يكون أحد الزائدين واقعًا موقع ما يكون أصليًّا، كما في قولهم: حَمَارَّة، ففيه زائدان؛ الألف وإحدى الراءين، وقد آثروا في تصغيره إبقاء الراءين، وحذفوا الألف؛ لأن موقعها موقع ما لا يكون إلا زائدًا، وأما الراء المزيدة فموقعها موقع ما يكون أصليًّا.

قال في (الكتاب)[٥]:

«وتقول في تحقير (حَمَارَّة)[٦]: حُمَيْرَّة، كأنك قلت: حَمَرَّة؛ لأنك لأنك لو كسَّرت (حَمَارَّة) للجمع لم تقل: حَمَائِر، ولكن تقول: حَمَارٌّ؛ لأنه ليس في الكلام: فَعَائِل، كما لا يكون مَفَاعِل».

---

(١) القِرْشَبّ: الضخم الطويل من الرجال. ينظر: اللسان ١/٦٦٩ (قرشب).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٧٨، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٥٣-٢٥٤.

(٣) الكتاب: ٣/٤٣٠.

(٤) الانتصار: ٢١٩-٢٢٠.

(٥) ٣/٤٢٧-٤٢٨.

(٦) على زنة: فِعَالَّة، قال: حِمَارَّة الصيف: شدة وقت حره. ينظر: اللسان ٤/٢١١ (حمر).

- أو يكون حذف أحد الزائدين يؤول بالكلمة إلى وزن ليس من أوزانهم، أو إلى اجتماع حرفين من جنس واحد آخر الكلمة، فإنه يُؤْثَرُ بالبقاء ويحذف الآخر، كما في قولهم: ذُرَحْرَح[1]، وجَلَعْلَع[2]، مما تكررت فيه عينه ولامه، فلو حذفنا اللام الثانية صارت العين آخر الكلمة، فإذا صغَّرناها أو جمعناها قلنا في (ذُرَحْرَح): ذُرَيْحِر، وذَرَاحِر، وفي (جَلَعْلَع): جُلَيْعِل، وجَلَاعِل، على زنة: فُعَيْلِع، وفَعَالِع، وهذان الوزنان ليسا من أوزانهم، ولو حذفنا العين الثانية لقلنا في تصغيرهما: ذُرَيْحح، وجُلَيْعِع، وفي تكسيرهما: ذَرَاحِح، وجَلَاجِع..، فيجتمع آخر الكلمة حرفان من جنس واحد وهما لامان، فيثقل اجتماعهما، فإذا حُذفت اللام الأولى زال ذلك، لذا يُؤْثَر بالحذف، ويبقى الآخران، فنقول في تصغيرهما: ذُرَيْرِح، وجُلَيْلِع، وذَرَارِح، وجَلَالِع، على زنة: فُعَيْعِل وفَعَاعِل[3].

- أو يكون حذف أحد الزائدين يفضي إلى حذف الزائد الآخر، والآخر لا يلزم من حذفه حذف غيره، فإنه يؤثر بالإبقاء ما يؤمن

---

(١) الذَّرَحْرَح: دُوَيْبَّة أعظم من الذباب حمراء مُنَقَّطَة بسواد، وهي من السموم، وجمعها: ذراريح. ينظر: الصحاح ١/٣٦٢-٣٦٣ (ذرح)، واللسان: ٢/٤٤١ (ذرح).

(٢) الجُلَعْلَعُ: (فيما ذكر عن الأصمعي أنه الخنفساء التي نصفها طين، ونصفها من خَلْق الخنفساء، وأن رجلًا كان يكثر أكل الطين فَعَلَى فعطس عطسةً فخرج منه خُنْفُسَاء نصفُها طين، فرآها رجل من العرب فقال: خرجت منه جُلَعْلَعة) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٨٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٤٣٢، وشرحه للسيرافي: ٤/١٧٩-١٨٠.

معه حذف الآخر؛ كما في تحقير «لُغَّيْزَي»[١] تبقى الغين؛ لأنها مكرر أصلي، والزائدان الآخران الياء وألف التأنيث، والياء رابعة، فإذا حذفت احتيج إلى حذف ألف التأنيث؛ لأنها تقع بعد حذف الياء خامسةً، بخلاف ألف التأنيث، فلو حذفت لا يلزم من حذفها حذف الياء، لذا يختار حذفها وإبقاء الياء، فيقال: لُغَيْغِيز، كما قيل في جمعه: لَغَاغِيز[٢]. وإن لم تظهر مزيّةٌ في زائد على آخر لا لفظية ولا معنوية، فأنت مخيَّرٌ في الحذف والإبقاء، كالنون والواو في (قَلَنْسُوة)، «إن شئت قلت: قُلَيسِية، وإن شئت قلت: قُلَيْنِسَة، كما فَعَلوا في ذلك حين كسَّروه للجمع، فقال بعضهم: قَلَانِس، وقال بعضهم: قَلَاسٍ ... وكذلك (حَبَنْطَى)[٣]، إن شئت حذفت النون فقلت: حُبَيْط، وإن شئت حذفت الألف فقلت: حُبَيْنِط، وذلك لأنهما زائدتان ألحقتا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فليس واحدةٌ الحذف ألزم لها منه للأخرى»[٤].

ب- تجريد الرباعي المزيد من زوائده حال تصغيره أو تكسيره إلَّا ما كان الزائد فيه حرف علة قبل الآخر فإنه يبقى، فنقول في تصغير

---

(١) اللُّغَّيْزَى: بتشديد الغين مثل اللُّغْز، والياء ليست للتصغير؛ لأن ياء التصغير لا تكون رابعة.
ينظر: الصحاح: ٣/ ٨٩٤ (لغز).

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٣٩ -٤٤٠، والمقتضب: ٢/ ٢٦٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٨٤.

(٣) الحَبَنْطَى: القصير البُطَين، يُهمز ولا يهمز، والنون والألف للإلحاق بسفرجل.
الصحاح: ٣/ ١١١٨.

(٤) الكتاب: ٣/ ٤٣٦، وينظر: المقتضب: ٢/ ٢٣٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٥٤.

(مُدَحْرِج): دُحَيْرِج، كما قالوا في تكسيره: دَحَارِج، وفي تصغير (عَنْكَبُوت): عُنَيْكِب؛ كما قالوا في تكسيره: عَنَاكِب، وفي تصغير (عُصْفُور) و(عَيْطَمُوس)[1]: عُصَيْفِير، وعُطَيْمِيس، كما قالوا في تكسيرهما: عَصَافِير، وعَطَامِيس، وفي تصغير (قِرْطَاس) قُرَيْطِيس؛ كما قيل في جمعه: قَرَاطِيس، بقلب الواو والألف ياءً للكسرة قبلهما[2].

ج- حذف الزائد من الخماسي المزيد ثمَّ الخامس الأصلي، فيقال في (قَبَعْثرى)[3]: قُبَيْعِث، تصغيرًا، كما قيل في تكسيره: قَبَاعِث، وفي تصغير (خَنْدَرِيس)[4]: خُنَيْدِر، كما قيل في تكسيره: خَنَادِر[5].

والخماسي المجرد يحذف خامسه تصغيراً وتكسيراً نحو: (قِرْطَعْب، وجَحْمَرِش)، ما لم يكن رابعه بلفظ حروف الزيادة أو قريبًا منها، كما في: (خَدَرْنَق[6]، وفَرَزْدَق) فالنون بلفظ ما يزاد، والدال قريبة من التاء مخرجًا، فإنه يجوز حذف الرابع والإبقاء على الخامس فيقال: خُدَيْرِق، وفُرَيْزِق؛ كما قيل في الجمع: خَدَارِق وفَرَازِق،

(١) العَيْطَمُوس من النساء: الجميلة تامة الخلق. ينظر: اللسان ٦/١٤٣ (عطمس).

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٤٤٤، والمقتضب: ٢/٢٤٤، والبيان: ٦٤٣-٦٤٤.

(٣) القَبَعْثَري: الجمل العظيم. اللسان: ٥/٧٠ (قبعثر).

(٤) الخندريس: القديم، يقال: تمر خندريس: قديم، والخندريس: الخمر القديمة.
اللسان: ٦/٧٣ (خندريس).

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٤٤٨، والمقتضب: ٢/٢٤٩.

(٦) الخدرنق: العنكبوت، وخصه بعضهم بالذكر منه. ينظر: اللسان: ١٠/٧٢ (خدرنق).

والأرجح حذف الخامس؛ لأن التغيير بالأعجاز أولى، فيقال: خُدَيْرِن وفُرَيْزِد كما قيل: خَدَارِن وفَرَازِد.

٦- التعويض عن المحذوف :

يجوز التعويض بياء قبل الآخر مما حذف منه حرف أو أكثر عند تصغيره أو تكسيره، فيقال في تصغير(سَفَرْجَل): (سُفَيْرِج) بدون تعويض، و: (سُفَيْرِيج) بالتعويض، كما قيل: في تكسيره: (سَفَارِج) من غير تعويض، و(سَفَارِيج) بالتعويض[(١)].

وهذا التعويض مشروط بألَّا يكون قبل آخر المصغَّر أو المكسَّر ياءٌ، وإلَّا فلا تعويض؛ كما في (حَيْزَبُون)[(٢)]؛ إذْ يقال في تصغيره: حُزَيْبِين، كما قيل في تكسيره: حَزَابِين[(٣)].

وفي التعويض بالياء دون غيرها قيل:

«لأن ما بعد ألف التكسير مكسور، فكأنهم أشبعوا الكسرة فنشأت الياء، وذلك ليس بثقيل، فلهذا كانت الياء أولى من غيرها»[(٤)].

٧- ردُّ حرف اللين إلى أصله[(٥)] فاءً كان أو عينًا :

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤١٧/٣، والمقتضب: ٢٤٩/٢.
(٢) الحيزبون: العجوز من النساء. اللسان: ١١٤/١٣ (حزبن).
(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٦٤/١، والتصريح: ١٤٩/٥.
(٤) أسرار العربية: ٣١١.
(٥) قال في التبصرة والتذكرة (٦٨٨/٢):
(وإنما وجب ذلك: لأن ثاني المصغَّر لا بد من أن يحرك بالفتح، والألف إذا حركت انقلبت إلى إحدى أختيها، فانقلابها إلى ما كان أصلها أولى).

وهو مشروط فيهما بألَّا يكون حرف اللين مبدلًا من همزة تلي همزة، كما في (آدم)، وألا يكون غير حرف لين مبدلًا من حرف لين؛ كما في (قَائِم) و(مُتَّعِد)[1]، وإنما يكون:

أ- لينًا مبدلًا من لين؛ كما في: (مَال) و(ناب) و(مِيزَان)، و(مِيقَات) و(مُوْسِر) و(مُوْقِن).

يقال في تصغيرها: مُوَيْل، ونُيَيْب، ومُوَيْزِين، ومُوَيْقِيت، ومُيَيْسِر، ومُوَيْقِن.

كما قيل في جمعها: أَمْوَال، وأَنْيَاب، ومَوَازِين، ومَوَاقِيت، ومَيَاسِير، ومَيَاقِين[2].

ب- أو لينًا مبدلًا من صحيح؛ كما في: قيراط، ودينار، ففي تصغيرهما يقال: قُرَيْرِيط، ودُنَيْنِير. كما قيل في جمعها: قَرَارِيط، ودَنَانِير[3].

ج- أو لينًا مبدلًا من همزة لا تلي همزة؛ كما في: ذِيب، وبِير. يقال في تصغيرهما: ذُؤَيب، وبؤَيْرة؛ كما قيل في جمعها: أَذْؤب، وأَبْؤر وأَبْآر[4].

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/١٩٠٨، والارتشاف: ١/٣٧٠، وتمهيد القواعد: ١٠/٨٦٥، والتصريح: ٥/١٦٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٤٦٢، واللمع: ٢٧٧، والفوائد والقواعد: ٧٦٨، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٢٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٤٦٠، والأصول: ٣/٥٨، والبديع: ٢/١٦٤، وشرح الشافية للرضي: ١/٢١١، وشرح الشافية لليزدي: ١/٣٣١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٣/١٠٨١، والارتشاف: ١/٣٧١، والمقاصد الشافية: ٧/٣٥٢.

وشذَّ تصغيرهم (عِيد) علي: عُيَيْد، وجمعه على: أَعْيَاد، مع أن الياء مبدلة من الواو؛ لأنه من: عَادَ يعود.

قالوا: لم يُرَدّ حرف اللين إلى أصله فرقًا بين (عِيد) و(عُود)، فقد قالوا في تصغير (عُود): عُوَيد، وفي جمعه: أَعْوَاد[1].

وأما إن كان اللين ألفًا مجهولة الأصل؛ كما في (عَاج)، أو منقلبة عن همزة تلي همزة، كما في (آدم) فإنَّ حرف اللين يقلب واوًا، فيقال: عُوَيج وأَعْوَاج[2]، وأُوَيْدم وأَوَادِم[3].

وإن كانت الفاء أو العين غير حرف لين مبدلًا من لين، كما في: (متَّعِد) و(قائم)، فسيبويه يبقي الحرف المقلوب ولا يردُّه إلى أصله، فيقول في تصغير (مُتَّعِد): مُتَيْعِد[4]. قال ابن خروف: «ويلزم على إثبات تاء (مُتَّعِد) و(مُتَّزِن) المبدلة من الواو أن يقال في الجمع: مَتَاعِد، ومَتَازِن»[5].

قال الشاطبي: «والإلزام صحيح»[6].

(١) ينظر: التعليقة ٣/٣٠٠، ودقائق التصريف: ٤٠٢-٤٠٣، والفوائد والقواعد: ٧٦٨، والمتبع: ٢/٦٨٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٧٦٥، وشرح الشافية لليزدي:١/٣١٠.
(٢) الفاخر: ٢/٩٠٤.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/١٩١٠، والفاخر: ٢/٩٠٤، والمساعد: ٣/٤٩٧، والتصريح: ٥/١٦٢.
(٤) الكتاب: ٣/٤٦٥.
(٥) تنقيح الألباب: ٥٢٦.
(٦) المقاصد الشافية: ٧/٣٥٤.

وخالف الزجاج[1] وأبو علي الفارسي[2] فردا الحرف المقلوب إلى أصله لزوال موجب القلب فقالا: مُوَيْعِد، لا مُتَيْعِد.

وأما (قائم) ونحوه فقد اعتمد سيبويه [3] في تصغيره على الجمع، فكما قيل في جمعه: قوائم، كذلك قال في تصغيره قويئم، فأبقى الحرف المقلوب ولم يرده إلى أصله.

وخالفه الجرميُّ فردَّ المبدل إلى أصله فقال في تصغيره: قُوَيِّم[4].

ومما كانت فيه الفاء غير حرف لين مبدلًا من لين قولهم: تُخَمَة، وتُكَلَة، قيل في تصغيرهما: تُخَيْمة، وتُكَيْلَة، كما قيل في جمعهما: تُخَم، وتُكْلان، بإبقاء المبدل وعدم رده إلى أصله؛ وهو الواو[5].

٨- الواو المتحركة الواقعة ثالثة:

يجوز إبقاء الواو المتحركة الواقعة ثالثة، أصلية كانت كما في (أَسْوَد)، أو زائدة كما في (جَدْوَل)، فيقال في تصغيرهما: أُسَيود، وجُدَيول؛ كما قيل في تكسيرهما: أَساوِد، وجَداوِل، من غير إبدال.

والأكثر في التصغير قبلها ياءً وإدغامها في ياء التصغير، فيقال: أُسَيِّد، وجُدَيِّل، وهو أولى. قالوا:

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٩٣٧، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٩٠٩، والمساعد: ٣/٥١١.

(٢) التكملة: ١٩٧- ١٩٨. وينظر: المقاصد الشافية ٧/٣٥٣.

(٣) الكتاب: ٣/٤٦٣.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٩٣٦، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٩٠٩، وشرح الشافية للرضي: ١/٢١٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل٥/١٢٢.

«لأن الحمل على التكسير ضعيف لا يطرد؛ ألا ترى أنهم قالوا: مَقَاوِل، ومَقَاوِم، في: مَقَام، ومَقَال، فأظهروا الواو في الجمع، ومع هذا فهم يقولون في التصغير: مُقَيِّم، ومُقَيِّل، فأدغموا ولم يعتمدوا بظهورها في التكسير»[١].

وقيل: إنما قالوا: أُسَيْوِد، وجُدَيْوِل، بتصحيح الواو؛ لتحركها وصحتها في الواحد، وأما (مَقَام) و(مَقَال)، فالواو فيهما معتلةٌ في الواحد؛ لذا ظهرت في تصغير (أَسْوَد) و(جَدْوَل) وجمعهما، والإعلال أقوى في التصغير؛ لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما بالسكون[٢].

٩- البدل الواقع آخرًا:

يرد البدل الواقع أخرًا إلى أصله تصغيرًا وتكسيرًا، سواء كان حرف لين؛ نحو: مَلْهَى، أم غير حرف لين، نحو: ماء، وكساء، فيقال:

في مَلْهَى: مُلَيْهِي، ومَلَاهِي.

وفي ماء: مُوَيه، وأَمْوَاه.

وفي قفا: قُفَيٌّ، وقُفِيٌّ.

وفي جَرْو: جُرَيٌّ، وأَجْرِية.

---

(١) شرح المفصل: ٥/١٢٤. وينظر: الخصائص: ٣/٨٤، والأشباه والنظائر: ٢/٥٢٥-٥٢٦.
(٢) ينظر: الخصائص: ٣/٨٤.

ولا يبقى فرقٌ بين ذوات الواو والياء في اللفظ، وإنما الفرق تقديرًا؛ لانقلاب الواو ياءً كما في(قفا) و(عصا)[1].

١٠-الرباعي مدغم العين:

ما كان رباعيًّا مدغم العين في اللام لا يفكُّ إدغامه تصغيراً وتكسيرًا، فيقال في تصغير (مُدُقٍّ): مُدَيْقٌّ، وفي تصغير (مُسِنٍّ): مُسَيْنٌّ؛ كما قيل في تكسيرهما: مَدَاقٌّ، ومَسَانٌّ.

«وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع»[2].

وفي توجيه وقوع المدغم بعد الياء الساكنة في التصغير قال السيرافي:

«لأن هذه الياء في التصغير بمنزلة الألف وإن نقص مدُّها عن مد الألف بانفتاح ما قبلها؛ لأن الياء الساكنة فيها مدٌّ وإن فتح ما قبلها»[3].

١١- اللام المحذوفة من الثلاثي:

تردُّ اللام المحذوفة من الاسم الثلاثي تصغيرًا وتكسيرًا، كما في ابن، واسم، واست، مما صُدِّر بهمزة وصل، فيقال في التصغير: بُنَيٌّ، وسُمَيٌّ، وستَيْهةٌ، كما قيل في جمعها: أَبْنَاء، وأَسْمَاء، وأَسْتَاه.

وفي: يَدٍ، ودَمٍ، وشَفَةٍ، وحَرٍ، مما لم تلحقه همزة الوصل، يقال تصغيرًا: دُمَيٌّ، وشُفَيْهَةٌ، وحُرَيْحٌ، كما قيل في تكسيرها:

(١) ينظر: البديع: ٢/١٦٥، وتمهيد القواعد: ١٠/٤٨٦٥، والهمع: ٦/١٤١.

(٢) الكتاب: ٣/٤١٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٤/١٦٨.

أَيدٍ، ودِمَاء، وشِفَاه، وأَحْرَاح[(١)].

١٢- همزة الوصل أول المصدر :

تُحذف همزة الوصل من أوائل المصادر حال تصغيرها أو تكسيرها؛ لزوال الموجب لها، فيقال في: انطلاق، وافتقار، نُطَيْلِق، وفُتَيْقِر، تصغيراً، كما قيل في تكسيرهما: نَطَالِيق، وفَتَاقِير[(٢)].

١٣- ألف (فعلان) :

تقلب ألف (فعلان) ياءً تصغيراً إن كان مما قلبت فيه تكسيراً، فيقال في تصغير (سِرْحَان) و(سُلْطَان): سُرَيْحِين، وسُلَيْطِين، كما قيل في تكسيرهما: سَرَاحِين، وسَلَاطِين وإن كان اللفظ مما لم تكسِّره العرب على (فَعَالِين) فإنَّ الألف تبقى في التصغير ولا تقلب ياءً؛ كما في: سَكْرَان، وعُثْمَان، قِيل في تصغيرهما: سُكَيْران، وعُثَيْمَان، لأنهم لم يقولوا في جمعهما: سَكَارِين، ولا عَثَامِين، بل قالوا: سُكَارى، وعُثْمَانُون[(٣)].

وفي الفرق بين ما تقلب فيه الألف ياءً وما لم تقلب قال السيرافي:

«إن الذي تقلب فيه الألف ياءً يجعلون النون للإلحاق، والذين لا يقلبون الألف فيه ياءً يجعلونها بمنزلة ألفي التأنيث، فجعلوا (سِرْحَان) ملحقاً بـ (سِرْبَال) و(كِرْبَاس)، وجعلوا النون فيه بمنزلة

(١) ينظر: الكتاب:٤٥١/٣، والتبصرة والتذكرة: ٧٠٦/٢، والبديع: ١٧٤/٢، وشرح الشافية لليزدي: ٣١٢/١-٣١٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٣، والارتشاف: ٤٦١/١- ٤٦٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٢١/٣، وأمالي ابن الشجري: ٨٤/١.

الألف، فكما يقال: سُريبيل، وكُريبيس، وجب أن يقال: سُرَيْحين»[1].

١٤ - ألف التأنيث المقصورة :

تبقى ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة تصغيراً وتكسيراً ولا تحذف؛ لأنها لا تخلُّ بالبِنْيَة، فيقال في:

حُبْلَى: حُبَيْلَى، وحُبَالى.

وإن كانت خامسة فصاعداً حذفت تكسيراً وتصغيراً؛ لأنها تخلّ بالبِنْيَة وتخرجها عن مثال: مَفَاعل ومَفَاعِيل، وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل.

وذلك قولك في (قَرْقَرَى)[2] و(لُغَّيْزى): قَرَاقِر، ولَغَاغِيز، وفي التصغير: قُرَيْقِر، ولُغَيْغِيز[3].

وإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة، وإبقاء ألف التأنيث، وجاز عكسه؛ كقولهم في: حُبَارى: حُبَيْرى، وحُبَيِّر.

وحذف المدة أقيس كما قال المبرد. قال:

«لأن الألف الأولى من حُبَارى زائدة لغير معنًى إلَّا للمد، وألف حُبَارَى الأخيرة للتأنيث، فَلأَنْ تبقى التي للمعنى أقيس»[4].

وأما سيبويه فَخيَّر في التصغير، قال:

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٧٠.

(٢) قرقرى: قرية في اليمامة. ينظر: اللسان ١/ ١٨٦ (هنأ).

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٤٠، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٩٠.

(٤) المقتضب: ٢/ ٢٦١.

«ومما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زائدتيه منه للأخرى (حُبَارَى)، إن شئت قلت: حُبَيْرى كما ترى، وإن شئت قلت: حُبَيِّر؛ وذلك لأن الزائدتين لم تجيئا لتُلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث والواو كواو عجوز»[١].

والتخيير يجري في التكسير على مذهبه لو قيل بقياسه[٢]. قال:

«فلا بدَّ من حذف إحداهما؛ لأنك لو كسَّرته للجمع لم يكن لك بُدٌّ من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقَلَنْسُوَة»[٣].

١٥- جمع القلة واسم الجمع واسم الجنس الجمعي:

يدخل كلٌّ من التصغير والتكسير على جمع القلة، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، فتصغَّر وتكسَّر على ألفاظها.

فجمع القلة كأَكْلُب، قيل في تصغيره: أُكَيْلِب، وفي تكسيره: أَكَالِب.

وأَرْغِفَة، قيل في تصغيره: أُرَيْغِفَة، وفي تكسيره: رِغْفَان.

وغِلْمَة، قيل في تصغيره: غُلَيْمَة، وفي تكسيره: غِلْمَان.

واسم الجمع؛ كقَوْم، ورَهْط، قيل في تصغيرهما: قُوَيم ورُهَيْط، وفي تكسيرهما: أَقْوَام وأَرَاهِط[٤].

---

(١) الكتاب: ٣/٤٣٦-٤٣٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٧/٢٤٢.

(٣) الكتاب: ٣/٤٣٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٩- ٤٩٤، وشرح الشافية لليزدي: ١/٤٦٨، والمساعد: ٣/٤٨٦.

وعند أبي الحسن الأخفش: إذا كان اسم الجمع له واحد من لفظه يُرَدُّ إليه في التصغير؛ نحو: رَكْب، وصَحْب، يصغَّران على: رُوَيْكِب، وصُوَيْحِب[1].

واسم الجنس؛ كطَلْح، وثَمَر. قيل في تصغيرهما: طُلَيحَة، وثُمَير، وفي تكسيرِهما: طِلَاح، وثِمَار[2].

١٦- المركَّب الإسنادي:

يمتنع تصغير وتكسير المركب الإسنادي؛ كقولهم: شَابَ قَرْنَاها، وتَأَبَّط شراًّ.

قالوا: لأنه «ليست له صيغة ثلاثيٍّ ولا غيره»[3].

١٧- المضاف إليه:

لا يُعتدُّ بالمضاف إليه تصغيراً وتكسيراً، ويجعلُ في حكم المنفصل، ويجري التصغير والتكسير على ما قبله، نحو: ثوب خَزٍّ، يقال في تصغيره: ثُوَيْبُ خَزٍّ، وفي جمعه: أَثْوَابُ خَزٍّ.

وفي تصغير (امرئ القيس): أُمَيْرِئ القيس، وفي جمعه: أَمَارِئ القيس[4].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢/ ٦٧٩، والارتشاف: ١/ ٣٨٢.

(٢) ينظر: التكملة: ١٥٨- ١٥٩، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٦٥، والارتشاف: ١/ ٣٨٢.

(٣) المقاصد الشافية: ٧/ ٢٧١، وينظر: ٧/ ٣٢٥، والمساعد: ٣/ ٤٨٢، والأشموني: ٤/ ٢٧٦.

(٤) وينظر: البديع: ٢/ ١٧٦، والتصريح: ٤/ ١٥٧.

١٨- الترخيم:

يَرِدُ في البابين ما يسمَّى بالترخيم. وهو في اللغة: التليين، ويقال: الحذف[١].

وفي الاصطلاح: تجريد الثلاثي والرباعي المزيدين من زوائدهما تصغيراً وتكسيراً.

ففي التصغير: صغَّروا ما كانت أصوله ثلاثة على(فُعَيْل)، باطِّراح زوائده، فقالوا في (فاطمة) و (مِعْطَف)، و(أَزْهَر): فُطَيْمَة، وعُطَيْف، وزُهَيْر.

وقالوا في (أحمد) و(حامد) و(حمَّاد) و(محمود) و(حمدان): حُمَيْد.

وما كانت أصوله أربعة صُغِّر على (فُعَيْعِل) باطّراح زوائده أيضًا، فقالوا في (قِرْطَاس) و(عُصْفُور):

قُرَيْطِس، وعُصَيْفِر[٢].

ومن أمثالهم: عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه[٣]. وهو تصغير: أحمق.

وفي التكسير قالوا في جمع (ظريف): ظُرُوف، وفي جمع (خبيث): خُبُوث[٤]. قال المبرد:

---

(١) الصحاح: ٥/١٩٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٧٦/٣، والمسائل الشيرازيات: ٨٠، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٩٢٦- ١٩٢٧، توضيح المقاصد والمسالك: ١١٢/٥.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال: ١٦/٢.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣١٣/٢.

«واعلم أن قولهم: ظَرِيف، وظُرُوف، إنما جُمعَ على حذف الزائدة؛ وهي الياء، فجاء على مثال: فلوس، وأسود، وكذلك: فَلُوٌّ وأَفْلاَء، وعَدُوٌّ وأعداء، إنما جاء على حذف الزيادة، كقولهم: عَضُد وأَعْضَاد» [1].

فهذه ونحوه عنده مما كُسِّر على حذف الزيادة، وكان يسميه جمع ترخيم[2]، وهو قول أبي عمر الجرمي[3]، ووافقهما أبو علي الفارسي[4].

وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل. قال في الكتاب[5]:

«وزعم الخليل أن قولهم: ظَرِيف وظُرُوف لم يكسَّر على ظريف، كما أن المذاكير لم تكسَّر على ذكر».

وارتضى السيرافي أن يكون (ظُرُوف) اسم جمع، لا جمعًا مكسَّرًا، وتأوّل نصَّ سيبويه السابق عليه. وقال ابن مالك: «ومن المحفوظ الذي لا يقاس عليه[6]: ظَرِيف وظُرُوف، وخَبِيث وخُبُوث، وخُبُوث، عن أبي زيد»[7].

---

(١) المقتضب: ٢/٢١٤.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: جـ٥ ل ١٥ (ب).

(٣) السابق. ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٨٤- ٨٥.

(٤) التكملة: ١٨٦.

(٥) ٣/٦٣٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: جـ ٥ ل١٥ (ب)، والارتشاف: ١/٤٣٨.

(٧) شرح الكافية الشافية: ٤/١٨٥٤.

١٩- ما رُخِّمَ مما سمع تأنيثه وتذكيره :

ما رُخِّم مما كان ثلاثيًّا مزيدًا إن كان مما سمع عنهم تأنيثه وتذكيره فإنه يجوز أن نلحقه التاء عند قصد تأنيثه تصغيراً وتكسيراً وأن نجرِّده منها؛ كما في (لسان)، فقد قيل في تصغيره: لُسَيْنَة، حين قُصِد تأنيثه، ولما قُصِد تذكيره جُرِّد من العلامة فقيل: لُسَيْن، فرَّقوا في التصغير كما فرقوا في التكسير؛ إذْ قالوا حين قصدوا التأنيث: أَلْسُنٌ، على زنة (أَفْعُل) الخاص بالمؤنث، ولما أرادوا التذكير قالوا: أَلْسِنة، على زنة (أَفْعِلَة) الخاص بالمذكر[1].

قال أبو حيان:

«وقالوا: لِسَان، ولُسَيْنَة، فيمن أَنَّث، و(لُسَيْنٌ) فيمن ذكَّر، حملوه على التكسير حيث قالوا: أَلْسِنَة، في المذكر، وأَلسُنٌ في المؤنث، فرَّقوا في التصغير كما فَرَّقوا في التكسير»[2].

٢٠- اتحاد الصيغة :

قد تتحد الصيغة بين المكبر والمصغَّر في التصغير، وبين المفرد والجمع في التكسير.

ففي التصغير جاء عنهم (كُمَيْت)؛ لما كان لونه بين الحمرة والسواد من الخيل والإبل وغيرهما[3].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٦٠٥- ٦٠٦، والمقاصد الشافية: ٨/٢٨.
(٢) الارتشاف: ١/٣٨٦.
(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٤٧٧، والمخصص: ٧/٥٥.

و(جُمَيْل) و(كُعَيْت)؛ وهما للبلبل [(١)]، وقال المبرد:

«يشبه البلبل وليس به»[(٢)].

و(الثُّريا) النجم المعروف.

و(الحُبيَّا): موضع [(٣)].

و(الرُّتَيْلَي) لضرب من العناكب [(٤)].

و(العُزَيْزَاء) طائر [(٥)].

و(القُطَيْعَاء) لضرب من التمر[(٦)].

و(القُبَيْطَاء) لضرب من الحلوى [(٧)].

فهذه الألفاظ وما شاكلها مما كان مستصغراً عندهم، والصغر من لوازمها؛ لذا نطقوا بها مصغَّرة وأغنت عن نطق المكبر[(٨)].

وكذلك في التكسير جاء عنهم ألفاظ مستعملة للواحد وللجميع من غير تغيير الهيئة؛ نحو (فُلْك) تطلق على جمع السفن، كما في

(١) ينظر: الكتاب: ٤٧٧/٣، والمزهر: ٢٥٣/٢.
(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٩٤٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٨٠/١.
(٣) ينظر: المقصور والممدود للقالي: ٢٦٢، ومعجم البلدان: ٢١٦/٢.
(٤) ينظر: المخصص: ١١٨/٨، والمزهر: ٢٥٣/٢.
(٥) ينظر: المخصص: ١٥٢/٨.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤٠/٤، والمزهر: ٢٥٥/٢.
(٧) ينظر: المخصص: ٢٠/٥، وشرح الكافية الشافية: ١٩٢١/٤.
(٨) شرح الشافية للرضي: ٢٨٠/١.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، وعلى واحدها؛ كما في قوله تعالى: ﴿فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ﴾ [يس: ٤١]، والضمة فيه مفردًا غيرها جمعًا.

قال ابن جني: «ما جاء عنهم من تكسير (فُعْل) على (فُعْل)؛ كالفُلْك ... لما كسَّرته على الفُلْك فأنت إنما غيَّرت اعتقادك في الصفة، فزعمت أن ضمَّة فاء (الفُلْك) في الواحد كضمة دال (دُرْج)، وباء (بُرْج)، وضمتها في الجمع كضمة همزة (أُسْد) و(أُثْن) جمع: أَسَد ووَثَن، إلاَّ أن صورة (فُلْك) في الواحد هي صورته في الجمع، لم تنقص منها رسمًا، وإنما استحدثت لها اعتقادًا وتوهمًا»[١]

وقالوا: درعٌ دِلاَص، وأدرعٌ دِلَاص[٢]، وناقة هِجَان ونوقٌ هِجَان[٣]، وناقةٌ كِنَاز، ونوقٌ كِنَاز[٤]، وحَلْفَاء للجميع، وحَلْفَاء واحدة[٥]، وطَرْفَاء للجميع، وطَرْفَاء واحدة[٦]، وبُهْمَى[٧]، وقُصْبَاء[٨]، ورجل عِفْتَان، ورجال عِفْتَان[٩].

---

(١) الخصائص: ٣/٦٤- ٦٥.

(٢) ليِّنةٌ: ينظر: المنتخب: ٢/٥٠٣، والمخصص: ٦/٧٠.

(٣) الهجان من الإبل: البيضاء الخالصة اللون. ينظر: أدب الكاتب: ٥٠٢، والمخصص: ٧/٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٥/٣٣.

(٤) ينظر: المخصص: ٧/٥٨، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٥/٣٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٥٩٦، وأدب الكاتب: ٥٠٣، والأصول: ٢/٤٤٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٥٩٦، وأدب الكاتب: ٥٠٣.

(٧) نبتٌ. ينظر: المقصور والممدود للقالي: ٢٤٤.

(٨) نبتٌ ذو قصب: ينظر: الأصول: ٢/٤٤٥، والمقصور والممدود للقالي: ٣٧٤، واللسان: ١/٦٧٤ (قصب).

(٩) العِفْتَان: القويُّ الجَلِد. ينظر: المحكم ٢/٣٩.

وهي جموع عند أكثر النحويين، واسم جمع عند بعضهم[1].

٢١- ورود ما يخالف القياس:

جاء في البابين ما نأى عن القياس المألوف في كلٍ منهما، وهو في التصغير أقلُّ منه في التكسير، إذْ بلغ فيه ثلاث عشرة كلمة، وربما فُسِّر ذلك بكثرة استعمال التكسير وكثرة صيغه، وشواذ التصغير التي أحصاها العلماء هي:

١- (عُشَيْشِية)[2] تصغير: عَشِيَّة؛ وكأنَّه تحقير: عَشَّاة، والقياس: عُشَيَّة.

٢- (عُشَيْشِيان)[3] تصغير: عَشِيّ، وكأنَّه تحقير: عَشَّيان، والقياس: عُشَيٌّ.

٣- (أُصَيْبِية)[4] تصغير: صِبْيَة، وكأنه تحقير: أَصْبِيَة، والقياس: صُبَيَّة.

٤- (أُغَيْلِمَة)[5] تصغير: غِلْمَة، وكأنه تحقير: أَغْلِمة، والقياس: غُلَيْمة.

٥- (لُيَيْلِيَة)[6] تصغير: لَيْلَة، وكأنه تحقير: لَيْلاة، والقياس: لُيَيْلَة.

(١) ينظر: الارتشاف: ١/٤٠٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٤، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٥.
(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٢٧٥، والصفوة الصفية: ٢/٤٠٤.
(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٦، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٨.
(٥) ينظر: السابق.
(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٦، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٧.

٦- (أُنَيْسِيَان)[١] تصغير: إنسان، وكأنه تحقير: إنْسِيَان، والقياس: أُنَيْسِين، كسِرْحَان وسُرَيْحِين.

٧- (رويجل)[٢] تصغير: رجل، وكأنه تحقير: راجل، والقياس: رُجَيِّل.

٨- (مُغَيْرِبان)[٣] تصغير: مغرب، وكأنه تحقير: مغربان، والقياس: مغيرب.

٩- (أُصيلان)[٤] تصغير: أَصِيل، وكأنه تحقير: أُصْلاَن، والقياس: أُصَيِّلاَت.

١٠- (أُصَيْلاَل)[٥] تصغير: أصيل، وكأنه تحقير: أُصلال، والقياس: أُصيِّلات.

١١- (صُغَيِّير) تصغير: صغير، وكأنه تحقير: صُغَيِّر، والقياس: صُغَيِّر[٦].

١٢- (أُبَيْنُون)[٧] تصغير: بَنُون، وكأنه تحقير: ابن، والقياس، بُنَيُّون.

١٣- (عُشَيَّان)[٨] تصغير: عَشِيّ، وكأنه تحقير: عَشْيَان، والقياس عُشَيّ.

---

(١) ينظر: السابق.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٣٨٦، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٨.
(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٤، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٦.
(٤) ينظر: المخصص: ١٥/١١٢، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٧.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٤، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٧.
(٦) ينظر: المحكم ٥/٢٥١.
(٧) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٦، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٧.
(٨) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٤، والمخصص: ١٥/١١٢.

ومن شواذ التكسير :

حديث وأَحَاديث [1]، كأنهم جمعوا: أُحْدوثَة، وقياس جمع (حديث): حُدُث، أو حِدْثَان.

عروض وأعاريض [2]، كأنهم جمعوا: إعْرِيضَة أو أُعروضة، والقياس: عَرَائِض.

قطيع وأقاطيع [3]، كأنهم جمعوا: إقْطِيع، والقياس: قِطْعَان.

كُراع وأكارع[4]، كأنهم جمعوا: أَكْرعة، والقياس: كرْعان، أو أكْرِعَة.

- أهل وأهال[5]، كأنهم جمعوا: أهلاة، والقياس لو جاء: إهَال، على زنة: فِعَال، ككَعْب وكِعَاب.

ليلة ولَيَال[6]، كأنهم جمعوا: ليلاة، والقياس: لِيَال، بكسر اللام، كضَيْعَة وضِياع.

مكَان وأَمْكُن[7]، كأنهم جمعوا: مكْن، والقياس: أَمْكِنَة.

شِمَال وشَمَائِل [8]، كأنهم جمعوا: شِمَالة، والقياس: أَشْمُل وأَشْمِلَة.

---

(١) ينظر: دقائق التصريف: ٤٠١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٦١٦.

(٣) ينظر: دقائق التصريف:٤٠١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٦١٦، ودقائق التصريف: ٤٠١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٦١٦.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٦١٦، ودقائق التصريف: ٤٠١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣/٦١٧.

(٨) ينظر: دقائق التصريف: ٤٠٢، والمقاصد الشافية: ٧/٢٩، ١٩٢.

حَاجَـة وحَـوَائِج [(١)]، كـأنهم جمعـوا: حَائِجـة، والقيـاس: حَـاجٌ وحِوَج.

ما يفترقان فيه :

رغـم مـا ذكرتـه مـن اشـتراك البـابين في أحكـام وظـواهر كـثيرة ومتنوعة، فالمطابقة بينهما لم تكن تامَّةً لاختلاف الغرض فيهمـا؛ لـذا ظهرت بينهما الفروق في الأمور التالية:

١ - تعدد الأبنية :

تقدم أنه اقتُصِر في تشكيل أوزان التصغير على ثلاث صـيغ؛ هـي: (فُعَيْل) للثلاثي، و(فُعَيْعِل) للرباعي والخماسي المجـرد، و(فُعَيْعِيـل) للخماسي الذي آخره مد.

أما التكسير فقد كثرت أبنيته وتنوعت، ووُجِّه ذلك بكثرة اسـتعماله وقلة استعمال التصغير، وتعدد دلالات التكسير ومـا تسـتوعبه أوزانـه من أعداد قليلة مختلفة، وأعداد كثيرة لا غاية لها؛ لذا كانـت الحاجـة له أكثر من الحاجة للتصغير، فوسَّعوا في أبنيته، ونوَّعـوا في أوزانهـا؛ «ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضـع؛ إذ ربما يُحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فَقَصْرُهُمُ الجمـوع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج»[(٢)].

---

(١) ينظر: دقائق التصريف: ٤٠٣، واللباب: ٢/١٩٠.

(٢) شرح الشافية للرضـي: ١/١٩٢- ١٩٣. وينظـر: علـل النحـو: ٤٧٦، وأسرار العربية: ٣١٤- ٣١٥.

وربما يعود هذا التنوع وتلك الكثرة في أوزان التكسير إلى فوارق لهجية، اطَّرد منها ما ذاع وانتشر، وقلَّ منها ما كان حَظَّهُ في ذلك أقل.

٢ - حركة الأول:

افترق البابان في حركة الأول، فجمع التكسير مما كان موازنًا لـ (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) مفتوح الأول، والمصغَّر مضموم الأول[١]، وقد استبدَّ الجمع المكسَّر بفتح أوله لثقله، والفتح أخف الحركات؛ لذا ناسب أن يستأثر به، وجُعل الضم للمصغَّر؛ لأنه أخفُّ من الجمع، فتعادلا[٢].

وعن إيثار الضم على الكسر قيل فيه أقوال منها:

- أن ضم المصغَّر كان نتيجة مفاضلة بينه وبين الكسر بعد استئثار الجمع بالفتح، واختير الضم لأن الكسر يؤدي إلى اجتماع كسرتين مع الياء، وهو ثقيل[٣].
- وقيل: إن المصغَّر ضمَّ تشبيهًا بفعل مالم يسمَّ فاعله، فكما ضمَّ أول (ضُرِب)، كذا ضُمّ أول المصغَّر، والجامع بينهما أن الفعل المسمَّى فاعله والمكبَّر على الأصل لا يحتاجان إلى علامة تدل عليهما، وأما ما لم يُسمَّ فاعله، والمصغَّر فحادثان يحتاجان إلى ذلك[٤].

(١) ينظر: الكتاب: ٤١٦/٣.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل: جـ٦ ل ٣٧ (ب)، والأشباه والنظائر: ٢٣٢/١.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٦٦/٤، والفاخر: ٩٠١/٢، والتذييل والتكميل: جـ٦ ل٣٧ (ب).
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٦٦/٤، وشرح المفصل: ١١٥/٥.

- ونحوٌ منه قولهم: حُمِل المصغَّرُ على ما لم يسمَّ فاعله، فكلاهما فرع، فما لم يسمَّ فرع المبني للمعلوم، والمصغّر فرع المكبر؛ لذا ناسب أن يكون أوله كأول المبني للمجهول[١].
- وقيل: بل ضمَّ أول المصغَّر؛ لأنه لما لزم مثالًا واحدًا لا يتعدد أُعطِي أقوى الحركات، فهو كالفاعل الذي لا يتعدد[٢].

وقيل غير ذلك.

٣ – العلامة الدالة عليهما:

تقدم أنَّ التكسير والتصغير يمثلان نقلة تقتضي تغيير الاسم لفظًا ومعنًى؛ لذا احتِيج في كلٍّ منهما إلى علامة تدل على هذه النقلة الطارئة، واختير للتكسير الألف، وخصَّ التصغير بالياء، واستئثار الجمع بالألف لأنها أخف حروف المد، والجمع أثقل من التصغير؛ لأنه تكريرٌ للواحد معنًى، فقيل في تكسير (مَسجِد) و(مِصْبَاح): مَسَاجِد، ومَصَابيح، وكانت الياء من نصيب التصغير؛ لأنها أقرب إلى الألف، وأخفُّ من الواو[٣]، فقيل في تصغير (مَسْجِد) و(مِصْبَاح): مُسَيْجِد، ومُصَيْبِيح.

وزعم بعض الكوفيين وابن الدهان أن الألف قد تجعل علامةً للتصغير، كقولهم: (دوابَّة)، و(شوابَّة) في تصغير: دابَّة، وشابَّة[٤]، وعليه قول الراعي النميري:

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٣٠٠/١.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية: ٣٨٤/٢.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٦٨٧/٢، والتذييل والتكميل: جـ٦ ل ٣٧ (ب)، وشرح ألفية ابن معط: ١٢٠٤/٢.

(٤) ينظر: ليس في كلام العرب: ٧٥، والمسائل المشكلة: ٣٩٥، والمقرب: ٤٣٦، والتذييل والتكميل: جـ٦ ٣٧ (ب)، والهمع: ١٣١/٦.

كَهُدَاهِـدٍ كَسَـرَ الرمـاةُ جَنَاحَـه   يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيلا[١]

ولم يُثبت البصريون ذلك. وأجابوا عن (هُدَاهِد)، و(دَوَابَّة)؛ بأنهما موضوعان للتصغير، وليسا من التصغير[٢].

٤ - بقاء بعض اللواحق وحذفها:

لا يعْتدّ في التصغير ببعض ما قُدِّر انفصاله من اللواحق فتبقى ويصغَّر ما قبلها، وأما في التكسير فتحذف ويكسَّر الاسم بدونها، واللواحق هي[٣]:

- تاء التأنيث المربوطة:

يقال في تصغير (حَنْظَلَة): حُنَيْظِلَة، وفي (سَقِيفَة): سُقَيِّفَة.

وأما في الجمع فقيل: حَنَاظِل، وسَقَائِف.

- ألف التأنيث الممدودة:

نحو: قُرْفُصَاء، وخُنْفُسَاء، قيل في تصغيرهما: قُرَيْفِصَاء، وخُنَيْفِسَاء.

وقيل في جمعهما: قَرَافِص، وخَنَافِس.

---

(١) في طبقات فحول الشعراء (٥٠٢/٢): بقارعة الشُّرَيْفِ، وينظر: ليس في كلام العرب: ٧٥، والمقرب: ٤٣٦، والبديع: ١٥٩/٢، والمساعد: ٤٩٤/٣.

(٢) ينظر: المساعد: ٤٩٤/٣، والهمع: ١٣٢/٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٩٨/٤ - ١٨٩٩، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٨٩، وتمهيد القواعد: ٤٨٦٣/١٠ - ٤٨٦٤.

- **ياء النسب :**

كما في (لَوْذعيٍّ) و(عَبْقَرِيٍّ).

قيل في تصغيرهما: لُوَيْذَعِيٌّ، وعُبَيْقَرِيٌّ.

وفيه جمعها: لَوَاذِع، وعَبَاقِر.

- الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً:

كما في (زَعْفَران) و(عَبَوْثَران)؛ إذْ يقال في تصغيرهما: زُعَيْفَران، وعُبَيْثَران.

وفي تكسيرهما: زَعَافِر، وعَبَاثِر.

ومن اللواحق - أيضًا - مالا يُعتدُّ به في التصغير ويُعدُّ في حكم المنفصل ويصغَّر ما قبله، وأما في التكسير فلا يجوز تكسير ما هي فيه[1]، وهي:

- **علامتا التثنية :**

فنقول في تصغير (زيدان): (زُيَيْدَان)، وفي (جَعْفَرَان): جُعَيْفَران[2].

- **علامتا جمع تصحيح المذكر :**

فنقول في تصغير (زيدون): زُيَيْدُون[3].

---

(١) ينظر: المساعد: ٤٨٢/٣، وشرح الألفية للأشموني: ٢٧٦/٤.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧٨٩، والمقاصد الشافية: ٣٢٩/٧ – ٣٣٠.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧٨٩، والمساعد: ٥٠٦/٣، والمقاصد الشافية: ٣٣٣/٧-٣٣٤.

- **علامتا جمع تصحيح المؤنث :**

فنقول في تصغير (مُسْلِمَات): مُسَيْلِمَات[1].

ومِمَّا لا يُعتدُّ به في التصغير - أيضًا - عجز المركب المزجي؛ إذْ يصغَّر الصدر ثم يلحق العجز؛ كما في (بَعْلَبَكّ)[2]؛ إذْ قيل في تصغيره: بُعَيْلَبَكّ. وأما في التكسير فلا يسوغ جمعه[3].

٥ - أَسْوَد، وجَدْوَل :

تعلُّ الواو في تصغير (أَسْوَد) و(جَدْوَل) ونحوهما مما كانت الواو فيه ثالثة متحركة عينًا كانت، أو زائدة للإلحاق، فيقال في (أَسْودَ): أُسَيِّد، وفي (جَدْوَل) (جُدَيِّل)، بقلب الواو ياءً وإدغامها في ياء التصغير.

ويجوز تصحيحها فيقال: أُسَيْوِد، وجُدَيْوِل.

والإبدال أرجح، وهو القياس.

وفي التكسير قالوا: أساور، وجداول، بتصحيح الواو فقط، وامتناع إعلالها[4].

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧٨٩، والمقاصد الشافية: ٧/٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٤٧٥، والتصريح: ٥/١٧٤.

(٣) ينظر: المساعد: ٣/٤٨٢، والتصريح: ٥/١٥٧.

(٤) ينظر: الخصائص: ٣/٨٤، وشرح المفصل: ٥/١٢٤، والأشباه والنظائر: ٢/٥٢٥- ٥٢٦.

٦ - (مَقَام) و(مَقَال) :

تعلُّ الواو في تصغير (مَقَام) و(مَقَال) ونحوهما مما كانت عينه مـدَّة أصليِّة معلّـة في الواحـد، فيقـال: مُقَـيَّم، ومُقَيِّـل، بقلـب الـواو يـاءً وإدغامها في ياء التصغير؛ لاجتماعها معها وسبق الأولى بالسكون.

وفي التكسير تصحُّ فيقال: مَقَاوِم، ومَقَاوِل، ولا تُعلُّ لأنها مُعَلَّة في الواحد حملًا على إعلالها بالفعل، فلما جُمِع ما هي فيه «بَعُدَ عن الفعل وزال البناء الذي ضارع به الفعل فصحَّ»[(١)].

٧ – (أَفَعَل فَعْلاَء) اسمًا ووصفًا :

لا يُفرَّق في التصغير في (أَفْعلَ فَعْلاَء) بـين الوصـف وغـيره، فقـد قالوا في (أَفْعَل) وصفًا؛ كأحمر: أُحَيْمِر، وفي الاسـم منـه؛ كأرنـب: أُرَيْنِب، على زنة: (فُعَيْعِل)؛ لأنه عدته أربعة[(٢)].

وأما في التكسير فما كان منه وصفًا فجمعه علـى (فُعْـل)، لا علـى (أَفَاعِل)، أُجْري مجرى مالا زيادة فيه، فقيل في (أَحْمَر): حُمْر، وفي (حمراء): حُمْر[(٣)].

وأما إن كان اسمًا فجمعـه علـى (أَفَاعِـل)؛ نحـو: أَفْكَـل: أَفَاكِـل، وأَرْنَب: أَرَانِب[(٤)].

---

(١) المنصف ٣٠٧/١، وينظر: الخصـائص: ٨٤/٣، والأشـباه والنظـائر: ٥٢٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٩٤/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٥٩/٥- ٦٠.

(٤) السابق: ٦٢/٥.

قال ابن مالك:

«وبين تصغير ما زاد على الثلاثة وتكسيره مناسبةٌ شديدة، فما كُسِّر على (مَفَاعِل) وشبهه فَلَهُ في التصغير (فُعَيْعِل) وشبهه ... ولقصور التصغير عن التكسير في هذا جبروا التصغير بأن أدخلوه على (أَفْعَل فَعْلاَء)، فقالوا في تصغيره: أُفَيْعِل، كأُحَيْمِر، وإن لم يقولوا في تكسيره أَفَاعِل»[1].

كلمة أخيرة:

وبَعْدُ؛ فقد توقف هذا البحث عند ملامح الأداء المشتركة بين التكسير والتصغير، وكان مما تهَدَّى إليه:

- تنبّه سيبويه لمشابهةٍ ظاهرةٍ بين البابين في كثيرٍ من صور الأداء مع تضادهما معنًى، واستحضاره للصورة اللفظية للربط بينهما.
- حدوثُ الصيغة، أو حملُ النقيض على النقيض هو الأقرب تفسيراً لاتحاد البابين في كثير من مظاهر التحوير والتبديل الطارئة فيها.
- اعتداد سيبويه بصورة التكسير أصلًا وخلع مقتضياتها على التصغير؛ إنْ في تحويرِ بحذفٍ، أو في تبديلِ هيئة، لعلَّةٍ لم يُفصح عنها.
- تحقق المشاكلة اللفظية في كثير من صور الرباعي تكسيراً وتصغيراً، وظهور ذلك في شيءٍ مما هو دون الرباعي خلافًا لمن قَصَرَ ذلك على الرباعي فقط.

(١) شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٩٤.

- اطمئنان من جاء بعد سيبويه إلى حمل التصغير على التكسير، ورعايتهم تقديم التكسير في ترتيب الأبواب لتكون الإحالة على متقدم.
- قد تتوقف صوابية الأداء في التصغير على ما يجري في التكسير، مما يؤكِّدُ سبقَ التكسير وأصالة ما يجري فيه.
- لم تكن المشابهة بين البابين تامّة؛ لذا تفرَّد كلٌّ منهما بأحكام خاصَّة به.

وأستغفر الله من زلة سهو، أو هفوة تقصير، وله الحمد والمنَّة.

المراجع :

- أخبار النحويين البصريين. أبو سعيد السيرافي، ت د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٤٠٥هـ.
- أدب الكاتب. لابن قتيبة. ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٢هـ ط٤.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د.رجب عثمان رجب، مكتبة الخانجي. القاهرة ط١ ١٤١٨هـ.
- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. ت د/فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. عبد الباقي اليماني، ت: عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين السيوطي، ت: مجموعة من الأساتذة، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٧هـ.
- الأصول في النحو. لابن السراج، ت د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١.
- الأعلام. خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٢ ط١٠.

- الإقليد شرح المفصل. للجَنْدي، ت د: محمد الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، إدارة الثقافة والنشر (عمادة البحث العلمي) ١٤٢٣هـ ط١.
- أمالي ابن الشجري. ت د. محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١٤١٣هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة. للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٦هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد. ت د/ زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ ط١.
- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. ت/ موسى بناي العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف ١٤٠٢هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. للشوكاني. مطبعة السعادة، بيروت ط١.
- البديع في علم العربية. لابن الأثير. جـ١ تحقيق د. فتحي علم الدين، وجـ٢ تحقيق د. صالح العايد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة ط١ ١٤٢١هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٣٨٤هـ.
- البلغة في أئمة اللغة. الفيروز ابادي، تحقيق: محمد المصري، مطبعة الفيصل، الكويت ١٤٠٧هـ.

- البيان في شرح اللمع. لعمر بن إبراهيم الكوفي. ت د: علاء الدين حمويَّة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان الأردن. ١٤٢٣هـ ط١.

- تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. ت د/ يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة. ١٤٢٦هـ.

- التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى ط١ دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ.

- التبيان في تصريف الأسماء. أحمد حسن كحيل، مطبعة السعادة، ١٤٠٢هـ ط٧.

- التذييل والتكميل. لأبي حيان الأندلسي، مخطوط مصور عن دار الكتب، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود.

- التصريح بمضمون التوضيح. خالد الأزهري، ت د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، الهارة ١٤١٣هـ ط١.

- التعريفات. للجرجاني. ت د: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ١٤٠٧هـ.

- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي. ت د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة ط١ ١٤١٠هـ.

- التكملة. لأبي علي الفارسي. ت د/ حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، (عمادة شؤون المكتبات) ١٤٠١هـ ط١.
- تمهيد لقواعد بشرح تسهيل الفوائد. لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش. تحقيق مجموعة من الأساتذة. دار السلام، القاهرة ١٤٢٨هـ ط١.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب. لأبي حسن بن خروف، تحقيق د. صالح الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية. (دكتوراه).
- توجيه اللمع. ابن الخباز. ت د: فايز دياب. دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ ط١.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. ت د/ عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ط٢.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة. أبو عمرو الداني، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ.
- الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. ت د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت ١٤٠٤هـ.
- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي. (ماجستير) إعداد: ناصر الغامدي. جامعة أم القرى. كلية اللغة العربية.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. للسيوطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. ١٣٧٨هـ ط١.

- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب. عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٧٩م.
- الخصائص. ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ط٢.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت.
- دقائق التصريف. للمؤدب. ت: د. أحمد القيسي، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت ط٢، ١٣٩٩هـ.
- شرح ألفية ابن معط. تأليف عبد العزيز بن جمعة القواس. ت: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ.
- شرح الألفية لابن الناظم، دار الجيل، بيروت.
- شرح الألفية للأشموني. ت د/ عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- شرح الجمل لابن الفخار (أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل). إعداد: حماد الثمالي (دكتوراه) جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤٠٩هـ.

- شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين الأستراباذي. ت: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.
- شرح الشافية لقرة سنان (الصافية شرح الشافية) رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، تحقيق: تهاني بنت محمد الصفدي ١٤١٣هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي. ت د/ أحمد حسن العثمان، مؤسسة الريان، بيروت ١٤٢٩هـ ط١.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك. ت د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه. لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٩هـ ط١.
- شرح اللمع. للأصفهاني. ت د. إبراهيم أبو عباة. جامعة الإمام محمد بن سعود، إدارة الثقافة والنشر (عمادة البحث العلمي) ١٤١١هـ.
- شرح اللمع. لابن برهان، تحقيق د: فايز فارس، الكويت ط١.
- شرح المفصل. ابن يعيش. عالم الكتب. بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.
- شرح الملوكي. ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط، ١٣٩٣هـ.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. للسلسيلي. ت د: عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية. مكة المكرمة.

- الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط١، ١٣٧٦هـ.

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. للنيلي تقي الدين، ت د. محسن العميري، جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية، مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

- طبقات الشافعية، للأسنوي، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ.

- طبقات فحول الشعراء. لابن سلام الجمحي. قدمه/ محمود محمد شاكر. مطبعة المدني – القاهرة.

- طبقات المفسرين. للداودي. ت: علي محمد عمر، مركز تحقيق التراث، القاهرة ١٣٩٢هـ ط١.

- طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٨٤م ط٢.

- علل النحو. لابن الوراق، تحقيق د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ ط١.

- عنقود الزواهر في الصرف. لعلاء الدين القوشجي. ت/ أ د: أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٤٢١هـ ط١.

- غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري، نشره: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ ط٣.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر. للبعلي. ت د/ ممدوح خسارة، الكويت، ١٤٢٣هـ ط١.
- الفهرست. لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الفوائد والقواعد، الثمانيني، تحقيق د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٢هـ ط١.
- فوات الوفيات. لابن شاكر الكتبي. ت د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية) د. غالب فاضل المطلبي، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٤م.
- الكتاب. لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ ط٣.
- كشف الظنون. حاجي خليفة، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ١٤١٦هـ ط١.
- لسان العرب. لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق د. حسين شرف ١٣٩٨هـ ط١.
- ليس في كلام العرب. لابن خالويه. ت: أحمد عبد الغفار عطار، مكة المكرمة ١٣٩٩هـ ط٢.
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية. للورقي. ت د/ شعبان عبد الوهاب (دكتوراه) جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٤م ط١.
- مجمع الأمثال للميداني، قدمه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ ط١.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧هـ ط١.
- المخصص، لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت.
- المزهر في علوم اللغة. لجلال الدين السيوطي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) القاهرة.
- المسائل الشيرازيات. لأبي علي الفارسي. ت/ أ د: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع. الرياض، ١٤٢٤هـ ط١.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السكناوي، وزارة الأوقاف، بغداد، مطبعة العاني.
- المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ.
- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. دار الفكر، ١٤٠٠هـ ط٣.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٩٧٩م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبرى زادة، دار الكتب الحديثة، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة ١٤٠٥هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ ط١.
- مقاييس اللغة. لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٤١١هـ ط١.
- المقتصد في شرح التكملة. لعبد القاهر الجرجاني. ت د. أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام (عمادة البحث العلمي) سلسلة الرسائل الجامعية ١٤٢٨هـ.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥هـ.

- المقرب. لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٩م.
- المقصود والممدود لأبي علي القالي. ت د. أحمد هريدي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٩هـ ط١.
- المقصور والممدود لابن ولاد. عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ ط٢.
- المناهج الكافية في شرح الشافية. زكريا الأنصاري، ضمن سلسلة عن مجلة الحكمة، بريطانيا ١٤٢٤هـ ط١.
- المنتخب من غريب كلام العرب: لأبي الحسن الهنائي (كراع النمل) ت د: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة.
- المنصف. لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ ط١.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية ١٩٣٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ ط٣.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنُّزهة. تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. فاخر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ ط١.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان الكويت، معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٧هـ ط١.
- نكت الهميان في نكت العيمان. لصلاح الدين الصفدي، المطبعة الجمالية في مصر، القاهرة ١٣٢٩هـ.
- نيل الابتهاج. لأحمد التنبكتي. قدمه: عبد الحميد عبد الله، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا ١٣٩٨هـ ط١.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ ط١.

السّماع من حيث قبوله روايةً
عند ابن جنّي من خلال كتابه (الخصائص)

نوري حسن حامد المسلاتي- ليبيا

- محاضر بجامعة بنغاري.
- له عدّة مؤلفات، منها:
  - أسباب اختلاف النّحاة.
  - قواعد الإملاء دراسةً وتقويمًا.
  - حاشية على شرح ابن عقيل.
  - عناصر نظرية النّظم عند ابن جنّي.
  - الحكم الشّرعي في تعلم اللغة العربية.

ملخص البحث

يقوم البحث على بيان جهود ابن جني اللغوية في قضية من قضايا علم أصول النحو، وهي قضية الاحتجاج بالسماع على القاعدة النحوية، والذي عليه النحويون من الناحية النظرية أنه لا يمكن الاحتجاج بالشاهد النحوي إلا بعد النظر في صحته من حيث الرواية، وأن صحة الرواية لا تتحقق إلا بصحة السند والمتن معا، فلا تكون الرواية صحيحة إذا تخلفت صحة السند أو المتن، فإذا صحت من حيث ذلك كان للرواية حرمتها، فلا يصح ردها أو طرحها، فلا قياس مع وجود نص، وإن تعارضا قدم السماع، فالنحاة عيال على العرب في كلامهم.

Research Summary

Search is based on the statement of Linguistic Ibn Jinni efforts in the The issue of Syntax essential science issues, an issue that inference by listening to the grammatical rule, And that it grammarians theory is that it can not be inferred text only after Consideration of the agreed terms and conditions of narration, they back to three things:

The first: cross reference link.

The second: trustworthy narrators.

And third: the integrity of the text.

If these conditions are present in the narration it is not permissible to refuse.

مقدمة

يعد السماع أصل الأصول وقوامها، وقطب رحى الأدلة وعمادها؛ فالقياس لا يبنى إلا عليه[1]، والإجماع لا يستند إلا إليه[2]، والنحاة -وإن تعددت مشاربهم، واختلفت مذاهبهم- متفقون على أنه أصل أصيل، ينبغي الرجوع إليه، والبناء عليه[3]، وسائر المصادر منه تبدأ، وإليه تعود، وما الاختلاف الواقع بين المذهبين البصري والكوفي إلا صورة صادقة على أهمية هذا المصدر، فالاختلاف في النظر إليه والاستنتاج منه أدى بالنحو إلى تنوع قواعده وأحكامه الكلية.

كما أن تعدد روافده -من قراءات، وحديث، وكلام العرب- واختلاف النحاة فيها هو السبب الأكبر في ذلك التنوع، وقد تباينت آراء الباحثين والدارسين في سبب اختلاف موقف النحاة من بعض تلك الروافد، على الرغم من اتفاقهم على أن ما كان سماعا كان حجة.

والباحث -بعد التأمل في كلام النحويين تطبيقًا وتنظيرًا- وجد -فيما يحسب- أن مرد ذلك الاختلاف في الأخذ بالسماع في بعض الأحيان إلى اختلاف النظر فيه من اعتبارين:

---

(١) ينظر: الخصائص (١/ ١١٩)، و(٢/ ٤٨).

(٢) ينظر: السابق (١/ ١٩٠).

(٣) ينظر: السابق (١/ ١٩٠)، و(١/ ٧٦).

الأول : النظر إلى السماع باعتبار صحته رواية، ومن اكتفى بذلك قرر وجوب الأخذ به، والتسليم له مطلقًا.

والآخر : النظر إليه باعتبار الدراية، وعدم الاكتفاء بصحته من حيث الرواية، فليس كل ما صح سنده قد تجاوز القنطرة، وبمعنى آخر ليست صحة الرواية دليلًا على صحة السماع من حيث الدراية، فكم من شاهد صح رواية وضعف دراية، ومن ثم من لم يكتف بصحة الرواية قرر وجوب التوقف في الأخذ بما صح سندًا، حتى يُنظر في صحته متنًا، وإلا طرحه ولم يلتفت، فضلا عن أن يأتي مخالفًا لما هو أقوى منه.

ولما كان أبو الفتح بن جني أحد أعلام النحو البارزين، ومن أئمته المقدمين، وقد وضع كتابًا في أصول العربية وفقهها، وهو كتاب (الخصائص)، وكان فيه أول من تكلم عن الرواية وأصولها وشروط قبولها، وإن جاء شتى، وكنت قد تناولت في بعض الأبحاث من خلال هذا الكتاب قضية (أثر الدراية في قبول الشاهد النحوي أو رفضه)، فقد رأيت هنا أن أبحث من خلال الكتاب نفسه قضية (السماع من حيث قبوله رواية)، علني بذلك أقدم شيئًا ذا بال، لاسيما أن مرحلة النظر في السماع من حيث الدراية تالية لمرحلة النظر إليه من حيث صحته رواية، فالشاهد السماعي إذا لم يصح رواية لم نتجشم لأجله عناء النظر فيه من حيث صحته دراية، بل يطرح ابتداءً، ولا يُلتفت إليه.

وتعود أهمية هذا الموضوع في أنه يتيح الوقوف على ما قرره النحاة في قبول الشاهد النحوي من حيث الرواية، ويبرز العامل الرئيس في اختلاف النحويين في بعض تقعيداتهم؛ فالأخذ

بالشروط التي وضعها النحويون المؤسسون الأوائل لقبول الروايـة وهم يستقرئون كلام العرب والالتزامُ بها، أو إغفالُ بعضها وعـدم الالتفات إليها يعد من الأسباب المهمة الـتي أدت بـالنحو العـربي إلى أن تتضارب كثير من قواعده، وتختلف من مدرسـة لأخـرى، والناظر في كتاب (الإنصـاف في مسـائل الخـلاف بـين النحـويين البصريين والكوفيين) يجد شواهد كثيرة على ذلك. ولا يفوتني أن أذكر هنا أن من أسباب اختيـاري هـذا الموضـوع -أيضًـا- أني لم أجد بحثًـا تنـاول السـماع مـن حيـث الروايـة علـى النحـو الـذي سنبسطه، وهو ما يجعل من البحث فيه بغية بيان حقيقة الاختلاف بين النحاة الأوائل أمرًا ملحًا، تدعو إليه ضرورتان:

الأولى: ضرورة الإلمام بالفكر النحوي للمرحلة الأولى؛ لفهم الطرق التي بها تمخضت قواعد النحو.

والأخرى: معرفة الصواب فيما وقع بين النحويين من اخـتلاف على سبيل الإنصاف، لا الجور والاعتساف. وقـد اقتضـت خطـة البحث أن يقع في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو الآتي:

أما **التمهيد**، فقد تناولت فيه مفهوم السماع ومصادره، وتعامل ابن جني مع طرائق السماع، والفرق بينه وبين المحدثين.

وأما المبحث الأول، فقد تناولت فيـه مفهـوم الروايـة ونشـأتها وأقسامها.

وأما المبحث الثاني، فجعلته للحديث عن عوامل قبول الرواية ومقوماتها عند ابن جني من حيث السند والمتن.

وأما المبحث الثالث، فقد جعلته في الفرق بين ابن جني والنحاة في معرفة شروط قبول السماع رواية.

ثم تأتي بعد ذلك **الخاتمة**، وفيها على نحو ما جرت به عادة الأبحاث خلاصة البحث ونتائجه.

وأخيرًا، فإني أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يسدد ويوفق، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

السماع في اللغة يأتي لمعان متعددة، ومن تلك المعاني[1]:

١- الصيت الحسن الجميل أو القبيح.

٢- ما سمعت به، فشاع وتكلم به.

٣- ما التذته الأذن من صوت حسن.

٤- الغناء.

وفي الاصطلاح، وفق ما قاله الأنباري: «الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[2].

وهذا يعني أن السماع الذي ينبغي الاحتجاج به هو ما توافرت فيه الشروط الآتية:

١- الفصاحة، فإن لم يكن الكلام فصيحًا لم يعد سماعًا.

٢- صحة النقل، فإن كان بسنده راو مجهول أو متهم بالكذب، لم يعد سماعًا أيضا.

٣- الكثرة، فإن لم يتكلم به جمهور العرب، لم يعد سماعا كذلك.

الفرق بين الرواية والسماع :

والملاحظ في هذا التعريف أنه لا يفرق بين الرواية والسماع، وقد ورد التفريق بينهما في كلام ابن جني عند حديثه عما أنشده

(١) ينظر: لسان العرب (٨/١٦٥).

(٢) لمع الأدلة، ص٨٠، والإغراب في جدل الإعراب، ص٤٥.

سيبويه من شواهد أُجريَ الوصل فيها مجرى الوقف، وإنكار المبرد ذلك، إذ قال ردًا على المبرد: «واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردٌّ للرواية، وتحكمٌ على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم، لا من جعله خصمه»[1].

فسيبويه لم يأخذ ما استشهد به في هذه المسألة من أفواه قائليه مباشرة، وإنما ممن أخذ عنهم، وهذه هي الرواية؛ إذ السماع: هو التلقي المباشر، ويشهد لكون ابن جني فرق بين الرواية والسماع أن سيبويه قد قال بعد إنشاده قول الراجز[2]:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قوّمِ
بالدَوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوّمِ

«فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد صاحبي»[3].

وعلى الرغم من هذا الفارق بينهما، فإنه -كما يقول الدكتور علي أبو المكارم- يوجد «اتصال عميق بين السماع والرواية، حتى ليكاد يوحد بينهما في مراحل معينة؛ إذ كانت مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التي تليه»[4].

هذا، وإن للسماع مصادر عديدة ليست كلها من حيث الاحتجاج سواء، وفق ما يرى النحاة المتأخرون، وأما المتقدمون

(١) الخصائص (١/٧٦).
(٢) قائله أبو نخيلة، ينظر: شرح أبيات سيبويه (٢/٣١٤).
(٣) الكتاب (٤/٢٠٣).
(٤) أصول التفكير النحوي، ص٣٣.

فإنـه لا يمكـن معرفـة رأيهـم علـى وجـه الدقـة في بعـض تلـك المصادر، كالقراءات القرآنية والحديث الشريف؛ لسبب واحـد، وهو: أنه لم يكن لهم كلام صريح فيها، ومن يقول من البـاحثين: إن مذهب فلان من الأولين في كذا هو كذا، فإنما هو استنتاج أداه إليه استقراؤه.

ومن ثم يُعدّ مجافيا للواقع ما خلص إليه العلامـة السـيوطي في شأن المصادر السماعية، من أنها على ضربين:

الأول: سمـاع متفـق علـى الاحتجـاج بـه، وهـو: القـراءات القرآنية[1]، وكلام العرب[2].

والآخر: سماع مختلف فيه، وهو الحديث الشريف[3].

وما يدل على أن كلامه كذلك هو أنه نفسه عاد وأقـر بأنـه ثمـة من النحاة من كان يعيب قراءة عاصم وابن عـامر وغيرهمـا، وقـد خطّأ صنيعهم هذا[4]، وهـم -ولا ريـب- مخطئـون، وعلـى هـذا فدعوى الإجماع منقوضة.

طرائق السماع:

المراد بطرائق السماع: صـيغ التحمـل المعروفـة لاسـيما عنـد المحدثين، وهي على الجملة ثمانية: السـماع مـن لفـظ الشـيخ،

(١) ينظر: الاقتراح، ص٧٥.
(٢) ينظر: السابق، ص100.
(٣) ينظر: السابق، ص٨٩.
(٤) ينظر: السابق، ص٧٩.

والقراءة عليه، والإجازة منه، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة، والأربعة الأخيرة قبل الوجادة راجعة إلى الإجازة، على اختلاف بين المحدثين في العمل بها، وهذه الطرق بحسب ترتيب قوتها على نحو الترتيب المذكور[١]، والمعمول منها عند اللغويين ستة، وهي: السماعُ، والقراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ بقراءةِ غيره، والإجازة -وذلك في رواية الكتب والأشعار المدوَّنة- والمكاتبة، والوجادة[٢].

والمعمول من هذه الطرق عند ابن جني -رحمه الله تعالى- ثلاثة، وهي: السماع، والقراءة، والوجادة، وهذا بيان ذلك عنده:

١- **السماع من لفظ الشيخ**: وهو يكون إملاء وغيره، ويكون من حفظ الشيخ أو من كتابه، وصيغُه: (حدثنا)، و(أخبرنا)، و(أنبأنا)، و(سمعت فلانا)، و(قال لنا)[٣]، وهذه الصيغ عند المحدثين ليست في القوة سواء، بل إن بعضها أرفع من بعض، فأقواها عندهم (سمعت)، ثم (حدثني)، ثم (أخبرني)، وهو كثير في الاستعمال، وكان هذا قبل أن يشيع تخصيص (أخبرنا) بالقراءة على الشيخ، ثم (أنبأني) و(أنبأنا) و(نبّأني) (نبّأنا)، وهو قليل في الاستعمال[٤]، وتعد صيغة (قال) أضعف هذه الصيغ لأجل أنها

(١) ينظر: تدريب الراوي (١/٤١٨ ـ ٤٨٦).
(٢) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/١١٣ ـ ١٣٢).
(٣) ينظر: تدريب الراوي (١/٤١٨ ـ ٤٨٧).
(٤) ينظر: السابق (١/٤١٨).

ليست صريحة في السماع؛ ولذلك قرر علماء مصطلح الحديث الشريف أن يكون الراوي المستعمل لها في الأداء ثقة غير مدلس، فإن كان مدلسا حملت هذه الصيغة على الانقطاع لا على الاتصال[(١)]، ولكن لما كان التدليس بعيدا في اللغة وبعيدا عن رواتها لم يشترط اللغويون في هذه الصيغة ما اشترطه فيها المحدثون[(٢)]، وقد استعمل ابن جني -رحمه الله تعالى- في أداء مروياته هذه الصيغ جميعها، عدا (أنبأنا) و(أنبأني)، وهو ما يعني أنه لا يرى تفريقا بينها، وأنها في القوة سواء؛ وفاقا للغويين، فمثال استعماله لصيغة (حدثنا) روايته الحادثة التي فيها أن العربي قد ينطق بالشيء ويكون غيره عنده أقوى منه، فهو قد قال: «ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها: ما حدثنا به أبو علي -رحمه الله - قال: عن أبي بكر، عن أبي العباس: أن عمارة كان يقرأ ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[يس: ٤٠] بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت ﴿سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾. قال: فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن»[(٣)].

ومثال استعماله صيغة (أخبرنا) و(أخبرني) في غير القراءة قوله في باب العربي يسمع لغة غيره، أيراعيها ويعتمدها أم يلغيها ويطرح حكمها؟: «أخبرنا أبو علي، عن أبي بكر، عن أبي

(١) ينظر: السابق (١/٢٥٢).
(٢) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/١٠٨).
(٣) الخصائص (١/١٢٦).

العباس، عن أبي عثمان، عن أبي زيد قال: سألت خليلًا عن الذين قالوا: (مررت بأخواك)، و(ضربت أخواك)، فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في (ييأس): (ياءس)، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها»[(١)].

ومثال استعماله صيغة (سمعت) قوله في باب ترك الأخذ عن أهل المدر: «وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقي في نحو: (يعدو)، و(هو محموم)، ولم أسمعها من غيره من عُقَيل»[(٢)].

ومثال استعماله صيغة (قال) في الرواية: قوله في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني: «وقال لنا أبو علي يومًا: قال لنا أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه؛ فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه»[(٣)].

٢ - **القراءة على الشيخ من أصل كتابه،** سواء كان الراوي هو القارئ، أو كان غيرَه وهو يسمع من كتاب أو حفظ، وسواء «حفظ الشيخ أم لا، إذا أمسك أصله هو أو ثقة، وهي رواية صحيحة بلا خلاف في جميع ذلك، إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد به»[(٤)].

وقد استعمل ابن جني هذه الطريقة في روايته، فقال وهو يتحدث عن إبدال الجيم من الياء: «قرأت على أبي علي، عن أبي

(١) السابق (٢/١٦).
(٢) السابق (٢/١١).
(٣) السابق (١/٢١٧).
(٤) تدريب الراوي (١/٤٢٣).

بكر، عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت، عن يعقوب، قال: قال الأصمعي: حدثني خلف قال: أنشدني رجل من أهل البادية، وقرأتها عليه في الكتاب:

عَمِّي عُوَيْفٌ وأبُو عَلِجِّ ... المطعمان اللحم بالعَشِجِّ

وبالغداة كسر البرنجِّ ... تقلع بالود وبالصيصجّ

يريد: أبو علي، وبالعشي، وبالصيصي، وهي قرن البقرة»[1].

وقد استعمل هذا النوع من التحمل والأداء من أهل اللغة قبل ابن جني، منهم الخليل بن أسد النوشجاني، فقد روى عن الأصمعي أرجوزة العجاج التي يقول في مطلعها:

يا صاح هل تعرف رسمًا مكرسا

قراءة، فقال: «قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج:

يا صاح هل تعرف رسمًا مكرسا

فلما بلغت:

تقاعس العز بنا فاقعنسسا

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

رافع العز بنا فارفنعع»[2].

ومنهم أبو حاتم السجستاني، فقد روى هو أيضًا عن الأصمعي جيمية العجاج بالقراءة عليه[3].

---

(١) سر صناعة الإعراب (١/١٨٧).

(٢) الخصائص (١/٢٣٦).

(٣) ينظر: السابق (١/٣٦٧).

٣- الوجادة، وهي مصدر لـ (وجد)، مولد غير مسموع من العرب[١]، والمراد بها: وقوف المرء على مروي بخط راويها لا يرويه الواجد بأي وجه من أوجه التحمل التي سبقت[٢]، وشرط الأداء بهذا الوجه من التحمل أن يقول الراوي -إذا وثق في كون الخط للمروي عنه-: «وجدت، أو قرأت بخط فلان، أو في كتابه بخطه حدثنا فلان، ويسوق الإسناد والمتن، أو قرأت بخط فلان عن فلان، هذا الذي استقر عليه العمل قديما وحديثا، وهو من باب المنقطع، وفيه شوب اتصال، وجازف بعضهم فأطلق فيها (حدثنا) و(أخبرنا)، وأُنكر عليه .. وإذا نقل من تصنيف فلا يقل: قال فلان، إلا إذ وثق بصحة النسخة بمقابلته، أو ثقة لها، فإن لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت في نسخة من كتابه ونحوه»[٣]، و«أما العمل بالوجادة فنُقِل عن معظم المحدثين المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز، وعن الشافعي ونظار أصحابه جوازه، وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة، وهذا هو الصحيح، الذي لا يتجه في هذه الأزمان غيره»[٤].

وقد وقعت الرواية بالوجادة لابن جني في موضعين اثنين من كتابه الخصائص، وكلاهما في حديثه عن فوائت الكتاب، وهما:

(١) ينظر: تاج العروس (٩/ ٢٦٠).
(٢) ينظر: تدريب الراوي (١/ ٤٨٧).
(٣) السابق (١/ ٤٨٧).
(٤) السابق (١/ ٤٨٧).

أ- في حديثه عن أن سيبويه يحظر الوصف من أفعل، فقال: «وجدت بخط أبي علي عن الفراء: (لبن أمهوج)، فيكون أمهج هذا مقصورًا منه لضرورة الشعر، وأنشد أبو زيد:

يطعمها اللحم وشحمًا أمهجا»[1].

ب- وفي حديثه عن كسر همزة القطع في (أصبع)، فقال: «وحدثنا أبو علي قال: قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأنملة جميع ما يقول الناس. ووجدت بخط أبي علي: قال الفراء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: إصبع؛ فإنا بحثنا عنها فلم نجدها»[2]. وهذا النوع من التحمل مستعمل عند النحاة قبل ابن جني، فقد استعمله شيخه أبو علي الفارسي عند حكايته الهمز فيما شذ همزه، ونقله ابن جني عنه، فقال: «وحكى لنا أبو علي في النيدلان: النئدلان بالكسر، ومثاله فئعلان، وأنشدوا لجرير:

لحب المؤقدان إلى مؤسى

بالهمز في (الموقدان) و(موسى) وحكى أنه وجد بخط الأصمعي: قطا جؤنى»[3].

وأما شروط الأداء للسماع فإنها تتبين من خلال طرق التحمل؛ إذ لا يسوغ في التحمل قراءةً أن يطلق الراوي في الأداء لفظ الإخبار أو التحديث دون أن يقيد ذلك بكونه قراءة، ولا يسوغ

(١) الخصائص (٣/١٩٧).

(٢) السابق (٣/٥٢١)

(٣) السابق (٣/١٤٨).

إطلاق قوله أخبرنا إذا كان وجادة من دون أن يبين ذلك؛ لأنه يعد تدليسًا قبيحًا[١].

المبحث الأول:

مفهوم الرواية ونشأتها وأقسامها

تعد الرواية -عند النحويين- أحد الأركان الرئيسة في الاحتجاج بالشاهد النحوي على القاعدة؛ ذلك لأنها فرع عن السماع الذي هو الأخذ المباشر عمن تُرتضى عربيته، وهذا يعني أنها -بعد انتهاء عصر الفصاحة- هي الأساس المتين في استنباط القواعد واستنتاجها، وأنها -من حيث ذلك- تقوم مقام السماع؛ إذ الرواية في آخر الأمر ما هي إلا ما قد سُمع عن العرب بالإسناد المتصل إليهم، وإن كانت دونه في القوة؛ فلا شك أن الأخذ غير المباشر لا يضاهي الأخذ المباشر من حيث قوة الثقة به، والتعويل عليه، وكما روي في الحديث الشريف: «ليس المخبَر كالمعاين»[٢]، فالرواية قد تعتريها بعض العوامل التي تجعل منها أصلا يرتقي إليه الشك، فكان لابد من التقيد في الأخذ بها أكثر من التقيد في الأخذ بالسماع.

ولما كانت الرواية في أي علم تقوم على الإسناد: الذي هو أخذ اللاحق عن السابق بصيغة من صيغ الأداء من مبتدئه إلى منتهاه، فإن التقيد يكون بعدم التوسع في الأخذ عن كل راو، فليس كل الرواة

(١) ينظر: تدريب الراوي (١/٤٨٨).
(٢) رواه الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه (٢/٦٨٨، رقم الحديث: ٣١٤).

-من حيث الضبط والأمانة- سواء، وهذا -ولا ريب- يقتضي من النحاة التدقيق في الرواة المأخوذ عنهم: ببيان أحوالهم، والسؤال عنهم، واختبار عدالتهم، ومعرفة استمرارهم على الضبط لمحفوظاتهم؛ لأجل الاطمئنان بأنه لم يقع تغير في الحفظ، ولا وهم أو غلط أو سهو، ونحو ذلك من آفات الرواية.

كما يشترط في صحتها أن يكون الراوي عربيًّا بالطبع أو بالتعلم، فلا يُعرف عنه اللحن إذا تحفّظ في الأداء، بخلاف السماع الذي لا يشترط فيه سوى كون المأخوذ منه عربيًّا فصيحًا، سواء أكان من أهل البادية أو ممن نزل الحضر ولم تشب لغته شائبة، وفضلًا عن ذلك لابد في الرواية من أمرين آخرين، وهما:

الأول: النظر في أحوال السند من حيث الاتصال والانقطاع، ويعرف ذلك بتاريخ وفاة المأخوذ عنه ومولد الآخذ منه، على ما سيأتي بيانه.

والآخر: النظر في المتن لمعرفة إذا كان ينتمي للبيئة اللغوية التي ارتضاها النحويون واللغويون، أم أنه ليس كذلك، ولمعرفة إذا كان موافقًا للشائع الذائع من كلام العرب أم أنه مخالف له.

وقبل الخوض في بيان عوامل قبول الرواية ومقوماتها لابد أولا من بيان مفهوم الرواية، ونشأتها، وأقسامها.

مفهوم الرواية:

الرواية في اللغة مصدر الفعل روى، وتعني: النقل والحمل، قال الزبيدي: «روى الحديث يروي رواية بالكسر، وكذا الشعر، وتروَّاه، بمعنى: حمله ونقله رجل راو»[(١)].

(١) تاج العروس (٣٨/١٩٤).

وأما في عرف العلماء، فلم أجد من عرفها من أصحاب الكتب الموضوعة في اصطلاحات العلوم سوى المناوي، وهو من المتأخرين، وحدها بقوله: «الإخبار عن عام، لا ترافع فيه إلى الحكام»[(١)].

وهو تعريف -كما ترى- ألصق بعلم أصول الفقه والشهادات منه بعلم العربية وأصولها، وما نراه مناسبًا في تعريفها هو: حملُ المروي ونقله بالسند إلى من نُسب إليه بصيغة من صيغ الأداء الثمانية المعروفة لدى علماء الرواية[(٢)].

فهذا التعريف قد أتى على ذكر أركانها، وأومأ إلى شروطها وضوابطها؛ إذ يستفاد منه أنه لابد في الرواية من توافر العناصر الآتية:

الأول: الحمل، وهو مصطلح يراد به سماع المروي من صاحبه مباشرة، أو ممن أخذ عنه، فيكون هذا المصطلح شاملا للسماع والرواية معا، وقد ورد التفريق بينهما في كلام ابن جني، وقد مضى بيان ذلك في التمهيد.

والثاني: النقل، وهو مصطلح يعرف عند المحدثين بالأداء، والمراد به: تبليغ الراوي المروي لمن دونه بعد تحمل المروي بصيغة من صيغ الأداء[(٣)].

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف، ص١٨٣، وينظر: تدريب الراوي (١/٣٩٣).
(٢) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/١١٣)، وتدريب الراوي (١/٢٦).
(٣) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/١١٣)، وتدريب الراوي (١/٢٦).

والثالث: إسناد المروي إلى صاحبه؛ لأجل التحقق من صحة نسبته إليه، ولمعرفة إذا كان ينتمي إلى زمان الفصاحة ومكانها، فكما هو مقرر في علم أصول النحو أن من ضوابط الاحتجاج بالشاهد النحوي ألا يكون خارجًا عن حدود الفصاحة، وقد حدد انتهاء زمانها من حيث المادة الشعرية بموت إبراهيم بن هرمة، أي: بسنة مائة وخمسين، ومن حيث المادة النثرية بمنتصف القرن الرابع، وأما من حيث المكان فأن تكون البيئة العربية المراد الاحتجاج بنتاجها الأدبي موغلة في التبدي ولصيقة بطابعه، فلا تكون من البيئات المتاخمة للعجم، أو تلك التي بينها وبينهم صلات[1].

والرابع: الصيغة التي يكون بها الأداء للرواية تبعًا لنوع التحمل؛ ذلك لأنه ليست كل الصيغ في الأداء سواء، فلا شك أن ما روي وجادة ليس في القوة مثل ما روي سماعا أو قراءة؛ لأن فيه انقطاعا، وإن كان به - كما مضى في بيانه في طرائق السماع - شوب اتصال، وبعض الصيغ المفيدة للسماع أقوى من بعض، فلا شك أن صيغة (سمعت) أقوى في الدلالة على السماع من صيغة (قال)؛ ذلك لأن هذه الصيغة ليست صريحة في ذلك، فربما يكون الراوي قد سمع المروي مباشرة من قائله، وربما يكون قد تلقاه عن قائله من خلال راو آخر لم يذكره اختصارا، كما هو واضح.

(١) ينظر: الخصائص (١/٧٧)، (٢/٧)، والاقتراح، ص١٠٠- ١٠٤، وخزانة الأدب (١/٢٩)، (١/٣١)، (١/٤٠٧).

الرواية من حيث النشأة :

والذي يظهر من واقع الرواية عند اللغويين والنحاة أنها كانت في أول الأمر تعني مجرد النقل، ثم تطور مفهومها بعد عصر التدوين، فغدت العلم الذي يُعنى برواية كلام العرب وأيامها مع ضبط المروي وتحرير ألفاظه، والذي يدل على ذلك ظهور الكتب التي تعنى ببيان التصحيف وسقطات العلماء، وهذا ما لم نجده في الصدر الأول من عصر تدوين اللغة، فالرواية قد نشأت أول ما نشأت مع ولادة الشعر، وأول نص وصلنا عن العرب بالرواية -فيما أحسب- هو شعر لقيط بن يعمر الإيادي؛ ولذلك قال أحد رواة الحديث الشريف -وهو محمد بن المنكدر-: «ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر»[(١)].

ويشهد له قول عمر بن الخطاب: «كان الشعر علم قوم، لم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك: بالموت، والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير»[(٢)].

ذلك لأن العرب - كما هو معلوم - كانت أمة أمية، لا تعرف القراءة ولا الكتابة، إلا فيما ندر، وكانت تحفظ أيامها وتسرد

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٨١٨).
(٢) طبقات فحول الشعراء (١/٢٥).

مآثرها من خلال الشعر، وهو وعاء يسهل حفظه ويعذب سمعه، بخلاف النثر، فاستحسنت العرب أن يكون بريد رسائلها، وديوان مفاخرها؛ ولذلك كانت القبيلة في العصر الجاهلي إذا ولد فيها شاعر شمخت بأنفها، لما له من دور بارز في تفخيم شأنها، وتقييد مآثرها.

يقول أبو هلال العسكري وهو يتحدث عن ميزات الشعر: «وكذلك لا نعرف أنساب العرب وتواريخها وأيّامها ووقائعها إلا من جملة أشعارها؛ فالشعر ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبط آدابها، ومستودع علومها»(١).

إذًا، فرواية الشعر سابقة رواية الحديث الشريف، وعلى الرغم من ذلك فإن علم الرواية قد نشأ عند أهل الحديث، وترعرع في بيئتهم، لا عند أهل اللغة والأدب، ولذلك تجد اللغويين في هذا العلم عيالا على المحدثين(٢)، وما ذلك إلا لأن العناية بالحديث الشريف -من حيث الغرض- تختلف عن العناية بالشعر، فالحديث مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، والحفاظ عليه -من خلال النظر في طريقة روايته لتمييز الصحيح منه من الضعيف- هو حفاظ على الدين، ويدلك على ذلك أن صدر الإسلام الأول لما كان الرواة من الصحابة -وهم عدول جميعهم- لم تكن الأمة في حاجة للكشف عن أسانيد الرواية، ولكن لما انقرض جيل كبار الصحابة، ووقعت الفتنة بين المسلمين، وأخذ

(١) الصناعتين، ص١٣٨.

(٢) ينظر: الخصائص (٣/٣١٦).

الرواة يكذبون ويدلسون في حديث رسول الله ﷺ، لم يكن من سبيل أمام القوم للذب عن السنة المطهرة من انتحال المبطلين وتحريف الغالين سوى تحري الروايات وفحصها، وذلك العلم الذي وضعوه في هذا الشأن هو علم الجرح والتعديل، فمن رأوه ثقة ثبتًا أخذوا عنه، ومن رأوه ضعيفًا في الضبط أو متهمًا في روايته حذروا منه، وكشفوا حاله.

وقد ذكر الذهبي عن ابن سيرين أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدعة تركوا حديثه»[(١)].

أقسام الرواية :

والرواية من حيث هي على نوعين: رواية باللفظ، ورواية بالمعنى، وهذا بيان ذلك:

١- الرواية باللفظ :

ويراد بها - بحسب التأمل في رأي النحويين المتأخرين في رفض الاستشهاد بالحديث الشريف -: أداء لفظ المروي من غير تغيير أو تبديل بزيادة أو نقصان، أو بتقديم أو تأخير، أي: هي تقيُّد الراوي بأداء ما سمع دون تصرف منه فيه.

وهذه الرواية إذا تحققت خير من الرواية بالمعنى؛ ذلك لأن النحويين عندما احتجوا بالمروي لم يحتجوا به إلا لأجل أن القائل ينتمي إلى قبيلة موثوقة لغتها، ومرضية فصاحتها؛ ولهذا كان يجب

(١) ميزان الاعتدال (٣/١).

على أهل هذا الشأن قبل الاحتجاج بالمرويِّ المتعددة رواياته أن ينظروا في حال الرواة من حيث انتماؤهم القبلي أو البيئي؛ إذ ربما يكون الراوي من قبيلة مرذولة لغتها، أو من بيئة لا يحتج بلغة أهلها، ووقعت الرواية بالمعنى منه، والاحتمال -كما هو معلوم- مبطل للاستدلال[(١)]، وأما إذا كان رواة الرواية بالمعنى من قبيلة القائل ذاتها، أو من بيئة يحتج بلغتها، فلا بأس حينئذ في الاحتجاج بهذا النوع من الرواية على القاعدة الكلية؛ إذ الغرض ليس الاحتجاج بالقائل ذاته، وإنما الاحتجاج بلغته، وهذا القيد في صحة الاحتجاج بالرواية بالمعنى لم أر من ذكره من النحاة، وهو قيد لابد من اعتباره، كما ترى، ولعل تحرج بعض الرواة من النحويين وتحفظهم أشد التحفظ فيما ينقلون من الشواهد ونحوها كان ثمرة إدراكهم خطر ذلك؛ إذ القواعد النحوية ما هي إلا نتاج ما يروون، وممن كان يتحفظ فيما يروي أبو علي الفارسي[(٢)] وأبو الفتح بن جني[(٣)].

٢- الرواية بالمعنى :

ويراد بها: التغيير في أداء الرواية بأي صورة من صور التغيير، كإبدال لفظة بلفظة، أو حركة بحركة، أو حرف بحرف، أو كتقديم المؤخر، وتأخير المقدم، وعلى الرغم من أن النحويين المتأخرين قد رفضوا الاستشهاد بالحديث الشريف لأجل أن الجمهور من المحدثين قد أجازوا روايته بالمعنى للعالم بمدلولات

(١) ينظر: الاقتراح، ص١٦٠.
(٢) ينظر: الخصائص (٣/٣١٦).
(٣) ينظر: السابق (٣/٤٠٣).

الألفاظ؛ فقد رأيناهم يجيزون الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي وصلت إلينا بروايات كثيرة[١]، وربما لا يكون الشاهد في بعضها.

وأشهر رواة اللغة: حماد الراوية، والمفضل الضبي، وخلف الأحمر، وكان هؤلاء من العجم، ولا شك أن التعدد في الرواية يقضي بأنها قد رويت بالمعنى، فيكون هؤلاء النحاة قد وقعوا فيما فروا منه، وقد بينّا قريبًا أن إطلاق قبول الرواية بالمعنى في اللغة ليس بسديد.

وقد قبل ابن جني الرواية بالمعنى إذا كان لها من القياس ما يعاضدها، ومثال ذلك قبوله الشاهد الذي فيه مجيء (أو) بمعنى الواو، فقال: «وذهب قُطْرُب إلى أن «أو» قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقال: معناه: ونصفه. ولعمري إن كذا معناه، وكيف لا يكون كذلك، ولا بُدَّ منه، وقد كثرت فيه الرواية - أيضًا - بالواو: ونصفه، لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه من كون لا شَكَّ فيه، وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا، أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليها وحرف العطف»[٢].

(١) ينظر: الاقتراح، ص١٦١ ـ ١٦٢.

(٢) الخصائص (٢/٤٦٢).

المبحث الثاني :

عوامل قبول الرواية ومقوماتها

للرواية عوامل متعددة ومقومات شتى، بها يتميز ما كان منها صحيحا مما ليس كذلك، وباستقراء جهود ابن جني اللغوية من خلال كتابه (الخصائص) يجد الباحث أن تلك العوامل أو المقومات منها ما يرجع إلى سند الرواية، ومنها ما يرجع إلى متنها، وعلى هذا فإن الحديث هنا سينصب في مطلبين اثنين: أحدهما في بيان قيمة السند في معرفة الرواية الصحيحة، وسبل تحديدها، والآخر في بيان دور متن الرواية في الكشف عن صحتها أو سقمها، وإن كان سندها صحيحا.

المطلب الأول : أثر السند في قبول الرواية ابتداء :

تكمن أهمية السند في أنه يمنح نقاد الرواية فرصة الوقوف على الرواة ومعرفة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، فيحكمون على الرواية إما بالصحة إذا كان الرواة ثقات، والسند متصلا، وإما بالضعف إذا كان الأمر بخلاف ذلك؛ فلابد قبل العمل بالرواية من البحث عن إسنادها وتمحيص رواته وفحصهم، وأول من عُهد عنه البحث عن سند الرواية الربيع من خثيم، فقد روي عن الشعبي أنه سمع الربيع بن خثيم يقول: «من قال: (لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير) فله كذا وكذا وسمى من الخير»، فقال له: من حدثك؟ قال: عمرو بن ميمون، وقلت: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ.

قال يحيى بن سعيد: وهذا أول ما فتش عن الإسناد[١].

وقد سبق ذكر قول ابن سيرين في ضرورة السؤال عن الإسناد حينما وقعت الفتنة، فمن كان من أهل السنة أخذ عنه، ومن كان من أهل البدعة ترك، ولما سأل ابنُ عيينة الزهريَّ عن حديثٍ رواه، وقال له: هاته بلا إسناد، قال له الزهري: «أترقى السطح بلا سلم؟!»[٢].

ولهذا قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد عندي من الدين؛ لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٣].

هذا ما كان من شأن الإسناد عند المحدثين، وقد تأثر بهم النحاة واللغويون، فأخذوا يفحصون الروايات وفق القواعد التي وضعها علماء الحديث، قال أحمد شاكر بعد حديثه عن قواعد المحدثين: «وقلدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية، فقلدهم علماء اللغة، وعلماء الأدب، وعلماء التاريخ وغيرهم، فاجتهدوا في رواية كل نقل في علومهم بإسناده، كما تراه في كتب المتقدمين السابقين، وطبقوا قواعدَ هذا العلم عند إرادة التوثق من صحة النقل في أي شيء يرجع فيه إلى النقل، فهذا العلم في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية»[٤].

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص٢٠٨.

(٢) تدريب الراوي (٦٠٥/٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢١٣/٢).

(٤) الحديث في علوم القرآن والحديث، ص١٦٦.

وقد اشترط علماء الحديث في قبول الرواية من حيث السند أن يكون راويها عدلًا ضابطًا، وقسموا الضبط إلى نوعين: ضبط صدر، وضبط كتاب، وفضلا عن ذلك لابد أن يكون السند متصلا، وإلا لم تكن الرواية صحيحة السند، على اختلاف بين المحدثين والفقهاء في كون اتصال السند من الراوية الثقة شرط كمال أم شرط صحة.

وقبل الخوض في بيان أهمية السند في قبول الرواية عند ابن جني، لابد أولا من تحديد مفهوم السند لغة واصطلاحا.

مفهوم السند :

السند في اللغة له معنيان، وهما: ما قابلك من الجبل وعلا من السفح، ومعتمد الإنسان[1]، وفي عرف المحدثين، هو: «الإخبار عن طريق المتن»[2]، والمعنى العرفي عائد إلى المعنى اللغوي؛ فـ: «أخذه إما من السند، وهو: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: (فلان سند)، أي: معتمد، فسُمِّي الإخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه»[3].

أهمية السند عند ابن جني :

نظر ابن جني إلى السند بنحو ما نظر إليه المحدثون، فرأى أنه لا يتم الاحتجاج بمتن الرواية إلا بعد التحقق من صحة سندها،

(١) ينظر: القاموس المحيط، ص٢٩٠.
(٢) تدريب الراوي (١/٢٧).
(٣) السابق (١/٢٧).

فإن لم يكن للرواية سند لم يجز الاحتجاج بها، وقد كان في ذلك -كالنحاة من قبله- على نهج قويم، وطريق مستقيم؛ إذ الرواية الضعيفة هي والعدم سواء، ولم أظفر من كلام ابن جني للتدليل على أن ذلك كان منهجًا للنحاة عند استقراء القواعد الكلية إلا بمثالين:

الأول: نقله عن شيخه أبي علي الفارسي أنه كان: «ينكر الحكاية المروية عن النابغة، وقد عرض عليه حسان شعره، وأنه لما صار إلى قوله:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحا
وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما

قال له النابغة: لقد قلّلت جفانك وسيوفك. قال أبو علي: **هذا خبر مجهول، لا أصل له**»[1].

والآخر: أن ابن جني قد رد قولهم: (عياهم) بالقول: «وأما (عياهم) فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول»[2].

فانظر كيف استند أبو علي الفارسي في إنكار هذه الحكاية على أنها لا أصل لها، أي: لا سند لها؛ لجهالتنا بمن رواها؛ فهي حكاية تُروى دون سند، فكان يجب في رأيه طرحها حيطةً؛ إذ ربما تكون من وضع من يتهم في روايته بالكذب، وانظر كيف رد ابن جني ما حكاه صاحب العين؛ لجهالته به، فربما يكون ثقة، وربما لا يكون، والأخذ بالأحوط أولى.

(١) المحتسب (١/١٨٧).
(٢) الخصائص (٣/٢٠٠)، وينظر: المزهر في علوم العربية (١/١٠٩ ـ ١١١).

شروط صحة السند :

إذا كانت أهمية السند تعود إلى أنه مرقاة إلى متن اللغة وغيرها من المرويات، فمن دونه لا يكون المتن شيئًا مذكورًا؛ ولذلك حين محاجَّة المخالف أو عند الاعتراض على استدلاله يُلجأ في بادئ الأمر إلى الاستبانة عن سند الحجة أو الطعن فيه[1]، فإذا سقط السند سقط المتن، وانقطعت الحجة، بخلاف المتن؛ فإنه لا يترتب على رده في مسألة بعينها رد السند، ومن هذا يتبين أن الحكم على المتن صحة أو ضعفًا في كثير من الأحيان يكون فرعًا عن الحكم على السند، ولا تتحقق صحة السند إلا إذا توافر فيه شرطان اثنان، وهما:

الأول : تسلسله بالرواة الثقات من المبتدأ إلى المنتهى.

والآخر : اتصاله.

فإن اختل أحد هذين الشرطين كان السند ضعيفًا، ويتفرع عن هذين الشرطين شروط أخرى، كعدم قبول التوثيق على الإبهام على اختلاف بين النحويين، ونحو ذلك مما سيأتي بيانه قريبا بحول الله - تعالى - وقوته.

وابن جني لما كان يدين الله -تعالى- بمذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت في الفقه وأصوله[2]، فقد رأيناه يأخذ من منهج علماء الحديث الشريف في نقد الروايات ما يتفق ومذهبه الفقهي،

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص٤٦-٤٧.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق الخصائص ص٤٠.

فإن وقع اختلاف كان القول قول مذهبه ثقةً به، والتزاما بالعمل بمقتضاه، وهذا بيان ذلك وتفصيل القول فيه:

أولًا - ثقة الرواة:

لما كان مدار الرواية على النقل بأخذ اللاحق من السابق المرويَّ سماعا أو قراءة أو إجازة أو وجادة، وهذا مدعاة لأن يعتري الرواية الخلل والزلل، أو الانتحال والصناعة، فقد اشترط النحويون واللغويون في الراوي لمتن اللغة عند الاستدلال به على القاعدة النحوية أو على معنى لفظة ما أن يكون ثقة، وإذا كان كذلك لم يجز رد روايته ولا طرحها[(١)]؛ لأن عدم ذلك يلزم منه تكذيب الرواة الثقات الأثبات، وفي هذا ما فيه، من هدر لصيانة صحة الرواية، ومن انتهاك لحرمتها؛ ولذلك قال ابن جني ردًّا على أبي العباس المبرد في إنكاره ما أنشده سيبويه من شواهد أُجريَ الوصل فيها مجرى الوقف: «واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردٌّ للرواية، وتحكمٌ على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم، لا من جعله خصمه»[(٢)]. وأما إذا كان الراوي غير مأمون الرواية، أو كان في النفس من ضبطه أو عدالته شيء طرحت روايته جملة، ولم يؤبه بها، وفي ذلك يقول ابن جني متحدثًا عن الأصمعي: «ومعلوم كم قدر ما حذف من اللغة، فلم يثبته؛ لأنه لم يقو عنده»[(٣)]. ولا يوصف الراوي بكونه ثقة

---

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ص٣٤، والمزهر في علوم العربية (١٠٧/١).

(٢) الخصائص (٧٦/١).

(٣) السابق (٣١٤/٣).

يصلح ما يرويه للاحتجاج به إلا إذا جمع وصفين، وهما: العدالة، والضبط[1]، وهذا بيان لهما:

١ - العدالة :

العدالة في اللغة: بمعنى العدل، أي: القصد أو الاستقامة في الأمور، وذلك: خلاف الجور، أي إن العدل في اللغة هو المرضي[2]، وهي في عرف العلماء: ملكة أو هيئة راسخة في النفس تمنع عن اقتراف كبائر الذنوب والإصرار على صغائرها[3].

أي: إن العدالة في اصطلاح أهل النقل عامةً لا تكون صفة للراوي إلا إذا كان: مسلمًا، مميزًا، معلومًا، غير فاسق، فلا تقبل رواية الكافر، ورواية الصبي؛ إذا لا يتصور منه أن يضبط ما يسمع، ورواية المجهول؛ لأجل جهلنا بحاله من حيث الضبط والبراءة من الكذب، ورواية الفاسق؛ لأنه ربما ينحل نتاج الرجل الأدبي ما ليس له.

قال الأنباري: «اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلًا: رجلًا كان أو امرأة، حرًّا كان أو عبدًا، كما يشترط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللغة فاسقًا لم يقبل نقله، ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره»[4].

---

(١) ينظر: اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، ص٤١٨.

(٢) ينظر: المصباح المنير (٢/٣٩٦).

(٣) ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/٢٣٢).

(٤) لمع الأدلة، ص٨٥.

وابن جني اعتمد على هذا الشرط في رد بعض الروايات، بل إنه اعتمد عليه في رد كتاب العين[1]، ولا يقال: إن صاحب الكتاب إن لم يكن الخليل فهو الليث بن المظفر، وهو ليس بمجهول، لأنَّا نقول: ليس محل البحث هنا في معرفة مصنف كتاب العين، وإنما محله في إثبات عدم احتجاج ابن جني بمرويات الراوي المجهول، ولا شأن لنا من بعد ذلك إن أخطأ ابن جني في الحكم على حال صاحب العين.

التعديل على الإبهام:

ويدخل ضمن الخبر المجهول التعديل على الإبهام، وهو أن يقول الراوي: (حدثني من لا أتهم)، أو أن يقول: (حدثني الثقة)، وإنما كان هذا الصنيع من قِبَل خبر الراوي المجهول لجهلنا بعين الراوي، فلا ندري عن يقين حاله من حيث الجرح والتعديل، وإن قبلنا خبره فعلى تقليد من فعل ذلك ثقة به؛ ولم أجد في الخصائص الرواية بالتعديل على الإبهام، والذي يبدو من ظاهر صنيع ابن جني أنه قد اكتفى بتعديل النحاةِ الرواةَ على الإبهام ثقة بهم، وتقليدا لهم، وكيف لا يقبله وهو صنيع سيبويه، فقد كان كثيرا ما يقول: حدثنا الثقة، وأخبرني من لا أتهم، ونحو ذلك، فباستقراء كلامه وجدته يقبل مثل ذلك، وربما فعله هو نفسه في غير الخصائص، ولكن مع المتابعة، فيروي عن راو دون التصريح باسمه، ويصفه بما يقتضي تعديله، فمثال روايته مع تعديله هو

(١) الخصائص (٣/٢٠٠).

على الإبهام قوله: «ومن ذلك قال ابن رومي: حـدثني أحمـد ابـن موسى، وحدثني الثقة عنه أنـه قـرأ: ﴿ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ﴾[الأعـراف: ١٥٧] بفتح الهمزة»[١].

ومثال قبوله تعديل غيره من النحاة على الإبهام قولـه في جـواز الحمل على المعنى دون اللفظ: «قال أبو عثمان في كتـاب الألـف واللام: ولولا أنَّا سمعناه من الثقة يرويه لما أجزناه»[٢].

٢ - الضبط :

هو في اللغـة بمعـنى: الحـزم، يقـال: «ضـبطه يضـبطه ضـبطًا وضباطة، بالفتح: حفظه بـالحزم، فهـو ضـابط، أي: حـازم»[٣]، وفي الاصطلاح: «سماع الكلام كما يحق سماعـه، ثم فهـم معنـاه الـذي أريـد بـه، ثم حفظـه ببـذل المجهـود، وهـو الثبـات عليـه بمذاكرته إلى حـين أدائـه إلى غـيره»[٤]. وذلـك يعـني أن الـراوي لا يكون ضابطًا حتى يكون متيقظا لما يروي، فلا يكـون مغفـلا، ولا كثير السهو أو الوهم أو الخطأ أو النسـيان، «ويعـرف الضـبط بأن يعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط، فإن وافقهـم غالبًا، وكانت مخالفته نادرة عرف كونه ضابطًا ثبتًـا»[٥]، وإن كـان كثير المخالفة لهم علمنا أن في ضبطه اختلالا، ومـن ثم لا يحـتج

(١) المحتسب (١/ ٢٦٠).
(٢) سر صناعة الإعراب (٢/٣٩).
(٣) تاج العروس (١٩/٤٣٩).
(٤) التعريفات، ص١٣٧.
(٥) الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث، ص٥١.

بما يرويه، وإنما كانت قلة السهو والوهم والخطأ لا تضر لأنه من منا لا يقع منه ذلك.

وعلى ذلك، لا تقبل رواية من فحش نسيانه أو غلطه لكبر أو غيره، ومثال ذلك أن ابن جني حكى عن «أبي الفضل الرياشي قال: جئت أبا زيد لأقرأ عليه كتابه في النبات، فقال: لا تقرأه علي؛ فإني قد أنسيته»(١).

ولا تقبل رواية من فحش سهوه، ومثال ذلك عدم قبول ما يرويه صاحب كتاب الجمهرة، وسبب سهوه -فيما يرى ابن جني- «بعده عن معرفة هذا الأمر»(٢)، وقال في كثرة ذلك منه: «ولما كتبته وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته، ثم إنه لما طال علي أومأت إلى بعضه وأضربت البتة عن بعضه»(٣).

وممن كان ضعيف الرواية عند ابن جني اللحياني؛ ولذا رأى - كالبصريين - التوقف في قبوله روايته إلى حين مجيء نقل موافق لنقله، يقول ابن جني فيه: «**وأما مسكين ومنديل فرواهما اللحياني**، وذاكرت يومًا أبا علي بنوادره، فقال: كناش. وكان أبو بكر - رحمه الله - يقول: إن كتابه لا تصله به رواية، قدحًا فيه، وغضًا منه»(٤).

---

(١) الخصائص (٣/٣١٥).
(٢) السابق (٣/٢٩١).
(٣) السابق (٣/٢٩١).
(٤) الخصائص (٣/٢٠٩).

ثانيًا- اتصال السند :

لما كان ابن جني حنفي المذهب في الفقه، والحنفية مذهبهم في المرسل والمنقطع قبولهما[1]، رأيناه لم يشترط في صحة الرواية أن يكون سندها متصلا، ما دام الرواة ثقات، فهو يسوق الروايات -أحيانا- مرسلة، ويحتج بها، ومن أمثلة ذلك:

١- قوله: «قال أبو حاتم: قرأت على الأصمعي في جيمية العجاج:

جأْبًا ترى بِلِيتِهِ مسحَّجًا[2]

فقال: تليله، فقلت: بليته، فقال: هذا لا يكون، فقلت: أخبرني به من سمعه من فِلق في رؤبة، أعني أبا زيد الأنصاري، فقال: هذا لا يكون، فقلت: جعله مصدرًا، أي تسحيجًا، فقال: هذا لا يكون، فقلت: فقد قال جرير:

ألم تعلم بمسرحي القوافي فلا عِيًّا بهن ولا اجْتلابا[3]

أي: تسريحي»[4].

فابن جني لم يدرك أبا حاتم، ومن ثم يكون السند معلقا، أي: منقطعًا من أوله.

٢ - وقوله: «قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي، عن الأصمعي: أنه ذكر حروفًا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدًا أتى

(١) ينظر: توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أسسه واتجاهاته، ص٢٥٣.
(٢) ديوانه (٢/٥٣)، والرواية فيه نحو ما ذكر الأصمعي.
(٣) ديوانه (٣/٦٥١).
(٤) الخصائص (١/٣٦٨).

بها إلا ابن أحمر الباهلي، منها: الجَبْر، وهو الملك، وإنما سُمِّيَ بذلك -أظن- لأنه يجبر بجوده»[١].

فابن جني لم يدرك ثعلبا، فيكون سنده كذلك منقطعا من أوله.

المطلب الثاني: أثر المتن في قبول الرواية انتهاءً:

المتن هو مقصود الرواية في العلوم النقلية، سواء أكانت حديثًا أم لغة أم تاريخًا؛ لأنه بالمتن يتحصل العلم، ولهذا كان موضوعَها من حيث الصحة وعدمها، وأساسَها الذي تبنى عليه الأحكام.

والمتن في اللغة، يأتي لمعان عديدة، منها: النكاح، والحلف، والضرب بالسوط في أي موضع كان، أو شديده، والذهاب في الأرض، والمد، وما صلب من الأرض وارتفع، والمتن من السهم: ما بين الريش، أو ما دون الزافرة إلى وسطه، وقيل: متن السهم وسطه، والرجل الصلب القوي[٢].

وفي عرف علماء النقل، له تعريفان مؤداهما واحد، وهما:

١- الألفاظ التي تتقوم بها المعاني[٣].

٢- ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام[٤].

---

(١) السابق (٢/٢٣).
(٢) تاج العروس (٣٦/١٤٤ ـ ١٤٦).
(٣) ينظر: الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث، ص٥.
(٤) ينظر: التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، ص٣١.

قيمة المتن وشرط الاحتجاج به :

لا يقتصر دور المتن عند ابن جني -كما عند غيره من النحويين- على أنه محل الاحتجاج، وإنما يتعدى ذلك إلى كونه أداة من أدوات الحكم على الرواية نفسها بالصحة أو الضعف، فقد يكون السند صحيحًا.

وعلى الرغم من ذلك تجد من النحاة من يحكم على الرواية بالضعف؛ لشذوذ متنها أو لوجود ما يقدح فيه؛ ولذلك فإن صحة السند وحدها لا تكون كافية للاحتجاج بالرواية على القاعدة، بل لابد من انضمام صحة المتن إلى صحة السند، فالرواية لها طرفان لابد في صحتها من صحتهما:

أما الطرف الأول -وهو السند- فقد مضى الحديث عن سبل معرفة كونه صحيحا في المبحث الثاني، وأما الطرف الآخر -وهو المتن- فمن خلال تتبع احتجاج ابن جني بالسماع يتبين أنه يشترط في صحته اجتماع أمرين اثنين، وهما: عدم الشذوذ، وعدم العلة.

فيكون ابن جني باعتباره صحة المتن مع صحة السند قد وافق علماء الحديث في اشتراط السلامة من الشذوذ والعلة معا لصحة المتن، وأنه لا يُكتفى بصحة الإسناد في الاحتجاج بالرواية، بل لابد مع صحته من النظر في صحة المتن، فإن كانا صحيحين صحت الرواية، وصح الاحتجاج بها، وإن تخلفت صحة أحدهما لم تكن الرواية صحيحة، ولم يصح الاحتجاج بها(١)، ومن ثم كان

(١) ينظر: السابق (١/ ١٧٥).

مما يُعترض به على المخالف في الاستدلال على القاعدة صحة المتن[١]، وهذا بيان ما قرره بهذا الصدد:

أولا - عدم الشذوذ:

الشذوذ في اللغة، هو: التفرد، يقَال: (شَذَّ يشُذ ويشِذ)، بِضم الشين وكسرها، والكسر هو القياس، أَي: انفرد عن الجمهور وخرج عنهم[٢]، وفي اصطلاح أهل الحديث المستقر عليه العمل في الأزمنة المتأخرة تبعًا للإمام الشافعي: أنه ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه لمزيد ضبط أو كثرة طرق[٣]، وإنما قلنا: (المستقر عليه العمل)، لأن من أهل الحديث من يذهب إلى أن الشاذ هو مطلق التفرد، سواء روى ما يخالف به رواية من هو أوثق منه أم روى ما لم يروه غيره[٤].

وابن جني قد تبنى المنهج المعتمد عند المحدثين، وعمل على وفقه، مع إضفاء صبغة نحوية، وهي: ضرورة المطابقة للقياس؛ فقرر وهو يتحدث عن الاطراد والشذوذ من خلال استقراء كلام العرب ما ملخصه: أن عرف النحويين في هذين المصطلحين لا يخرج عما وضعا له في أصل اللغة، فالاطراد هو الاستمرار والتتابع، والشذوذ هو التفرق والتفرد، وكلام العرب من حيث ذلك لا يخرج عن أربعة أضرب، وهي:

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٧ ـ ٤٨.
(٢) ينظر: تاج العروس (٤٢٣/٩ ـ ٤٢٤).
(٣) ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ص١٩٦.
(٤) ينظر: السابق، ص١٩٦.

الأول : مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذه هي الغاية التي يسعى إليها النحاة في تقعيدهم، نحو رفع الفاعل، ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه.

والثاني : مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، مثل الماضي من: (يدع).

والثالث : المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: (استصوبت الأمر).

والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا، مثل تتميم اسم المفعول الذي عينه واو، نحو: (ثوب مصوون)، و(مسك مدووف)[1].

قسما الشذوذ من حيث الاحتجاج :

وعلى هذا، فإن الشذوذ شذوذان: شذوذ يقع في السماع، وشذوذ يقع في الرواية، فأما الشذوذ الواقع في السماع فإن حكمه وجوب قبوله وعدم القياس عليه، يقول ابن جني: «واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: (استحوذ) و(استصوب) أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما؛ ألا تراك لا تقول في استقام: (استقوم)، ولا في استساغ: (استسوغ)، ولا في استباع: (استبيع) ولا في أعاد: (أعود)، لو لم تسمع شيئًا

(١) ينظر: الخصائص (١/٨٩-١٠٠).

من ذلك؛ قياسًا على قولهم: (أخوص الرمث)، فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله»[١].

وعلة ذلك أن النحاة إنما يصفون كلام العرب، أي: إن كلام النحاة فرع، وكلام العرب أصل، ولا يجوز أن يساوى بين الفرع والأصل[٢]، فما بالك إذا أدى الفرع إلى إبطال الأصل.

وأما الشذوذ الواقع في الرواية فإنه سبب موجب لردها، قال ابن جني وهو يتحدث عن اختلاف الرواية في قول الراجز:

مالَكَ عِندي غيرَ سَهْمٍ وحَجَرْ
وغَيرُ كَبْداءَ شَدِيدةِ الوَتَرْ
تَرمي بِكَفَّي كانَ مِنْ أَرمَى البَشَرْ[٣]

«أي: بكفّي رجل أو إنسان كان من أرمى البشر، فقد روى غير هذه الرواية، روى: (بكفي كان من أرمى البشر)، بفتح ميم (من) أي بكفَّيْ من هو أرمى البشر، و(كان) على هذا زائدة، ولو لم تكن فيه إلا هذه الرواية لما جاز القياس عليه؛ لفروده وشذوذه عمَّا عليه عقد هذا الموضع»[٤].

وهذا المنهج المرعي عند ابن جني هو ما يفسر قبوله التفرد في السماع أو في الرواية دون مخالفة لمن هو أولى تبعًا للمنهج

(١) الخصائص (١/١٠٠).
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٥١).
(٣) قائله مجهول، ينظر: خزانة الأدب (٥/٦٥).
(٤) الخصائص (٢/٣٦٩ ـ ٣٧٠).

المعتمد لدى المحدثين، فأهل الحديث قد قرروا أن الخبر إذا تفرد به رواته من مبتدأ السند إلى منتهاه، فلم يكن للمتن سند آخر، وهذا هو التفرد المطلق[1]، أو تفرد به راو في إحدى طبقات الإسناد، وهذا هو التفرد النسبي[2]، وكان الإسناد صحيحًا، ولم يكن له معارض، ولم تأب المتنَ الأصولُ الكلية، وجب الأخذ به والعمل بمقتضاه[3]؛ ولهذا تجد ابن جني يجعل اللغة من حيث وصولها إلينا -تبعًا لتقسيم المحدثين الحديث الشريف- على قسمين:

الأول: المتواتر، والمراد به عنده المطرد، قال ابن الأنباري: «فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم»[4].

وقد اختلف العلماء في شرط التواتر، والذي عليه المحققون من النظار أن شرطه: «أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب؛ فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب»[5].

وفي هذا رد على الدكتور علي أبي المكارم عندما ذهب إلى أن ابن جني أخطأ خطأ بينًا بعدم تحديده الكم الذي يقاس به القليل

(١) ينظر: نزهة النظر، ص٥٤، ٦٥.
(٢) ينظر: السابق، ص٦٦.
(٣) ينظر: السابق، ص١٠٦.
(٤) لمع الأدلة، ص٨٣.
(٥) السابق، ص٨٤.

والكثير، فهو يقول: «والخطأ الثاني: هو عدم تحديد (الكم) الذي إذا بلغته النصوص صارت كثيرة، وإذا لم تتحقق فيه اعتبرت شاذة، وعدم تحديد (كم) الاطراد والقلة والشذوذ أوقع ابن جني والبحث النحوي بأسره في أخطاء كثيرة»[١].

والآخر: الآحاد، وهو ما لم تتوافر فيه شروط التواتر، وهو «دليل مأخوذ به»[٢]، وقد فصل ابن جني القول في الاحتجاج به، فقرر أنه لا يخرج عن ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه إجماعًا، كما قيس على قولهم في (شنوءة): شنئ، مع أنه لم يسمع غيره؛ **لأنه لم يسمع ما يخالفه**، وقد أطبقوا على النطق به[٣].

والثاني: أن يكون المتكلم به من العرب واحدًا، ويخالف ما عليه الجمهور، فهذا ينظر في حال المنفرد به، فإن كان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، **وكان ما أورده مما يقبله القياس**، إلا أنه لم يُروَ به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده[٤].

والثالث: أن يكون المتكلم من العرب المنفرد به لم يسمع من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه، فهذا يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته؛

(١) أصول التفكير النحوي، ص٩٦.
(٢) لمع الأدلة، ص٨٥.
(٣) ينظر: الخصائص (١/١٣٧).
(٤) ينظر: السابق (٣/٢٨٩).

لأنه إما أن يكون شيئًا أخذه عمن نطق به بلغة قديمـة، لم يشـارك في سماع ذلك منه، أما لـو جـاء عـن متـهم، أو مـن لم تـرق بـه فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، فإنـه يـرد علـى الإطـلاق ولا يقبل[1].

وبهذا يتبين أن مـا ذهـب إليـه عبـاس حسـن -كمـا غـيره مـن الباحثين والدارسين- من أنه مما يعـاب بـه علـى الكـوفيين أنهـم يجيزون القياس على المثال الواحد المسموع، الذي لا نظير له[2]: مجانـب للصـواب، فلـيس كـل شـاهد كـان لا نظـير لـه يطـرح ولا يقاس عليه؛ بل لابد من اعتبار التفصيل الذي أصله ابن جني؛ ألا ترى أن البصريين -وهم الذين يشـاع عنـهم أنهـم لا يحتجـون على القاعدة إلا بما شاع وذاع من كلام العرب- يحتجون بالشاهد الذي لا نظير له أيضًا، ومثال ذلك احتجاجهم بقول الراجز:

والله مـا زيـد بنـام صـاحبه ولا مخالط الليـان جانبـه[3]

وهو شاهد فرد يؤتى به لأجل الاحتجاج على أن حـرف الجـر داخل على محـذوف، أي: بمقـول فيـه: نـام صـاحبه، ردًّا علـى الكوفيين الزاعمين أن (نِعْم) اسم، ولو كانت فعلا لما دخل عليها الجار[4].

(١) ينظر: الخصائص (٢/ ٢٣ ـ ٢٨).

(٢) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ٩٤ ـ ٩٥.

(٣) هذا البيت مجهول القائل، ينظر: خزانة الأدب (٩/ ٣٩٠).

(٤) ينظر: السابق (٩/ ٣٨٨ ـ ٣٩٠).

ثانيًا- عدم العلة :

العلة في اللغة تأتي لأحد معنيين:

الأول : ما قاله الخليل من أنها «حدث يشغل صاحبه عن وجهه»[(١)].

والآخر : المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: «عل المريض يعل فهو عليل»[(٢)].

وهي في اصطلاح العلوم النقلية «عبارة عن سبب غامض خفي قادح، مع أن الظاهر السلامة منه، وتتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرًا»[(٣)]. فيستفاد من هذا التعريف أمران:

الأول : أن العلة لا تكون إلا مع الإسناد الصحيح، ذلك لأن الرواية إنما تُعَلُّ من أوجه ليس لعلوم السند فيها مدخل، وهذا يؤكد صحة ما قرره ابن جني من وجوب عدم الاغترار بصحة الإسناد، وأنه لابد مع صحته من وجوب النظر في المتن؛ لمعرفة صلاحيته للاحتجاج به؛ إذ ربما يكون بعض الرواة الثقات قد وقع في الخطأ أو الوهم عند تحمل الرواية أو عند أدائها، ولا يكون ذلك تجريحا له، إذا لم يكثر منه، وقد مضى بيان ذلك.

والآخر : أن الكشف عن العلة وإدراكها لا يكون إلا لمن كان غزير الرواية جيد الدراية، ومن ثم تجد قلة من النحويين من كان يشير إلى مكمن الخلل في الرواية الصحيحة السند، فلا يأخذ

(١) مقاييس اللغة (٤/١٣).

(٢) السابق (٤/١٤).

(٣) تدريب الراوي (١/٢٩٤).

بظاهرها، وقد كان ابن جني من أولئك القلة؛ فمن خلال استقراء كلامه تجده يقرر أن العلة وفق النظر الصحيح تكون بمخالفة الأصول مع معاضدة الرواية للأصول، والقياسُ من بعدُ حاكمٌ[1]، أي: إن السبيل إلى إدراكها يكون من خلال معرفة ما تقتضيه طبيعة اللغة ووسائلها الخاصة في التركيب.

وهذا ما يفسر رده بعض الروايات، وإن ذهب بعض العلماء قبله إلى الاعتداد بها، ووضع القواعد على وفقها، فيكون ابن جني بذلك قد أدرك أفقا في التفكير النحوي لم يدركْه كثير من النحويين البصريين والكوفيين قبله، ووضع لبنة مهمة في مسألة درء تعارض السماع الصحيح مع القياس القوي، وأن التعارض إذا وقع يكون إما لأجل ضعف الرواية، وإما لأجل عدم إحكام القياس، والأمثلة على ذلك كثيرة، نكتفي منها بالآتي:

١- في مسألة تقديم الاسم المميز على عامله الذي هو فعل متصرف: ذهب سيبويه إلى عدم جواز ذلك[2]، فلا يقال على رأيه: (شحمًا تفقأت)، ولا: (عرقًا تصببت)، ولا (شيبا رأسي اشتعل)، وذهب المبرد[3] والكوفيون[4] إلى جوازه، واستدل المجيزون بقول الشاعر:

أتهجر ليلي للفراق حبيبها   وما كان نفسًا بالفراق تطيب[5]

(١) ينظر: الخصائص (٢/٣٨٦)، وتدريب الراوي (١/٢٩٤ ـ ٢٩٥).
(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/٢٢٣).
(٣) ينظر: المقتضب (٣/٣٦ ـ ٣٧).
(٤) ينظر: الإنصاف (٢/٦٨٢).
(٥) البيت للمخبل، ينظر: المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، ص١٢٤.

و«وَجْهُ الدليل أنه نصب (نفسا) على التمييز، وقدمه على العامل فيه، وهو (تطيب)؛ لأن التقدير فيه: وما كان الشأنُ والحديثُ تطيب سلمى نفسًا؛ فدل على جوازه»[(١)].

أما ابن جني فإنه لم يجز ذلك وفاقًا لسيبويه، لأنه يرى في الشاهد علة تقدح في صحة الاحتجاج به، وهذه العلة هي المخالفة لأصل الفاعل في الرتبة من الفعل؛ ذلك لأن قوله: (نفسًا) في المعنى فاعل، وأيد قوله برواية من روى:

.... وما كان نفسي بالفراق تطيب

فقال: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلًا متصرفًا، فلا نجيز (شحمًا تفقأت)، ولا (عرقًا تصببت)، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

.... وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية، والقياسُ من بعدُ حاكمٌ؛ وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام: تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»[(٢)].

---

(١) الإنصاف (٢/٦٨٣).

(٢) الخصائص (٢/٣٨٦).

٢- وفي مسألة ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر: ذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي إلى الجواز[١]، وهو مذهب لم يلق قبولًا لدى ابن جني؛ لأن فيه عدولًا عن الأصل إلى الفرع، وإن كان في ضرورة الشعر؛ إذ الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة، وإنما تمنع من الصرف إذا أشبهت المضارع.

يقول ابن جني: «واعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف، وليس له ترك صرف ما ينصرف للضرورة، هذا مذهبنا؛ وذلك أن الصرف هو الأصل، فإذا اضطر الشاعر رجع إليه، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع، فأما ما رووه من قول الشاعر:

فما كـان حِصْـنٌ ولا حـابسٌ يفوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ[٢]

فإن أبا العباس رواه غير هذه الرواية، وهي قوله:

.... يفوقـانِ شَـيْخِيَ في مَجْمَـعِ

فرواية برواية، والقياس فيما بعد معنا»[٣].

والملاحظ: أن ابن جني لا يحكم برد الرواية لأجل مخالفتها الأصول عند النظر الصحيح إلا إذا قابلتها رواية أخرى؛ لأجل أمرين اثنين:

(١) ينظر: الإنصاف (٢/٤٠٣).

(٢) البيت للعباس بن مرداس السلمي، ينظر: ديوانه، ص١١٢.

(٣) سر صناعة الإعراب (٢/١٩٨).

الأول : الاستئناس لما رآه من رده الرواية المعلَّة عنده بالرواية الأخرى التي يعاضدها القياس جليا كان أو خفيا.

والآخر : ألا يُظن أنه إنما فعل ذلك من قبيل التحكم في السماع بالشهوة والرد للرواية الصحيحة لغير مسوغ. وعلى هذا، فإن العلة النحوية في مجال الرواية مطابقة أو موافقة للعلة الحديثية في بعض أفرادها؛ ذلك لأن المحدثين ينصون على أنها تدرك بتفرد الراوي وبمخالفته غيره من الرواة، إذا انضم إلى ذلك قرينة المخالفة للأصول(١).

(١) ينظر: تدريب الراوي (١/ ٢٩٤-٢٩٦).

المبحث الثالث :

الفرق بين ابن جني وبين النحويين في قبول الرواية

يعود فضل السبق في الحديث عن أصول رواية السماع ومقومات معرفة صحته من سقيمه إلى ابن جني، بما كتب ودون في كتابه (الخصائص) على غرار أصول الفقه، وإن جاء مقتضبا ومفرقا في طي الكتاب، وقد أشار ابن جني نفسه إلى ذلك في المقدمة، فقال: «هذا .. كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ملاحظًا له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه، وادًّا أن أجد مهملًا أصله به، أو خللًا أرتقه بعمله، .. هذا مع إعظامي له، وإعصامي بالأسباب المنتاطة به، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصون، وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة، فكانت مسافر وجوهه ومحاسر أذرعه وسوقه تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتَحِي إلي بما خيطت عليه أقرابه وشواكله، وتريني أن تعريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به والخوض في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلًا عن اقتحام غماره ولُجَجه، إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه؛ **وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو**، على مذهب أصول الكلام والفقه»[1].

(١) الخصائص (١/١-٢).

وعلى الرغم من ذلك فالرجل لم يزعم أن هـذا العلـم الجديـد انبثق من بنات أفكاره، وأنه أبو عذرته، وإنما نجـده يقـر بـأن مـا سطره تعود جذوره إلى مـا تلقـاه عـن شـيوخه ومـا قـرأه للنحـاة المتقدمين، اقتداء بصنيع أصحابه في الفقه الحنفي، فهو تأمـل في كلام النحويين، واستخرج منه القوانين الكلية، الـتي يُرجـع إليهـا في معرفة دلائل النحو، فضم النظير إلى نظيره.

وقد صرح ابن جني بانتفاعه من طريقة أصحابه الحنفية بقولـه: «واعلـم أن هـذه المواضـع الـتي ضـممتها وعقـدت العلـة علـى مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونـوا جـاءوا بهـا مقدمة محروسة، فإنهم لها أرادوا وإياها نووا؛ ألا تـرى أنهـم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا: إن علة (شـد) و(مـد) ونحو ذلك في الإدغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فإذا قيل لهم: فقد قالوا: (قعدد) و(جلبب) و(اسحنكك)، قالوا: هذا ملحق؛ فلذلك ظهر، وإذا ألزموا نحو: (اردد البـاب)، و(اصبب الماء)، قالوا: الحركة الثانية عارضة؛ لالتقاء السـاكنين، وليست بلازمة، وإذا أدخل عليهم نحو (جدد) و(قدد) و(خلل)، قالوا: هذا مخالف لبناء الفعل .. وكذلك كتب محمد بن الحسن[١] -رحمه الله- إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامـه، فيجمـع بعضـها إلى بعـض بالملاطفـة والرفـق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور» .

(١) محمد بن الحسن هذا هو أحد أصحاب أبي حنيفة، ويعد الرجـل الثالـث في مذهبهم، بعد أبي حنيفة والقاضي أبي يوسف.

وسر تأخر نشأة هذا العلم رغم أنه قرين لعلم النحو هو أن المرحلة الأولى لوضع النحو كانت تقتصر على جمع المادة اللغوية؛ ليتم بعد ذلك استنباط القواعد النحوية منها، فلم يكن لدى أصحاب تلك المرحلة - والحالة هذه - فسحة تسمح لهم بتفصيل قواعد ما عرف لاحقًا بـ (علم أصول النحو)، ولما وضعت القواعد النحوية واستقرت أخذ النحاة يراجعون ما وصلهم من قواعد، وينظرون في حجاج الأئمة عند المناظرات، وطريقة بسط كل طرف حجته، وكيف يدافع عن رأيه، فبدأت إذ ذاك معالم هذا العلم تلوح بمخيلتهم، لاسيما بعد أن وضع الفقهاء أصول فقههم، ولا شك أن علم أصول النحو عند صاحبنا قد فتح مجالا واسعا وأفقا رحبا للنحاة بعده، ففسح المجال لبعض النحاة الذين جاءوا من بعده لأن يستفيدوا منه وينسجوا على منواله، أو ينتقدوا ما رآه وذهب إليه، وإن ضِمْنًا، كأبي البركات الأنباري والسيوطي، ولما كان ذلك كذلك، فقد رأيت الحديث في هذا المبحث عن الفرق بين ابن جني وبين النحاة السابقين واللاحقين، وذلك يقتضي أن يأتي في مطلبين: خصصت الأول منهما للحديث عن الفرق بينه وبين السابقين، وجعلت الآخر للحديث عن الفرق بينه وبين اللاحقين.

المطلب الأول - الفرق بين ابن جني والنحويين قبله :

لم يكن في نشأة النحو الأولى من أدلة إجمالية على استنباط القاعدة واستخراجها سوى دليلين: السماع والقياس، وكان أمر

النحاة فيهما مضطربًا؛ فمنهم من كان يقدم السماع على القياس، كما هو الحال عند أبي عمرو بن العلاء، ومنهم من كان يقدم القياس على السماع، وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، حتى قيل: «إن أبا عمرو بن العلاء كان أشد تسليما للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب»[١]. وكلاهما ينتمي إلى المدرسة البصرية؛ إذ المدرسة الكوفية لما تكن آنذاك قد نشأت.

فنلاحظ من صنيع هذين الإمامين أنهما لم يكونا يخوضان في السماع من حيث قبوله رواية، من خلال البحث عن حال الرواة، واتصال السند، وإنما كان الأمر عندهما إما التسليم له؛ لأنه منقول عن العرب المرضية لغتهم، وإما الإعراض عنه؛ لأجل مخالفته قياسا مزعوما، والسبب في ذلك أنهما أنفسهما كانا راويتين عن العرب مشافهة، فلا حاجة بهما - والحال هذه - إلى البحث عن صحة السند.

معرفة أحوال الرواة:

وإنما ابتدأ البحث عن صحته من حيث معرفة أحوال الرواة - لا من حيث البحث عن أحوال السند نفسه - مع بروز المدرسة الكوفية على يد مؤسسها الحقيقي أبي الحسن الكسائي، وذلك يقدر بالعام الذي توفي فيه سيبويه إثر المناظرة الشهيرة التي جرت بينه وبين الكسائي، وهو عام (١٦١هـ)، وقيل غير ذلك[٢]، فقد

(١) إنباه الرواة (١٠٦/٢).
(٢) ينظر: نزهة الألباء، ص٥٧ ـ ٥٨.

كان النحو الكوفي يعتمد على جملة من الرواة منهم حماد الراوية، وخلف الأحمر، وهما متهمان بالكذب في الأشعار والزيادة فيها.

فأما حماد الراوية فقد قال فيه ياقوت الحموي: «قال الأصمعي: كان حماد أعلم الناس، إذا نصح، يعني: إذا لم يزد وينقص في الأشعار والأخبار؛ فإنه كان متهما بأنه يقول الشعر، وينحله شعراء العرب»[1].

وأما خلف فقد كان وضاعا مشهورا بانتحال الشعر، وأقر بذلك حينما تاب، جاء عنه أنه قال: «أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر، فبخلوا علي به، فكنت أعطيهم المنحول، وآخذ الصحيح، ثم مرضت، فقلت لهم: ويلكم! أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني، فبقي منسوبًا إلى العرب لهذا السبب»[2]. وذلك ما جعل أبا الطيب يقول: «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيِّن في دواوينهم»[3]، وهذا القول يدل على أمرين:

الأول: أن نحاة الكوفة لم يكونوا نقادا للأشعار كالبصريين، فكانوا كما -قيل- إذا سمعوا بيت شعر طاروا به، وبنوا عليه[4]، ولم ينظروا في صحته بتحري صدق الراوي وضبطه.

(١) معجم الأدباء (٣/١٢٠٤).
(٢) وفيات الأعيان (٢/٣٧٩).
(٣) مراتب النحويين ص٧٤.
(٤) ينظر: الاقتراح ص٦٨.

والآخر: ضعف النحو الكوفي؛ لأن ما بني على باطل فهو باطل.

التفتيش عن سند الرواية:

وقد ترتب على ظهور انتحال الشعر وصناعته على يد حماد الراوية وخلف الأحمر التفتيش على أسانيد السماع، والكشف عن رواته، ولم يعد كافيا معرفة حال الناقل، بل لابد من إبراز سنده، ولم يكونوا قبلا يسألون عنه، فما كان من الأسانيد خالٍ من الرواة غير المأمونين قُبِل، وختم عليه بخاتم الرضا، وإلا لم يلتفت إليه، ولا أُبه به؛ ولذلك رُدت مرويات اللحياني؛ لأنه وفق ما نقل ابن جني عن أبي بكر أنه لا أسانيد له[(١)]، والملاحظ في هذه الحقبة أن النحاة لم يكونوا يشترطون في السند أن يكون متصلا، وسيأتي بيان سبب ذلك في المطلب الثاني.

رواية المجهول:

وتفرع عن الكشف عن الأسانيد عدم الأخذ عن المجهول عينا أو حالا، سواء أكان قائلا أم ناقلا، فكم من رواية طرحت؛ لأجل أن الناقل أو من أُسندت إليه كان مجهولا؛ لاحتمال أن يكون الناقل ليس ثقة فيما يرويه، وقد خفي حاله على من روى عنه، ولاحتمال أن يكون من أسندت إليه الرواية ليس فصيحا، وقد كانوا قبلا يكتفون برواية مستور الحال، وهو من عرفت عينه، وليس فيه من أهل العلم طعن ولا ثناء، وبرواية المبهم إذا روى

(١) الخصائص (٣/٢٠٩).

عنه ثقة معتمد، وهذا القيد -الذي هو عدم الأخذ عن المجهول- لم يتفطن له أحد من النحاة السابقين، وإنما لمحه ابن جني في معرض إنكاره نسبة كتاب (العين) للخليل، فقال: «وأما (عياهم) فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول»[1]، ولهذا تجد أبياتا مجهولة النسبة عند سيبويه في الكتاب لم يتكلم فيها أحد إلا من جاء بعد ابن جني، وقد كانت قبلُ ينظر إليها بعين الرضا.

التعديل على الإبهام :

ويتفرع عن رواية المجهول، رواية المعدل على الإبهام، كمثل قولهم: حدثني من لا أتهم، أو: أخبرني الثقة، ولم يكن النحاة السابقون -وكذا ابن جني- يعدون ذلك من قبيل رواية المجهول، ثقة بمن عدله، وإن لم يسمه، وسيأتي تفصيل الكلام على ذلك في المطلب الثاني.

وعلى هذا فإن النحويين السابقين لابن جني -لا سيما البصريين- كانوا على وعي ودراية بأهمية الرواية، وأثرها في صحة القاعدة وسلامتها من الاعتراض، بخلاف نحاة الكوفة الذين كانوا كحاطب ليل، ومن ثم فلا غرو إن كُتب للنحو البصري السطوة والسيطرة على مر الدهور والعصور، بخلاف النحو الكوفي الذي درس واندثر.

(١) الخصائص (٣/٢٠٠).

المطلب الثاني :

الفرق بين ابن جني والنحويين اللاحقين

أبرز من جاء بعد ابن جني من النحويين وتكلم عن شروط قبول السماع من حيث الرواية اثنان، وهما: أبو البركات الأنباري والسيوطي، ومن ثم فإن الحديث عن الفرق بين ابن جني وبين النحويين اللاحقين سيتركز على هذين العلمين من خلال كتابيهما الموضوعين في علم أصول النحو، وهما: (لمع الأدلة) للأول، و(الاقتراح) للآخر، والملاحظ في هؤلاء الثلاثة أن ابن جني كان حنفيا، وأن الأنباري والسيوطي كانا شافعيين، وذلك له كان أثر بارز في توجيه الفكر النحوي عندهم، واختلاف النظر إلى أصول النحو، فالحنفي يقرر قواعد أصول الرواية وفق ما ينص عليه المذهب الحنفي في بابها، والشافعي يقررها - أيضًا - وفق مذهبه، وهذا ما ستراه من خلال المسائل الآتية:

أركان الرواية الصحيحة :

لما كانت الرواية تقوم على ركنين أساسين، وهما: السند والمتن، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، فقد رأينا هؤلاء الثلاثة يشترطون للرواية الصحيحة المقبولة والمعمول بها شروطًا، منها ما يرجع إلى السند، ومنها ما يرجع إلى المتن، وبالتأمل في تلك الشروط التي رآها كل من الثلاثة نجد أنه ثمة اختلافًا بين ابن جني والأنباري في بعض أركانها، سواء ما يتعلق منها بالسند أو ما يتعلق بالمتن، وأما السيوطي فقد كان إمَّا تبعا للأنباري في

بعض ما يتعلق منها بالإسناد؛ لأن الاختلاف بين النحاة في معرفة الرواية الصحيحة من حيث السند هو تبع لاختلاف مذهبهم الفقهي، وإمَّا متوقفًا في بعضها الآخر، وأما فيما يتعلق بالمتن فقد كان تبعا لابن جني؛ لقوة حجته، وسداد رأيه، وهذا بيان ذلك:

أولا- أركان الرواية الصحيحة في السند :

استفاد النحويون من منهج المحدثين في معرفة الصحيح من الأخبار من ضعيفها، وتأثروا بها تأثرا كبيرا، مع إضفاء صبغة مذهبية لدى كل من هؤلاء الثلاثة؛ فلقد كان للمذهب الفقهي أثره في الثلاثة جميعًا، ولما كانت صحة السند ينظر إليها من خلال عاملين اثنين، وهما: أحوال الرواة، وأحوال السند، فإن الحديث سيكون عنهما، وهذا بيان الفرق بين الثلاثة من خلال ذلك:

١- أحوال الرواة :

اتفق الجميع على أن من الشروط الواجب مراعاتها في صحة الرواية: ثقة الرواة الجامعين لوصفي العدالة والضبط، ومن ثم فإنهم متفقون على أن الراوي إذا كان مجهول العين أو الحال رُدت روايته[(١)]، ولكنهم اختلفوا في مسألة متفرعة عن الراوي المجهول العين، وهي المعروفة بـ(التعديل على الإبهام)، فقد قبل رواية من عُدل على الإبهام ابن جني[(٢)]، ورفضها ونقل القولين السيوطي دون ترجيح[(٤)].

(١) ينظر: الخصائص (٣/٢٠٠)، ولمع الأدلة ص٩٠، والاقتراح ص١٤٩.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/٣٩)، والمحتسب (١/٢٦٠).

(٣) ينظر: لمع الأدلة ص٩٠ ـ ٩١.

(٤) ينظر: الاقتراح ص ١٥٤.

ومنشأ الخلاف بين الفريقين هو أن من رفض الاحتجاج بمروياته يقول: لأن هذا المعدل -وإن كان ثقة عند من روى عنه- ربما لو سُمي لكان ممن جُرِح بجرح قادح، وإن الإعراض عن تسميته يوقع ريبة في النفس[١].

وصنيع ابن جني الذي مضى ذكره في المبحث السابق يدل على أنه حجة وفق شرطين:

الأول : أن يصدر من إمام معتمد، مثل سيبويه وأبي عثمان، ومن على شاكلتهما.

والآخر : أن يكون بصيرا بأحوال الرواة.

فإذا كان المعدِّل كذلك، كان تعديله حجة، وإن لم يسم من وصفه بالثقة، ومن ثم جُعل التسليم له في هذا من قبيل التسليم له فيما سنه من قواعد، ووضعه من أحكام.

وأولى القولين بالصواب ما ذهب إليه ابن جني؛ ذلك لأن هذا المروي عنه المعدَّل -وإن لم نعرف عينه- قد علمه من روى عنه وعدله، ومحال أن يخبر إمام ثبت ثقة بخلاف الواقع، لا سيما إذا استقرئ شيوخه ومن روى عنهم، فلم يوجد فيهم من اتهم في عدالته أو ضبطه.

وقد اختلف الناس في المراد من قول سيبويه: «حدثني من لا أتهم»[٢]، فقيل: هو الخليل[٣]، ويرده قول سيبويه في الكتاب:

(١) ينظر: لمع الأدلة ص٩١.
(٢) الكتاب (١/٢٧٩)، و(٣/١٥٢).
(٣) ينظر: الاقتراح ص ١٥٤.

«وحدَّثني من لا أتهم عن الخليل، أنه سمع أَعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجلُ السِّتّينَ فإِيّاه وإِيّا الشَّوابِّ»[1]. وقيل: هو أبو زيد[2]، ولعل هذا هو الأشبه بالصواب.

٢- **أحوال السند**: المراد بأحوال السند اتصاله أو انقطاعه، وقد يسمى المنقطع مرسلا[3]، ويعرف الانقطاع أو الإرسال بسقوط راو من السند، فيصبح ظاهر السند: روايةُ لاحق عن سابق لم يدركه، وقد ذهب الأنباري إلى أن «انقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة؛ فإن من لم يذكر لا يعرف عدالته»[4]، وليس للسيوطي كلام عنه في الاقتراح، وقد نقل في المزهر كلام الأنباري، وأقره عليه[5].

وقد كان ابن جني -كما هو الظاهر من صنيعه- يقبل الروايات المرسلة والمنقطعة، فقد احتج في خصائصه على سبيل المثال في (اجتماع لغتين فصاعدا في كلام الفصيح) بالرواية التي أخبره إياها «أبو بكر جعفر ابن محمد بن الحجاج عن أبي علي بن بشر بن موسى الأسدي عن الأصمعي، قال: اختلف رجلان، فقال أحدهما: الصقر، وقال الآخر: السقر. فتراضيا بأول وارد يرد عليهما، فإذا رجل قد أقبل، فسألاه فقال: ليس كما قلت أنت، ولا كما قلت أنت؛ إنما هو الزقر»[6].

---

(١) الكتاب (١/ ٢٧٩).

(٢) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/ ١١١).

(٣) لمع الأدلة ص٩٠.

(٤) السابق ص ٩٠ ـ ٩١.

(٥) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/ ٩٧).

(٦) الخصائص (١/ ٣٧٥)، و(٣/ ٣٠٨).

فابن بشر لم يدرك الأصمعي؛ لأن جده موسى ولد سنة (١٩٠هـ)[١]، وقد توفي الأصمعي سنة (٢١٣هـ)[٢]، فمتى يكون ابن بشر ولد؛ ليروي عن الأصمعي.

ومرجع هذا الاختلاف في قبول المراسيل مذهبي أيضًا، فالشافعي لم يكن يحكم على السند بالصحة إلا إن كان متصلا[٣]، وأبو حنيفة كان يقبل المرسل، بحجة أن من أرسل -إن كان ثقة- قد ضمن صحته، وإن وصل تبرأ من عهدته[٤].

ثانيا- أركان الرواية الصحيحة في المتن:

لا شك أن للمتن أثرا ذا أهمية كبرى في الكشف عن صحة الرواية أو ضعفها، وإن كان سندها صحيحًا، وعلى هذا فإن الكلمة الفصل في الحكم على الرواية بعد صحة سندها للمتن، فليس كل ما صح سندًا صح متنًا، ووجب قبوله، والعمل بمقتضاه، أي: صحة السند لا تعني صحة المتن بالضرورة.

والملاحظ من خلال ما قاله ابن جني بهذا الصدد وما قاله الأنباري: أن ثمة اختلافا جوهريا بين الرجلين، على الرغم من انتسابهما لمدرسة البصرة النحوية، وهذا الاختلاف يكمن في تحديد المعيار الذي به يكون السماع صحيحا من حيث المتن،

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٧/٩٠).
(٢) ينظر: نزهة الألباء ص١٠٠.
(٣) ينظر: الرسالة ص٤٧٠.
(٤) ينظر: تدريب الراوي (١/٢٢٣).

وأما السيوطي فهو - كما سبقت الإشارة - تابع في هذه المسألة لابن جني؛ إذ ساق كلامه في الاقتراح ملخصا دون تعليق له أو تفسير، وذاك يعني أن الكلام سيتركز -هنا- على ما بين ابن جني والأنباري من فرق.

يرى الأنباري أن السماع أو النقل لا يكون كذلك إلا إذا توافرت فيه ثلاثة شروط، وهي[1]: الفصاحة، وصحة السند، والكثرة، فإذا تخلف شرط من هذه الشروط كان السماع أو النقل ضعيفا، ولا يرى ضرورة أن يكون النقل قد وصل إلينا بطريق التواتر، بل يكتفي في ذلك بوصوله من طريق الآحاد[2].

أما ابن جني فلا يرى اشتراط الكثرة في صحة السماع لأسباب عديدة، منها:

١- أنه قد يأتي في بابٍ مَّا الشيء الكثير استعمالا، وعلى الرغم من ذلك لا يجوز القياس عليه، ويأتي في الباب نفسه الشيء القليل، وعلى الرغم من ذلك لا يصح القياس إلا عليه، مثل قولهم في باب النسب: (قرشي)، و(شنئي)؛ فلا يقاس في النسب إلى ما كان وزنه (فعيلا) على قرشي، فلا يقال في (سعيد): سعدي، على الرغم من أنه كثر عنهم قولهم في النسب إلى قريش وثقيف وسليم: قرشي وثقفي وسلمي، ويجوز في النسب إلى ما كان وزنه (فعولة) القياس على شنئي، على الرغم

(١) لمع الأدلة ص٨١.
(٢) لمع الأدلة ص٨٥.

من قلته، فيقال في النسب إلى حلوبة: حلبي، وإلى حرورة: حروري، وقد عنون له ابن جني بقوله: (باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه)[١].

٢- أن إنسانًا لو استعمل لغة قلت جدًّا لا شك أنه لا يكون مخطئًا لكلام العرب، لاسيما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع، وقد عنون ابن جني لذلك بقوله: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)[٢].

٣- أن الرجل الفصيح قد تجتمع في كلامه لغتان، فإن كانت إحدى اللغتين أكثر في كلامه من صاحبتها، فإن ابن جني يقول: «فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرته هي الأولى الأصلية، نعم وقد يمكن في هذا -أيضًا- أن تكون القليلة منهما إنما قلت في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعًا لغتين له ولقبيلته»[٣].

٤- أن العربي قد ينتقل لسانه إلى لغة أخرى قليلة محتملة من حيث النظر[٤].

والملاحظ في ذلك أن ابن جني يراعي في قبول اللغة القليلة قوتها في القياس، أو احتماله إياها، فأما إن جمعت مع قلة

(١) ينظر: الخصائص (١/١١٦).
(٢) ينظر: السابق (٢/١٢).
(٣) السابق (١/٣٧٣).
(٤) ينظر: السابق (٢/١٦).

استعمالها جدا ضعفها في القياس، فإنه حينئذ لا يعدها لغة، ويرى ضرورة طرحها، وعدم الأخذ بها[1].

الخاتمة

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أقوم بذكر أهم ما وصل البحث إليه من نتائج، فأقول - وبالله تعالى التوفيق -: قد تبين من هذا البحث:

١- أن صحة السماع تدرك من خلال سنده المروي به ومتنه معًا، وأن ثمة فرقًا بين الرواية والسماع، ومِن ثم شُدد في شروط صحتها، بخلاف السماع.

٢- أن أول ظهور للرواية علمًا قد كان مع ظهور الكتب التي تُعنى ببيان التصحيف وسقطات العلماء.

٣- أن الرواية على ضربين: رواية باللفظ، ورواية بالمعنى، وأن الرواية بالمعنى لا تكون حجة إلا إذا تبينت فصاحة الرواة، وعدالتهم وضبطهم؛ أسوة بالرواية في الحديث الشريف؛ إذ لا فارق بين الأمرين.

٤- أن طرائق أداء الرواية المعتمدة عند النحويين ثلاثة، وهي: السماع والعرض والوجادة.

٥- أن ابن جني لا يقبل الرواية إلا إذا كانت معلومة السند وصحيحته، وشرط صحة السند عنده أن يكون رواته ثقات، أي:

(١) ينظر: السابق (١/ ٣٧٢)، و(٢/ ١٢)، وينظر كذلك: الاقتراح ص١٢٠.

عدولا ضابطين، وأما اتصال السند فهو على مذهبه الحنفي من عدم اشتراطه، ولا تكون الرواية - عنده - صحيحة إلا إذا صح مع سندها متنُها، أي: إن صحة الرواية تكمن في مجموع أمرين: صحة السند، وصحة المتن.

٦- أن منهج ابن جني في صحة السماع من حيث الرواية يتميز عن منهج من سبقه من النحويين في أنه لا يقبل نقل المجهول، وهو بذلك فتح الباب لمن بعده في نقد الأبيات المجهولة القائل عند سيبويه في الكتاب.

٧- أن الفرق بين ابن جني والأنباري في قبول الرواية من حيث السند هو في مسألتين: الأولى تتعلق بأحوال الرواة، وهي: مسألة التعديل على الإبهام، فقبل هذا التعديل ابن جني، ورفضه الأنباري، والثانية تتعلق بأحوال السند، وهي: الاتصال، فاشترطه الأنباري، ولم يشترطه ابن جني، وأما في قبول الرواية من حيث المتن فإن الأنباري يشترط الكثرة، وابن جني لا يشترطها، ما دام المتن موافقا لقياس مقبول.

٨- أن للاختلاف الفقهي في أصول الرواية أثرًا في الاختلاف النحوي.

هذا، والله الموفق.

ثبت بالمصادر والمراجع

- **إجابة السائل شرح بغية الآمل**، لمحمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني، تحقيق القاضي حسين السياغي والدكتور حسن محمد الأهدل، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م.

- **أصول التفكير النحوي**، للدكتور علي أبي المكارم، الناشر: دار غريب - القاهرة، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ٢٠٠٧م.

- **الأصول في النحو**، لمحمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر مجهول.

- **الإغراب في جدل الإعراب**، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، قدم له مع كتاب لمع الأدلة، وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية، الطبعة مجهولة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- **الاقتراح في أصول النحو**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تعليق الدكتور محمد سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي -

القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر مجهول.

- **تاريخ بغداد**، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر مجهول.

- **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، لرفعت بن فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر - القاهرة، الطبعة الأولى، تاريخ النشر مجهول.

- **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- **التوقيف على مهمات التعاريف**، لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، الناشر: عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **جامع بيان العلم وفضله**، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

- **الحديث في علوم القرآن والحديث**، لحسن محمد أيوب، الناشر: دار السلام، الإسكندرية - مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

- **الخصائص،** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق محمد علي النجار، الناشر دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- **الديباج المذهب في مصطلح الحديث،** لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.

- **ديوان جرير،** بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

- **ديوان العباس بن مرداس،** جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- **ديوان العجاج،** رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، الناشر: مكتبة أطلس - دمشق، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٩٧١م.

- **الرسالة،** للإمام الشافعي محمد بن إدريس، تحقيق أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠ م.

- **سر صناعة الإعراب،** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بـن أبي سـعيد الحسـن السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علـي الـريح هاشـم، الناشـر مكتبـة الكليات الأزهرية - القاهرة، الطبعة مجهولة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، لأحمد بن فارس بن زكريـا القـزويني الـرازي، الناشـر: محمـد علـي بيضون، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- **الصناعتين : الكتابـة والشـعر**، لأبي هـلال الحسـن بـن عبـد الله العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبـراهيم، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت، الطبعة مجهولة، ١٤١٩هـ.

- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقـي الـدين السبكي، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي وآخر، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- **طبقات فحول الشـعراء**، لمحمـد بـن سـلام الجمحـي، تحقيـق محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني - جـدة، الطبعـة مجهولـة، تاريخ النشر مجهول.

- **الغاية في شرح الهداية في علم الروايـة**، لأبي الخـير محمـد بـن عبد الـرحمن السـخاوي، تحقيـق أبي عـائش عبـد المـنعم إبـراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- **الغيـث الهـامع شـرح جمـع الجوامـع**، لـولي الـدين أبي زرعـة أحمد بن عبـد الـرحيم العراقـي، المحقـق: محمـد تـامر حجـازي، الناشـر: دار الكتـب العلميـة، بـيروت - لبنـان، الطبعـة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

- القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **لسان العرب**، لجمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث، لحسن عباس، دار المعارف بمصر - القاهرة، الطبعة الثانية، تاريخ النشر مجهول.

- لمع الأدلة في أصول النحو، مطبوع بذيل **الإغراب في جدل الإعراب**، لعبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية - دمشق، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، الطبعة مجهولة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن ابن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

- **المخبل السعدي : حياته وما تبقى من شعره**، صنعة الدكتور حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٧٣م.

- **مراتب النحويين**، لأبي الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي الحلبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - مصر، الطبعة مجهولة، التاريخ مجهول.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، الناشر: المكتبة العلمية بيروت - لبنان، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

- **معجم الأدباء**، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م.

- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة مجهولة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- **المقتضب،** لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء،** لأبي البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** لأبي العباس شمس الدين بن خلكان البرمكي، تحقيق إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: مجهولة، ١٩٠٠م.

- **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر،** لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين المناوي القاهري، تحقيق المرتضى الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

المخالفة بين الوظائف النحوية

دراسة في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب

د. سعد الدّين إبراهيم المصطفى – سوريا

- ماجستير في النحو من جامعة حلب عام ٢٠٠٤م.
- دكتوراه في النّحو والصّرف من جامعة دمشق عام ٢٠٠٩م.
- يعمل حاليا أستاذا مشاركا في كلية اللغة العربية والآداب – جامعة طيبة.
- رئيس قسم اللغة العربية – جامعة طيبة بالمدينة المنوّرة.

أهداف البحث :

١- بَيانُ الأوجُهِ المتعدَّدةِ مِن تَعـدُّدِ الرِّوايـاتِ فِـي القِـراءاتِ القُرآنية، والشَّواهدِ علَيها، ثُمَّ بَعدَ ذلِـكَ النَّظـر في هـذِهِ الآراءِ النَّحويَّةِ.

٢- أهميـةُ تَحريـرِ المسـألةِ النَّحويَّـةِ، وكَيـفَ يُقـدِّمُ النُّحـاةُ آراءَهُم، وكيفَ يُناقِشُونَها، مَـع ذِكـرِ القَاعِـدةِ النَّحويَّـةِ، ومن ثَمَّ بيانُ رأيِ مُخالِفٍ آخَرَ.

٣- اعتِمادُ الرأيِ النَّحويِّ الصَّحِيحِ مِن وُجهةِ نَظَـرِ مكـيِّ بـن أبي طالب، وغالبًا ما كانَ يُبيِّنُ أَوجُهَ القِـراءاتِ القُرآنِيَّـةِ، وبَعدَ ذلِـكَ أحلِّـل القِـراءةَ تَحلِيلًا نَحويًّـا يُناسِـبُ المعنَـى والمقَامَ.

٤- الاطِّلاعُ علَى مَسَائِلَ مُتنَوِّعةٍ فِي النَّحوِ والتَّصـرِيفِ واللُّغةِ والقِراءاتِ، وتَدقيقُ النَّظرِ فِيهَا، والعَـودةُ إلى مظانِّهـا في كُتبِ أعاريـبِ القُـرآنِ غالبًـا، وكُتُـبِ القِـراءاتِ تَحدِيـدًا وتَناولُ الآراءِ بِالدَّرسِ والتَّمحِيصِ.

منهج البحث :

سَلَكْتُ في هذا البحثِ مَنهَجَيْنِ:

المَنـهَجَ الوصـفيَّ: عَمَـدْتُ فِيـهِ إلَـى جَمـعِ المـادَّةِ العلميَّـةِ ثمَّ تَفسِـيرِها وتَحلِيلِهـا، واستِقراءِ الآراءِ وتَفصِـيلِها تَفصِيلًا مُفهِمًـا، والاهتمـامِ بِوصـفِها وَصـفًا دَقِيقًـا. فَدِراسـةُ الظَّـاهِرةِ «الوَظَـائِفِ

النَّحويَّةِ فِي الأَسماءِ والأَفعالِ والحُرُوفِ فِي حَالتَي النَّصَبِ والرَّفعِ» والبِناءُ علَيهِما كانَتْ دِراسةً واقِعيَّة مُجرَّدةً، ويُعبَّرُ عنها كمًّا وكَيفًا، بِطرقٍ مُختلِفةٍ للوصُولِ إلَى النَّتائِجِ الصَّحِيحةِ.

المَنهجَ التَّاريخيَّ: ذَكَرْتُ فِيهِ آراءَ مكيِّ بنِ أبي طالبِ القيسـيِّ، وآراءَ النُّحاةِ القُدماءِ وبَعضَ المُحدَثِينَ عن المُخالفةِ بَينَ الوَظـائِفِ النَّحويَّـةِ في الأسمـاءِ والأفعـالِ والحـروفِ في حـالتَي النَّصـبِ والرَّفـعِ، كمـا ذَكـرْتُ آراءَ النُّحـاةِ بِحسَـبِ انتِمـاءاتِهم النَّحويَّـةِ، لِلوصُولِ إلَى القاعِدةِ الصَّحيحةِ، وتَحقيقِ الفائِدةِ لِدَارسِي العربيَّةِ.

خُطَّةُ البَحثِ

قَسَمْتُ البَحثَ إلَى :

١- مقدمة: تَحدَّثْتُ فِيهَا عـن أهميـةِ المخَالَفَـةِ بَـينَ الوَظـائِفِ النَّحويَّة الرَّفعِ والنَّصبِ فِي الأسماءِ والأفعالِ والحُرُوفِ، ودِراسـةِ مَواضِعِ وُرُودِهِ فِي كِتـابِ (مُشـكِلِ إعـرابِ القُـرآنِ) لأبـي مُحمَّـدٍ مكيِّ بنِ أبِي طالِبِ القَيسِيِّ (ت٤٣٧هـ)، وبيَّنْـتُ قِيمـةَ البَحـثِ، وأَهدافَهُ، ومَنهَجَهُ.

٢- المَوضُوعُ: ويَضُمُّ ثَلاثَةَ فُصُولٍ:

الأوَّل : فِي الأسماءِ دِلالةُ النَّصبِ والرَّفعِ، بَسَطْتُ القَـولَ عـنِ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ ووُجُوهِها المتنوِّعـةِ الَّتِـي اسـتَنبَطَ مِنـهَا العُلمـاءُ أَوجُهَ الإعرابِ بِحسَبِ المعـنى، فَقِيمـةُ الإعـرابِ تَبـدُو جلِيَّـةً في الإبانةِ عنِ المعانِي الوظيفيَّةِ التي تَنتَظِمُ الكلماتِ داخِـلَ مَنظُومَتِهـا اللُّغويَّةِ.

والثَّاني : فِي الأَفعالِ، فَالفِعلُ فِـي العَربيـة ثَلاثـةُ أنـواعٍ، يَـأتِي الماضِي والأَمرُ منه مَبْنِيَيْنِ دائمًا، وفي المضارع مِنهُ مـا هُـو مـبنيٌّ ومِنهُ ما هُوَ مُعربٌ بِحسبِ السِّياقاتِ الَّتي وَرَدَ فِيها، ولكِن ما يَهمُّنا هنا في بحثِنا كَيفَ تَغايرَ مَوقِعُهُ الإعـرابيُّ بـينَ الرَّفـعِ والنَّصـبِ في القِراءاتِ الـتي وردَتْ في (مشـكلِ إعـراب القـرآن) عِنـدَ مَكـيٍّ، وَتعليلُ هذِهِ القِراءاتِ وتَحليلُها تَحلِيلًا لُغَويًّا يَتَناسَبُ مَعَ آراءِ النُّحاةِ وتَوجِيهِهِم. ويَشمَلُ هنا التَّحليلُ الحاجةَ إِلَـى المعنَـى، والاهتِمـامَ بِالمتكلِّمِ والمخاطَبِ، وتَعـدُّدَ أَوجُـهِ القِـراءةِ القرآنيـةِ وتوجيهِهـا بِحَسبِ المعنى والصِّناعةِ.

والثَّالِث : فِي الحُروفِ تحدَّثْتُ عن وُقُوعِ الحروفِ مَوقعَ بَعضِها بَعضًا، وهُوَ ما يُسمَّى بِقانُونِ الاسـتِبدالِ الَّـذِي يُعـدُّ أَحـدَ مَظـاهِرِ التَّغييرِ في النَّحو التَّحويليِّ، وقد عُدَّ ذلِك مَظهرًا من مظاهِرِ التنوُّعِ والثَّراء اللُّغوي، وهذِهِ فِي حَقِيقتِها نَظرةٌ دِلاليَّةٌ، فَحُرُوفُ المعـاني ظاهِرةٌ أسلُوبيَّة، والتنوُّعُ في استِعمال الرَّوابط يُبرِزُ القِيمةَ الجَماليَّـةَ لِلكَلامِ فِي مَجمُوعِهِ مُحدِثًا قوَّةً تَعبِيريَّةً يَنفَعِلُ بِهَا المتلقِّي.

٣- الخاتِمةُ وأهمّ النَّتائِجِ.

المقدمة :

الحمـدُ للهِ ربِّ العَـالَمِينَ وأَفضَـلُ الصَّـلاةِ وأتَـمُّ التَّسـليمِ علَـى المبَعوثِ رَحمةً لِلعالمينَ سيِّدِنا مُحمَّدٍ وعلَى آلِهِ وَصَحبِهِ أَجمَعِينَ، وبَعدُ.

يتأَثَّرُ التَّوجيهُ النَّحويُّ والصَّرفيُّ عِنـدَ النُّحـاةِ بِالصِّـناعةِ والمعنَـى علَى اختِلافِ أنواعِهِ. وعِندَ إِطلاقِ الحُكمِ النَّحويِّ لا بُدَّ مِن النَّظـرِ إلَى المعنَى، وإلَى مَوقِعِ الكلِمةِ أو الجُملةِ فِي البِناءِ اللُّغويِّ، وإلَى تَذوّقٍ عالٍ للنصِّ ومُناسبةِ وُرُودِهِ، كذلِكَ يَنبغِي النَّظـرُ فِـي صِـحَّةِ القاعِدةِ النَّحويَّةِ، وَمَدَى اعتِمـادِ النُّحـاةِ علَيهـا. ومَـا مِـنْ شَـكٍّ أنَّ النَّحويينَ أَعطَـوا المعنَـى المقـامَ الأوَّلَ فِـي تَوجِيهـاتِهِم الإعرابِيَّـةِ، وعِندَما رَأَوا تَعدُّدَ الأَوجُهِ الإعرابِيَّةِ وَجَدُوا أنَّها مُنبَثِقةٌ عنِ المعنَى، وصادِرةٌ عَنهُ، وهذا ما وَجَدْناهُ عندَ توجِيـهِ القـراءاتِ القرآنِيَّـة في (مُشكِلِ إعرابِ القرآن) لمكيِّ بنِ أَبِي طالبِ القيسيّ.

وقد عُنِيَ النَّحويُّونَ بِالمعنَى عنايةً كَبيرةً، ونَظَرُوا إِلَيهِ نَظرة دَقِيقةً حِينَ وَجَّهُوا إِعرابَهُم، وبَنَوا علَيه اختلافَ الأوجُهِ الإعرابيَّـةِ، فقـد كانُوا يربِطُونَ بَينَ الإعرابِ والمعنَى رَبطًا مُحكَمًـا، ويَـرَونَ أَنَّهُمـا شَيءٌ واحِدٌ لا يُمكِنُ الفَصلُ بَينَهُما، وأنَّ المعنَى إذا فُهِمَ دلَّ علَـى الإعرابِ، فالإعرابُ فرعٌ علَى المعنَى كما ذكرَ سيبويه.

وعلَى أيَّة حالٍ فإنَّ الَّذِي يَعنِينا فِي التَّحليلِ النَّحويِّ هُوَ مـا نـتَجَ عن تِلكَ الأَوجُهِ النَّحويّةِ التي أوَّل بهـا مكـيُّ بـنُ أبي طالـبِ هـذا

النَّوعَ مِن مُخالفَاتِ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ، وذلِكَ في حركاتِ الإعرابِ وما فِيها مِنْ تَفاوتٍ دِلاليٍّ ومعانٍ نحويَّة كانَ لها أثرُها في تَوجيهِ الآراءِ الوارِدةِ فِي القِراءاتِ وصُورِها.

والمعنَى الوظِيفيُّ هو المعنَى الَّذِي تَكشِفُ عنهُ الأجزاءُ التَّحليليَّةُ للُّغةِ، الَّتِي تَشمَلُ الأَصواتَ والصَّرفَ والنَّحوَ، فالمعنى الوَظيفِيُّ الصَّرفِيُّ مَعنَاهُ وُجُودُ ارتباطٍ بينَ الصِّيغةِ اللُّغويَّةِ والدِّلالةِ. ومن هذا المعنى نَستَدِلُّ علَى المعانِي المُتعلِّقةِ بالصِّيغِ الدَّالةِ علَى المشتقاتِ كَدِلالةِ وَزنِ فاعِل فِي العربيَّةِ علَى مَنْ قامَ بِالفِعلِ، ومِنها المعانِي الدَّالَّةِ علَى التَّعديةِ والحروفِ الزَّائِدةِ فِي بَعضِ الصِّيغِ.

الفَصْلُ الأوَّلُ

دِلالةُ النَّصبِ والرَّفعِ فِي الأسماءِ

تَظهرُ قِيمةُ الإعرابِ في الإبانةِ عن المعانِي الوظيفيَّة التي تَعتَورُ الكلامَ في منظومتهِ وسياقِهِ، وأثرُ ذلِكَ في تَحديدِ الدِّلالةِ أو في تنوُّعِها تقديمًا أو تأخيرًا، وذَهَبَ الزَّجاجي (ت٥٧٧هـ) إلى: «أنَّ الأسماءَ لمَّا كانَت تَعتَورُها المعانِي، وتَكونُ فاعلة أو مفعولة، ومضافًا إليها، ولم يكنْ في صورِها وأبنيتها أدلَّة على هذِهِ المعاني، جُعِلَتْ حركاتُ الإعرابِ فيما تُنبئُ عن هذِهِ المعاني، فقالُوا: ضَرَبَ زَيدٌ عمرًا، فدلُّوا برفعِ زيدٍ على أنَّ الفِعلَ له، وبنصبِ عمرو على أنَّ الفِعلَ واقعٌ بِهِ، وكذلِكَ سائِرُ المعاني ... ليَتَّسِعوا في كلامِهِم، ويُقدِّموا الفاعلَ إذا أرادُوا ذلِكَ، أو المفعول عندَ الحاجةِ إلى تقديمه، وتكونُ الحركاتُ دالَّة على المعاني»[1].

وظاهِرةُ الإعرابِ تتحدَّثُ عن القِيمةِ الدِّلاليّةِ لحركاتِ الإعرابِ وعلاقةِ ذلِكَ بالمعنى، فالإعرابُ فرعٌ على المعنى، وهذا ينصُّ صراحة على أنَّ حركاتِ الإعرابِ وحدَها لا تدلُّ على المعانِي الوظيفيَّة أو الدِّلاليَّة التي تَعترِي الكلِمةَ داخلَ سياقِها، ولكنَّها فرعٌ لذلِكَ، ودالٌّ من دوالِّهِ بِمعونةِ القرائِنِ المقاليَّة والحاليةِ التي تُلابِسُ السِّياقَ.

(١) الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بت أبي إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩، ص٦٩.

وعلى أيَّة حالٍ فإنَّ الذِي يعنينا في التَّحليلِ النَّحويِّ هُوَ ما نتجَ عن تلكَ الأوجه النحويّة التي أوَّلَ بها مكيٌّ بنُ أبي طالب هذا النَّوعَ من مخالفاتِ القِراءاتِ القرآنيَّة، وذلِكَ في حَركاتِ الإعرابِ من تفاوتٍ دلاليٍّ ومعانٍ نحويَّة كانَ لها أثرُها في توجيهِ الآراءِ الوارِدةِ فِي القِراءاتِ وَصُورِها.

إنَّ مُخالفَةَ إعرابِ الاسمِ فِي تَحلِيلِ القِراءاتِ القُرآنِيَّةِ أفادَ مَعنىً نَحويًّا جَدِيدًا بَينَ الرَّفعِ والنَّصبِ، وأثَّرَ في تنوُّع الدِّلالةِ، ظَهَرَ هذا المعنى النَّحويُّ في أمثلةِ النُّحاةِ عِندَما رَأَوا أنَّ الأَصلَ في إعرابِ المصدرِ النائِبِ عن فعلِهِ هُوَ النَّصبُ. وأورده سيبويه (ت١٨٠هـ) تحت: باب ما يُنصَبُ مِن المصادِرِ علَى إضمارِ الفِعلِ غيرِ المستَعمَلِ إظهاره[١]. وقد يَعدِلُ إلى الرَّفع للدِّلالةِ على أوجهٍ بلاغيَّة ولغويّة تُستَفادُ من السِّياقِ والتركيبِ ومكانتِهِ في النَّصِّ. ففي قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] رفعٌ بالابتداء، و(لله)، الخبر[٢]. ونحن نَعلَمُ أنَّ العاملَ فِي الرَّفعِ هنا هُو الابتِداءُ، وهو عامِلٌ معنويٌّ غيرُ ملفوظٍ بِهِ، وهُوَ خِلو الاسمِ المبتدأِ من العوامِلِ اللفظيَّة. ويجوزُ نَصبُهُ علَى المصدرِ أي مَفعُولًا مُطلقًا لِفِعلٍ محذوفٍ تَقديرُهُ: أَحمَدُ الحَمدَ.

---

(١) الكتاب: لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ١: ٣١١.

(٢) مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، ص ٢٠.

وتَظهرُ المُخَالفَةُ فِي التَّركيبِ مِن قِراءةِ النَّصبِ إلَى الرَّفعِ للدِّلالةِ علَى التَّعميمِ، وثَباتِ المعنى واستِقرارِهِ. وقد تنبَّهَ العُلماءُ إلَى هذا التحوُّلِ وأثرِهِ الدِّلاليِّ في استِقراءِ كَلامِ سيبَويه، واستِكناهِ فَحواهُ، فقالَ النحَّاس (٣٨٨هـ): «ويُقَالُ: الحَمدُ خَبرٌ، وسَبيلُ الخبرِ أنْ يُفيدَ، فما الفائِدةُ في هذا؟ والجوابُ عن هذا، أنَّ سيبويه قالَ: إذا قالَ الرَّجلُ الحمدُ للهِ بالرَّفعِ ففيهِ من المعنى مثلُ ما في قولِهِ: حَمَدْتُ اللهَ حمدًا، إلا أنَّ الَّذِي يرفعُ الحمدَ يُخبرُ أنَّ الحمدَ منه، ومن جميعِ الخلقِ للهِ تعالى، والذي ينصِبُ الحمد يُخبرُ أنَّ الحمدَ منه وحده لله تعالى»[1].

وتُستَفادُ هذِهِ الدِّلالةُ لِلوَجهَيْنِ مِن تَقديرِ عَامِلِ الرَّفعِ والنَّصبِ، إذْ يَذهَبُونَ إلَى أنَّ الحَمدَ مَرفُوعٌ بالابتِداء، وَخَبرُهُ شِبهُ الجُملَةِ (لله)، وأصلُهُ النَّصبُ بإضمارِ فِعلِهِ علَى أنَّهُ مِن المَصادِرِ الَّتي تَنصِبُها العَربُ بِأفعالٍ مُضمَرَةٍ فِي مَعنَى الإِخبَارِ. ويُوردُ الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) أنَّ: «العَدلَ بِها عن النصبِ إلى الرَّفعِ على الابتِداءِ للدِّلالةِ علَى ثباتِ المعنى واستقرارِهِ»[2].

---

(١) إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص٩٣. وينظر الكتاب ١: ٣١٩-٣٢٨. وقرأ ابن عيينة ورؤبة بن العجاج (الحمدَ لله) بالنصب، وهي لغة قيس والحارث بن سامة. مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص١.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ضبطه وصحَّحه ورتَّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.١: ٩.

فالفارقُ الدِّلاليُّ بينَ وَجهَي الرَّفعِ والنَّصبِ فِي التَّركِيبِ النَّحويِّ أنَّ النَّصبَ إشعارٌ بِالفِعلِ، وَصِيغةُ الفِعلِ إنَّما هِيَ أيضًا إشعارٌ بِالتَّجدُّدِ والحُدُوثِ وليسَ هذا في حالةِ الرَّفعِ، فَهُوَ فِي الرَّفعِ ثُبوتٌ ودِلالَةٌ علَى صِفةٍ ثَابتةٍ، ألا تَرَى أنَّ المقدَّرَ مَعَ النَّصبِ نَحمَدُ اللهَ حَمدًا، وَمَعَ الرَّفعِ: الحَمدُ ثَابِتٌ أو مُستَقرٌ.

وجاء في قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] (خالصةً) بِالنَّصبِ علَى الحالِ من المُضمرِ في قَولِه: (في بُطونِ) في قراءة قتادة[1]. وخبر «ما» (لِذُكُورنا)[2]. وعن المطوعي (خالِصُهُ) برفع الصاد والهاء، وبحذف التنوين، على أنَّه مبتدأ، و(لِذُكُورنا) الخبر. والجملة خبرُ الموصول[3].

إنَّ قِراءة الجُمهورِ بالرَّفعِ أبلغُ في النفسِ وأكثرُ وضوحًا فهي للدلالةِ على ثبوتِ هذا الأمرِ في نفوسِ المتكلمينَ، لأنَّهم جَعَلُوها خالصة للذكورِ، وحرَّموها على الأزواجِ، ودلَّ على ذلِكَ وُجُودُ

(١) المحتسب في تبيين شواذ القراءات والكشف عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د.عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ١:٢٣٢. وهذه قراءة ابن عباس، والأعرج وقتادة، وسفيان بن حسين. وقرأ الكسائي والأخفش بالرفع.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص١٧٩.

(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن عبد الغني البنا الدِّمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٩م، ١: ٥٥١.

التاء في آخِرِها لِلمُبالَغةِ كالهاءِ في «علَّامة» و«نسَّابة»، وفِي الرَّفع دِلالةٌ أُخرَى فَقد جاءَت حَملًا علَى مَعنَى «ما»، لأنَّ المقصُودَ هُنا بما فِي بُطونِ هذِهِ الأنعامِ الأجنَّة.

وفي تحليلِي لِلنَّصِّ نَجدُ إشارةً إلَى قَصدِ المتكلِّمِ هنا وهُم جماعةٌ، فقد أرادُوا جَعلَ ذلِكَ الأمرِ ثابتًا في ذكورِهِم ونَفَوهُ عن أزواجِهِم فالرَّفعُ أقربُ إلَى السِّياقِ، إذِ المعنَى يَتَّضِحُ بجعلِ ما في بُطُونِ الأنعامِ للذكورِ. وفي اختيارِ النَّصبِ تحوُّلٌ في التركيبِ لا يَنأَى بالآيةِ عن الغايةِ المقصودةِ بعيدًا، فالمتكلِّمُ قَصَدَ الموقِعَ الإعرابيَّ بِناءً علَى المعنَى الوظيفيِّ للاسمِ المتقدِّم. فالنَّصبُ علَى الحَالِ جَاءَ مِن الضَّميرِ المرفُوعِ في قَولِهِ: (فِي بُطُونِ)، وخبرُ المبتدأِ الَّذِي هُوَ «ما» (لِذُكُورِنَا)، ولا يَجُوزُ أنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ فِيها علَى العامِلِ وهذا عِندَ سيبويهِ إذا لم يكنْ مُنصرِفًا، كأنْ تقولَ: زيدٌ قائِمًا في الدارِ، لم يجز، وهذا غيرُ منصرفٍ. وقد أجازَهُ الأخفش.

ومِن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤][(١)]. فقَد ذَهَبَ سيبويهِ إلى قراءةِ الجمهورِ بالرَّفعِ للدلالةِ على أنَّ هذا حالُهُم، «لأنَّهُم لم يُريدُوا أنْ يَعتذِروا اعتذارًا مستأنفًا من أمرٍ لِيمُوا علَيهِ، ولكنَّهُم قيلَ لهم: «لِمَ تعِظونَ قومًا؟» قالوا: موعِظتُنا مَعذِرةٌ إلى ربِّكم»[(٢)]. ولو قالَ رجلٌ

(١) قرأ عيسى وطلحة والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب، وقرأ الجمهور بالرفع.

(٢) الكتاب ١: ٣٢٠.

لرجلٍ: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا يُريدُ اعتِذارًا لِنَصبٍ، وهذِهِ مِن دَقائِقِ سيبويه ولَطائِفِه الَّتِي لا يُلحَقُ فِيهَا»[(١)].

والحُجَّةُ فِي قِراءةِ الرَّفع أنَّه قَصَدَ أحدَ أمرَيْن: الأوَّلَ: مَوعِظَتُنا إيَّاهُم معذِرةٌ فَتَكُونُ خَبَرًا لِمُبتَدأٍ مَحذُوفٍ، والثَّاني: يُضمَرُ قَبلَ ذلِكَ ما يرفَعُه. وأيًّا كانَ الأمرُ فإنَّ قراءة النصبِ على أنَّها مفعولٌ مُطلَقٌ، أو مَفعُولٌ لأجلِهِ أو غَيرَ ذلِكَ، وهذا ما ذَهَبَ إليهِ أهلُ النَّحو، إنَّما جَاءَتْ جَوابًا عن سُؤالٍ مِن الله -سُبحانَهُ وتَعالَى- لَهُم هو: لِمَ لم تَعِظُوهُم؟ فلَعلَّهُم بِالوعظِ يتَّعِظُونَ. أو يَكونُ جوابُهم بقولِهِم: مَعذِرةً إلى ربِّك، أي: لمعذرةٍ إلى ربِّكُم[(٢)].

وفي تحليلِي لهذِهِ الآية الكريمة تَجِدُ أنَّ إرادة المتكلِّم لمعنى من المعاني يُغيِّرُ موقِعَ الكلِمةِ نصبًا على المفعوليَّةِ أو رفعًا على الابتِداء. فهذِهِ الإرادةُ كانَتْ سببًا في إثباتِهِ مَفعُولًا ومَصدَرًا مَنصُوبًا أُحِلَّ محلَّ فعلِهِ، وجاءَ بدلًا منه مرَّة، كما كانَتْ سببًا في عدِّهِ خبرًا لمبتدأ مقدَّر في نيَّةِ المتكلِّم مرَّة أخرى، فكلَّما تدخَّلَتْ إرادة المتكلِّم بالتغييرِ في رتبةِ المفعولِ تقديمًا أو تأخيرًا ظَهَرَتْ في تقديرِ العنصرِ المحذوفِ فيقدَّرُ فِعلًا وما بعدَهُ منصوبٌ على المفعوليَّة، أو يقدَّرُ مبتدأ، وما بعدَهُ خبرٌ له.

وهذا التَّلوينُ بينَ التعبيريْنِ-الجملة الاسميَّة والفعليَّة-المستفاد من تحليلِنا لهذِهِ الآيةِ الكَريمةِ إنَّما يدلُّ على لفتةٍ أسلوبيَّة جَعَلَتْ

(١) إعراب القرآن للنحاس ص٣٥٨.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمود رأفت الجمال، القاهرة، دار التوفيقية للتراث، ٢٠١٠م، ١: ٣٣٨.

البلاغيين يبنونَ قاعدتَهُم المهمَّة في الفرقِ بين التعبيرِ بالاسمِ والفعلِ، فقرَّروا أنَّ التعبيرَ بالفعل يدلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ، بينَما يدلُّ التَّعبيرُ بالاسميَّة على الثباتِ والاستمرارِ، يَستوي في ذلِك المُظهَرُ والمُضمَرُ تقديرًا. وأبانَ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) عن هذا السرِّ اللطيفِ في الفرق بينَ التعبيرَيْن بأنَّ: «موضوعَ الاسمِ على أنْ يُثْبتَ بِهِ المعنى للشَّيء مِن غيرِ أنْ يَقتَضِيَ تَجدُّدُهُ شيئًا بعدَ شيءٍ، وأمَّا الفعلُ فموضُوعُهُ علَى أنَّهُ يَقتَضِيَ تَجدُّد المعنى المثبتِ بِهِ شيئًا بعد شيء»[1].

وإذا كانَ مُعظمُ النحويينَ قد فسَّروا المخالفةَ بينَ النَّصبِ والرَّفع تَبعًا لِتقديرِ المحذوفِ فِي كلٍّ منهُما من حيثُ الجملةُ الاسميَّةُ والفعليَّةُ، وقاسُوا عليه معنى المفاضلة بين السَّلامَيْنِ في قولِهِ تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]. فالمخالفة في إعراب السلامين في الآية مرَّده فائدة بلاغية إضافة إلى موقعها الوظيفي، فانتصاب «سلامًا» فجاءت لعدم تكلُّم القوم بشيء، فيحكي كما الأمر بوضوحه، فهو معنى ما تكلَّمت به الرسل.

وَعِندَ السُّهيليِّ (ت٥٨١هـ) وَرَدَ السَّلامُ الأوَّلُ مَنصُوبًا: «لأنَّه لم يَقصِدْ الحكاية، ولكنَّه جعلَهُ قولًا حسنًا وسمَّاه سلامًا، لأنَّه يؤدِّي معنى السلام في رفع الوحشةِ ووقوعِ الأنسِ، وحُكِيَ عن إبراهيمَ-علَيهِ السَّلامُ- قولُهُ فَرُفِعَ بالابتِداء. وحصَلَ من الفرقِ بينَ الكلامَيْنِ: في حكايةِ هذا ورَفَعَهُ، ونَصَبَ ذلِكَ إشارة لطيفة وفائدة

(١) دلائل الإعجاز: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص١٧٤.

شريفة، وهو أنَّ السَّلامَ من دينِ الإسلامِ، والإسلامُ مِلَّـةُ إبـراهيم -عليه السلام-وقد أُمِرْنا بالاتِّباعِ والاقتِداءِ بِهِ، فَحَكَـى لَنَـا قَولَـهُ، ولم يحكِ لنا قولَ أضيافِهِ، إذ لا فائـدة في تعريـف كيفيتـه، إنَّمـا الفائدة في تبيينِ قولِ إبراهيم وكيفيـة تحيتـهِ، لِيَقَـعَ الاقتِـداءُ بِـهِ، وأخبر عن قولِ الأضيافِ على الجملة لا على التفصيل، وعن قول إبراهيم-عليه السلام- مفصلًا محكيًّا لهذه الحكمة»[١].

أَستَطِيعُ القولَ: إنَّ مردَّ هذِهِ الفَائِدةِ إنَّما يَعُودُ إلَى تَـوخِّي مَعنًـى مِن مَعانِي النَّحو، لأنَّ «قلت» وما يتصرف عنها قد وَقَعَتْ في كَلامِ العربِ على أنْ يُحكَى بِها ما كانَ كلامًا لا قولًا. وبناء علَـى ذلِـكَ وَرَدَ الأَوَّلُ منصُوبًا في جانبِ الأضيافِ، لِيُنبئَ عن ترجمـةِ قَـولِهم بمعناه علَى تَقدِيرِ: قَالُوا قَولًا سَلامًا أيًّا كَانَ لَفظُهُ، إذ لا فائِدةَ فِـي تَعريفِ كَيفِيَّتِهِ، وَوَرَدَ كَلامُ إبراهيمَ-علَيهِ السَّلامُ- فِي رَدِّهِ مَرفُوعًـا علَى سَبيلِ الحِكايةِ بِنصِّهِ ولفظِهِ، لِيَقَعَ الاقتِداءُ بِهِ.

وقولِـه تعـالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [هـود: ٧١][٢]. يُقـرأ (يعقوبَ) بضمِّ البـاء وفتحهـا، فمـن قـرأ بالضـمِّ كـانَ (يعقـوبَ) مرفوعًا من وجهين، أحدهما: أن يكونَ مبتدأ، والجارُّ والمجـرور قبله خبر له، كقولهم: في الدَّارِ زيـدٌ. والثـاني: أنْ يكـونَ مرفوعًـا بالجارِّ والمجرور، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش[٣].

(١) نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨م، ص٤١٥.

(٢) قرأ حمزة وابن عامر وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات لابن الجزري ص٣٣٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ص٢٤٦.

ومَنْ قَرَأَ بالفتحِ جازَ أنْ يكونَ في موضِعِ نصبٍ وجرٍّ، فالنَّصبُ من وجهينِ، أحدهما: بتقديرِ فعلٍ دلَّ عليهِ (بشَّرْناها)، وتقديره: بشَّرناها بإسحاق، ووهبْنا له يعقُوبَ مِن وراءِ إسحاق. والثاني: أنْ يكونَ مَعطُوفًا على موضِعِ قولِهِ: (بإسحاق)، وموضِعُه النَّصب، كقولِهِم: مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرًا، وقول الشاعر (من الوافر):

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأسجِحْ فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحَديدَا[1]

ونجد في تحليل هذه الآية أنَّ الرَّفع بالابتداء جاء ليبيِّن حال يعقوب بعد إسحاق-عليهما السلام- فهو وصف لحالهما، وأجملُ ما يُسعِدُ الإنسانَ هو الذُّريَّةُ الطيِّبةُ، وحالَةُ الرَّفعِ فِي بَيانِ ذلِكَ أَبلغُ، فالتَّسخيرُ والهبةُ من اللهِ -سبحانَهُ- بإسحاقَ مُقابِلًا يَعقوبَ. وأمَّا حالةُ النَّصبِ لـ (يعقوب) فهي جَعْلُهُ فِي مَوضِعِ جرٍّ علَى المعطُوفِ قبلَه (إسحاق) وهذا مذهب الكسائي وهو ضعيف. ولكنَّنا حينَ حملْنَاهُ على موضعِ إسحاقَ أفادَ معنًى لطيفًا وهو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقولِهِ: (وَمِنْ وراءِ إسحاقَ يَعقُوبَ) فـ (يعقوب) داخل في البشارةِ إذ إنَّ العُدولَ عن الفِعليّةِ إلى الاسميَّة فِي التَّركِيبِ من الرَّفعِ إلَى النَّصبِ علَى المحلِّ لإثباتِ البِشارةِ أيضًا، وهِيَ صِفةٌ مُستَقِرة في الموصُوفِ.

وفِي قولِهِ تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [البقرة]. فأمَّا مَنْ قرأَ بالنَصبِ فقَد جَعَلَ التَّركِيبَ فعليًّا، وتُعرَبُ حينئذٍ «غشاوة» مفعولًا بهِ بتقديرِ

(١) البيت لعقيبة الأسدي. ينظر الكتاب ١: ٦٧. وموضع الشاهد «ولا الحديدا» فقد عطف على الموضع فنصب «الحديدا».

فعل: وجَعَلَ على أبصارِهم غِشاوة، وهو فعلٌ مضمرٌ كما ذكرَ مكيّ بن أبي طالب القيسي، ونسب القراءة إلى عاصم[(١)]، «كأنَّه قالَ: وَجَعَلَ على أبصارِهِم غِشاوةً»[(٢)].

فالحُجَّةُ لِمَنْ رَفَعَ أَنَّهُ استَأنَفَ الكلامَ مبتدِئًا، ونَوَى بِهِ التَّقديمَ، وبِالخَبرِ التَّأخِيرَ، فكأنَّه قالَ: وغِشاوةٌ علَى أَبصارِهِم. ومَنْ نَصَبَ فقد أَضمَرَ معَ الواوِ فِعلًا عَطَفَهُ على قولِهِ تعالَى: (خَتَمَ اللهُ علَى قُلُوبِهِم) وجعلَ على أبصارِهِم غِشاوة، وإضمارُ الفعلِ إذا كانَ عليهِ دليلٌ كثيرٌ مُستَعملٌ فِي كَلامِ العربِ، ومِنهُ قَولُهُ (مجزوء الكامل):

ورأيْتُ زَوجَكِ في الوَغَى ... مُتقلِّدًا سَيفًا ورُمحا[(٣)]

يريد: وحامِلًا رُمحًا.

وفي تحليلِنا لهذِهِ الآيَةِ الكريمةِ نَرَى أنَّ الخَتمَ الواردَ فِي القرآنِ لم يكُن علَى الأبصارِ، وإنَّما على القُلُوبِ والأسماعِ، لِقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ [الأنعام: ٤٦] وفي مواضِعَ كَثيرةٍ منه،

(١) قراءة النصب رواها المفضل الضبي عن عاصم يعني: غِشاوةً. وبالضمِّ والرفع قرأ الحسن وزيد بن علي، وقرأ أبو جعفر بفتح الغين. ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٦٧. وينظر إعراب القراءات ١: ٦١، والبحر المحيط ١: ١٧٧، وإتحاف فضلاء البشر ١:٣٤٩،

(٢) مشكل إعراب القرآن ص٢٩.

(٣) الحجة في القراءات السبع: للإمام ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠م- ١٤١٠ه. ص٦٧. والبيت لعبد الله بن الزبعرى، وهو في شعره ص٣٢.

ولمّا كانتِ الغِشاوةُ خاصة بالأبصارِ، وانقطـاعِ معـنى الخَـتم عنـد قولِهِ تعالى: (وعلى سمعهم) قدَّم مكيّ بـن أبي طالـب استِحسـانًا الرَّفعَ فِي حالةِ الاستِئنافِ علَى النَّصبِ في حالةِ تقديرِ فِعلٍ، فالرَّفع عنـدَهُ أَولَـى، لأَنَّـهُ أقـرَبُ إلَـى سِياقِ الكَـلامِ، ودِلالـةُ الآيـةِ أنَّ «الغشاوة» لم تُحملْ على «خَتَمَ» ألا تَرَى أنَّه قَد جَـاءَ في الأُخـرَى ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣].

فكما لم تُحمَل فِي هذِهِ الآيةِ علَى «خَتَمَ» كـذلِكَ لا تُحمـلُ في هذِهِ التي في مسألتنا، فإذا لم يحملها علـى الفعـل «خـتم» قَطَعَهـا عنه، وإذا قَطَعَها عن «خَتَمَ» كانت مرفوعة بالابتـداء، وبنـاء علـى ذلك يكون التحوَّل في التركيب عمَّا كانَت عليهِ في نصب «غِشاوة» إلى الرفع، إذ تُصبِح الجملة اسمية و«غِشاوةٌ» مبتدأ مؤخرًا، وشبه الجملة الجار والمجرور «على أبصارِهِم» خبرًا مقدَّمًا.

وجاءَ الرَّفعُ فيها علـى الابتِدائيَّـةِ، والنَّصـبُ علَـى المفعوليَّـةِ، ووقعَتْ المخالفَةُ بينَ الجُملتَيْنِ على قِراءةِ الجُمهُورِ، فيما يرى أبو حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ) رأيًا مخالفًـا لمـا اختـارَه مكـي بـن أبي طالب، فقال في اختيارِ النَّصبِ وتقديمِهِ علَى قِراءةِ الرَّفع: «لِيشمَلَ الكَلامُ الإسناديْنِ: إسنادَ الجُملَةِ الفعليَّة وإسنادَ الجملةِ الابتدائيَّةِ، فيكونُ ذلِـكَ آكـد، لأنَّ الفِعليَّـة تَدلُّ علَـى التجـدُّد والحُـدوثِ، والاسميَّة تدلُّ علَى الثُّبُوتِ، وكانَ تقديمُ الفعليَّةِ أولى، لأنَّ فيها أنَّ ذلِكَ قد وَقَعَ وفَرَغ منه»[1].

(١) البحـر المحـيط لأبي عبـد الله محمـد بـن يوسـف الأندلسـي الغرنـاطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلـي محمـد معـوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣مـ ١: ٤٩.

فالعُدُولُ عن الاسميَّة إلى الفعليَّة أو التحوُّلُ في التركيبِ من الرَّفع إلى النَّصب لإثباتِ صفةٍ مستقرَّةٍ يقرِّرُهُ الواقعُ اللُّغويُّ ففي تحليلنا لقراءتي «الريح» بالرَّفعِ والنَّصبِ من قولِهِ تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢][1]. فاختِيارُ النَّصبِ، لماذا؟ لأنَّ المقامَ يحتمِلُهُ فلم يُقرِّر الواقعُ اللُّغويُّ الرَّفع، فالنَّصبُ هنا بِفعلٍ مقدَّرٍ وتقديرهُ: وسخَّرْنا لِسُليمانَ، والرَّفعُ أنْ يكونَ مرفوعًا بِالابتِداءِ، والجارُّ والمجرُورُ خَبَرُهُ.

ووجه النصبِ أنَّ الرِّيحَ حُمِلَت على التسخيرِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ﴾ [ص: ٣٦]. فكما حُمِلَتْ هنا على التسخيرِ كذلِكَ يَنبَغِي أنْ تُحمَلَ هنا عليه. وممَّا يُقوِّي النَّصب قولُهُ: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]. والنصب يُحمَلُ على سخَّرْنا. ووجه الرَّفع: أنَّ الرِّيحَ إذا سُخِّرَت لسليمان جازَ أن يُقالَ: لَهُ الرِّيحُ، على معنى: تَسخيرُ الرِّيحِ، فالرَّفعُ على هذا يُؤوَّلُ إلى معنى النَّصبِ، وكما قال الفارسي: «لأنَّ المصدر المقدَّر في تقديرِ الإضافة إلى المفعول بِهِ»[2].

وكذلك يرى النحَّاس تقاربَ مَعنَيِيها، مع تسلِيمِهِ بأنَّ فَرقًا لَطيفًا بين الوَجهَيْنِ: «فإنْ قَالَ قائِلٌ: إذا قُلْتَ: أعطيْتُ زيدًا دينارًا

(١) قرأ الجمهور بالنصب. وروي أنَّ أبا بكر والمفضل عن عاصم بالرفع وكذلك شعبة. وينظر كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. ص٥٢٧، والبدور الزاهرة ٢: ٢٠٨، وإتحاف الفضلاء ٢: ٣٠٨.

(٢) الحجة ١: ١٩٨.

ولِعمرٍو دِرهمٌ، فرفعتَهُ لم يكنْ فيهِ كمعنى الأوَّلِ، وجازَ أنْ يكُـونَ لم تُعطِهِ الدِّرهمَ، قِيلَ: الأمرُ كذا، ولكنَّ الآيةَ علَـى خِـلافِ هـذا من جِهةِ المعنى، لأنَّه قَد عُلِمَ أنَّه لم يُسـخِّرْها أحـدٌ غـير اللهِ جـلَّ وعلا»[1].

وأمَّا مكيٌّ فقد اختارَ النَّصبَ -مَعَ تَحسينهِ لِقِراءةِ الرَّفـع- فقـال: «على إضمارِ وسَخَّرْنا لِسُليمانَ الرِّيحَ، لأَنَّها سُـخِّرَتْ لَـهُ، ولـيسَ بمالِكِها على الحقيقةِ إنَّما مَلَكَ تَسخِيرَها بأمرِ اللهِ، يُقـوِّي النَّصـبَ إجماعُهُم على النَّصبِ في قولِـه: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبيـاء: ٨١]. فهذا يدلُّ على تسخيرِها له في حال عصوفها»[2].

وقولُهُ تعـالى: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ ١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعـارج: ١٥-١٦]. نَزَّاعة: خَبرُ إنَّ فِي مَوضِعِ رَفعٍ، وقِيلَ: (لظى) خبر إنَّ، و (نزاعة) بدلٌ من (لظى)، أو رفعٌ علَى إضمارِ مُبتَدأ، وقِيـلَ: الضَّـميرُ فِـي (إنَّها) للقِصةِ، و(لظى) مبتدأ، و(نزاعة) خبر لظى، والجُملةُ خَـبرُ إنَّ، ومن نَصَبَ (نزاعة) فعلى الحـال، وهـي قـراءة حفـص عـن عاصـم، والعامـلُ في (نزاعـة) مـا دلَّ عليـه الكـلامُ مـن معنـى: التَّلَظِّي، كأنَّه قالَ: كلا إنَّها تتلظَّى في حالِ نزعِها للشَّوى[3].

أمَّا تحليلُنا لمـا ذَكَـرهُ مكـي بـن أبي طالـب القيسـي في قـراءةِ (نزاعة) بالنَّصبِ والرَّفعِ فلم يظهرِ العدولُ من الاسميَّةِ إلَى الفعليَّة

(١) إعراب القرآن ص ٦٨٨.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ٢: ٢٠٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ص٥٠٣. قرأ بنصب التاء بعد العين، والباقون بـالرفع. بنظر: البدور الزاهرة ٢: ٣٨٨. السبعة في القراءات ص٦٥١، والحجة لابـن خالويه ص٣٥٢، والكشف في وجوه القـراءات ٢: ٣٣٥ وإتحـاف الفضـلاء ٢: ٤٩٢. وينظر إعراب القرآن للنحاس ص ١٠٠٦.

والعَكسُ بل رَأَيْنا احتمالَ السِّياقِ الإسنادَيْنِ معًا من خلال إعرابه لها. وهذا يدلُّ بوجهٍ من الوجوهِ على أنَّ الحركة الإعرابيَّة وما يترتَّبُ على معانيها الوظيفيَّة الأُوَل من معانٍ بلاغيَّة ثوانٍ أمرٌ مرجعه إلى السياق وحده، مع الأخذ بقرائن الأحوال الأخرى. وأمَّا رأي النُّحاة فمردُّه إلى الصِّناعة النحويَّة فهو من «بابِ إنَّما يُصلِحه ويُفسدُهُ معناه، فكلُّ ما صلح بِهِ المعنى فهو جيد، وكل ما فسد بِهِ المعنى فمرودٌ»(١).

وهكذا تأتي المخالفةُ النَّحويَّةُ في تصوُّر مكيٍّ بن أبي طالب بينَ الجملةِ الاسميَّة والجملة الفعليَّة مناسبة للمقامِ، فمتى كانَ التركيبُ مقتضيًا التأكيدَ، وإفادةَ الثبوتِ وجَدْنا مكيًّا قوَّى الأسلوبَ المصدَّرَ بالمسندِ إليهِ، ومتى كانَ الكلامُ مُقتضِيًا إفادةَ التجدُّدِ والحدوثِ قوَّى الأسلوبَ المصدَّرَ بالفِعلِ.

وفي قولِهِ تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾ [المَسَد]. ففي تحليلِنا لهذِهِ الآيةِ الكَريمةِ نَجدُ صِفةَ الذَّمِّ التي وَصَفَ بِها ربُّنا -سبحانه- امرأة أبي لهب إنَّما كانَتْ قد اشتُهِرَتْ بِها، وليست للتخصيصِ أو التخلِيصِ من موصوفٍ غيرها، فالنَّصبُ على الذَّمِّ حدَّدَه السِّياقُ وجاءَ مُطابِقًا لِواقِعِ حالِها. وقد ذَكَرَ مكيٌّ بن أبي طالب أنَّ النَّصبَ «على الذَّمِّ لها، لأنَّها كانَتْ قد اشتُهِرَتْ بالنَّمِيمةِ، فَجَرَتْ صِفَتُها علَى الذَّمِّ لَها لا للتخصِيصِ، وفي الرَّفعِ ذمٌّ أيضًا، لكِنْ هُو فِي النَّصبِ أَبيَنُ، لأَنَّكَ إذا نَصَبْتَ لم تَقصِدْ إلَى أنْ تَزيدَها تعرِيفًا وتَبيِينًا، إذ لم تُجرِ الإعرابَ على مِثلِ

(١) المقتضب ٤: ٣١١.

إعرابِها، إنَّما قَصَدْتَ إلَى ذمِّهـا لا لِتخصيصِـها مِـن غَيرِهـا بِهـذِهِ الصِّفَةِ التي اختصَّها بِها»[1].

وممَّا يُقوِي النَّصبَ أنَّ هناك علاقةً بينَ هذِهِ الظـاهِرةِ وأسـلوبِ الفصلِ والوصلِ، فقد تخطَّـتِ الحركـةُ الإعرابيَّـةُ أثرَهـا النَّحـويَّ والوظِيفِيَّ إلى المشاكلةِ في بروزِ التنـوُّعِ الـدلاليِّ، وذلِـكَ بتحـوُّلِ دِلالةِ حرفِ العطفِ مثلًا من دلالةِ النَّسقِ علَى مـا قبلَـهُ وَصلًا إلَـى دِلالةِ القَطعِ والاستِئنافِ فَصلًا، وهذا التَّحليلُ ناتجٌ عـن المخالفـةِ الإعرابيَّةِ في النَّصبِ والرَّفعِ، والنَّصبُ أَوضَحُ.

وفِي قَولِـهِ تعـالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. نَجِدُ فِـي هـذِهِ الآيـةِ الكريمـةِ أنَّ التَّابعَ «والصَّـابِرينَ» خَـالفَ النَّسَـقَ الإعـرابيَّ تَبَعًـا لِلمَعنَـى الَّـذِي يَحتَمِلُهُ السِّياق مَدحًا كانَ أو ذمًّـا، وهـذا ممَّـا جـرى علـى سـنَنِ العربِ وأساليبِ أهلِها في الكـلامِ، وقـد ذَكَـرَ الفـرَّاء هـذا النـوعَ الإعرابيَّ، فقالَ: «ونَصَبْتَ (الصَّابِرينَ) لأنَّها مِن صفةِ (مَنْ)، وإنَّما نَصَبْتَها لأنَّها من صفةِ اسمٍ واحِدٍ، فكأنَّه ذَهَـبَ بِـهِ إلَـى المـدحِ، والعرَبَ تَعتَرِضُ مِن صفاتِ الواحِدِ إذا تطاولَتْ بِالمدحِ أو الـذَّمِّ، فيرفَعُونَ إذا كانَ الاسمُ رَفعًا، وينصِبُونَ بعـضَ المـدحِ، فكـأنَّهُم يَنوونَ إخراجَ المنصوبِ بِمدحٍ مُجدَّدٍ غَيرَ مُتْبَعٍ لأوَّلِ الكـلامِ»[2]. ومن ذلِكَ قولُ الشاعِرِ: (من الكامل)

(١) الكشف في وجوه القراءات ٢: ٣٩٠.

(٢) معاني القرآن: تأليف أبي زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ-٨٢٢م)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علـي النجَّـار، ط٣، القـاهرة، مركـز

لا يَبْعَدَنْ قَومِي الَّذِينَ هُمُ   سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكلِّ مُعتَرَكٍ   والطَّيِّبينَ مَعاقِدَ الأُزُرِ[1]

وربَّما رَفَعُوا «النَّازِلينَ» و «الطيِّبُونَ»، وربَّما نَصَبُوهُما علَى المدحِ[2].

ومثل ذلِكَ أيضًا في قولِهِ تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ١٦٢﴾ [النساء: ١٦٢].

هذا التَّغيُّرُ الإعرابيُّ في الآيتَيْنِ الكريمتَيْنِ يَدعُونا إلَى القَولِ بأنَّ المُخالفَةَ الإعرابيَّةَ فِيهِما أبلغُ من جرَيَانِ الكَلامِ علَى نَمَطٍ واحِدٍ، فَحِينَ نَذكُرُ الصِّفاتِ الكثيرةَ في مَعرضِ المدحِ أو الذمِّ، فَالأحسَنُ أنْ نُخالِفَ في إعرابِها، ولا تكونَ جاريَةً كلّها علَى مَوصُوفِها.

وفي قَولِهِ تعالَى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا﴾ [الكهف: ٣٩] نَجدُ تَغَايُرًا فِي الإِعرابِ فِي الاسمِ «أقلّ» فجاءَ مَنصُوبًا مرَّة كما أنَّهُ جاءَ مَرفُوعًا مرَّة أُخرى، فـ (أنا) فاصِلةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، «ويجوزُ أنْ يَكُونَ فِي مَوضِعِ نصبِ توكِيدًا لِلنُّون والياءِ، وقرأَ عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) ﴿أنْ تَرَنِ أنا أقلُّ مِنكَ

تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م، ١: ١٠٥.

(١) والبيتان للخرنق بنت هفان، من بني قيس بن ثعلبة. ينظر الكتاب ١: ٢٠٢. وينظر الخزانة ٢: ٣٠١.
(٢) معاني القرآن ١: ١٠٥.

مالًا﴾ بالرَّفع بِجعلِ (أنا) مبتدأ و(أقلُّ) خَبرُهُ، والجملةُ في موضِعِ المفعُولِ الثَّاني، والمفعُولُ الأوَّلُ النون والياء، إلا أنَّ الياءَ حُذِفَتْ لأنَّ الكسرَةَ تَدُلُّ علَيها، وإثباتُها جيِّدٌ بالِغٌ، وهو الأصلُ، ولأنَّها الاسمُ علَى الحقِيقةِ، وإنَّما النُّونُ جِيءَ بِها لِعِلَّةٍ»[١].

وهُنا عِندَ تَحلِيلِي لِلقِراءَتينِ تَجدُ أنَّ قراءة النَّصبِ، وهي قراءةُ الجُمهُورِ (أنا أقلَّ) جَعَلْتَ فيها « أنا» ضمير فصل زائد للتوكيد، أي صلة، و«أقلَّ» مفعول به ثان للفعل «تَرَنِ»، وهذا يتوافق مع المعنى ومع القاعدةِ النحويَّة، إذ لا خلاف في ذلك أبدًا، وأمَّا قِراءةُ عيسى بنِ عُمَرَ، وهِيَ قِراءةٌ شاذّة كما ذكرَها الفرَّاء في كتابِهِ (معاني القرآن) فَهِيَ بالرَّفعِ علَى تَقديرِ مبتدأ مَحذُوفٍ، أي هِيَ خَبرٌ، فقال: «وإذا رَفَعْتَ (أقلّ) فهي اسمٌ والقِراءةُ بِهِما جائِزةٌ»[٢].

وأَستَطِيعُ أنْ أَقُولَ في القِراءَتَيْنِ إنَّ إرادةَ المتكلِّم لمعنًى مِن المعاني أحيانًا يُغيِّرُ موقِعَ الكلِمةِ نصبًا أو رَفعًا على الخبريَّةِ كما هُوَ الحالُ فِي الآيةِ محلِّ التَّحليلِ، فهذِهِ الإرادةُ كانَتْ سَبَبًا فِي إثباتِهِ مفعولًا بِهِ ثانيًا للفعل «تَرَنِ» كما كانَتْ سببًا في جعلِهِ خبرًا لمبتدأ محذوف فُهِمَ من المعنى والسياق معًا وهذا أيضًا مقدَّرٌ في نيَّةِ المتكلِّم مرَّة أُخرى، فَكلَّما تَتَدخَّلُ إرادةُ المتكلِّمِ بالتغييرِ في رُتبةِ المفعُولِ بِهِ في التقديمِ أو التأخِيرِ تتدخَّلُ أيضًا في تقدير الوجهِ الآخر وهو الخبر، وهذا تَبَعٌ لتلِكَ الإرادة، كما أنَّه تبع للمعنى المتَّفقِ علَيهِ.

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ص٥١٠.
(٢) معاني القرآن ٢: ١٤٥. ويُنظر البحر المحيط ٦: ١٢٩.

الفَصْلُ الثَّانِي

دِلالةُ النَّصبِ والرَّفعِ فِي الأفعالِ

قد يأتي إعرابُ الفعلِ بعد «حتَّى» مخالِفًا بينَ الرَّفعِ والنَّصبِ، فيَختَلِفُ نَسَقُ الكلامِ، كما يختلِفُ معناه أيضًا، ويظهرُ هذا جليًّا من اختلافِ القِراءةِ في قولِهِ تعالَى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [البقرة][1].

ذَهَبَ مكيّ في هذه الآية مذهبًا وضَّحَ فيهِ عِلَّة الرَّفع كما بيَّنَ علَّة النَّصبِ، فعلَّةُ الرَّفع عندَهُ في الفِعلِ: «لأنَّهُ فعلٌ قد ذَهبَ وانقَضَى، وإنَّما الخبَرُ عن الحالِ التي كانَ علَيها الرَّسُولُ فيما مَضَى، فَالفِعلُ دالٌّ على الحالِ التي كانُوا علَيها فيما مضَى، فـ (حتَّى) داخلة على جملة في المعنى، وهي لا تعملُ في الجملِ، ويجوزُ في الكلامِ أنْ يُرفَعَ ويُخبَرَ عن الحالِ التي هُو الآنَ، وهو مثلُ قولِكَ: مَرِضَ حتَّى لا يَرجُونَهُ، أي مرِضَ فيما مضَى حتَّى هُو الآنَ لا يُرجَى، فَتَحكِي الحالَ التي هُو علَيها، فلا سبيلَ للنَّصبِ في هذا المعنى»[2].

(١) قرأ نافع بالرفع وقرأ الباقون بالنصب ينظر إتحاف فضلاء البشر ١: ٤٠٥، وينظر البدور الزاهرة ١: ١٩١

(٢) إعراب القرآن لمكي ص٦٩.

وحكَى سيبويه والمبرِّد أنَّ الفِعلَ يَرتَفِعُ بعد «حتَّى» إذا دلَّ علَى اتِّصالِ ما قبلَهُ بِهِ، ولم يَنقَطِعْ، نحو: سِرْتُ فإذا أنا في حالةِ دُخُولٍ، فالدُّخُولُ متَّصِلٌ بالسَّيرِ، فَصَارَتْ «حتَّى» بمنزلةِ «إذا» وما أشبَهَها مِن أدواتِ الابتِداءِ فَيُصبِحُ دُخولُها علَى الأفعالِ كَدُخُولِها على الأسماءِ، نحو قَولِ الفرزدق: (من الطويل)

فَيا عجَبًا حتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّني كَأنَّ أَبَاها نَهشَلٌ أو مُجاشِعُ[1]

«فحتَّى هنا بمنزلةِ إذا، وإنَّما هِيَ هاهنا كَحرفٍ مِن حُرُوفِ الابتِداء»[2].

وأمَّا عِلَّةُ النَّصبِ الَّتِي رَآهَا مَكيٌّ فتتلَخَّصُ في أمرينِ الأوَّل: أنْ تجعلَ الدخُولَ غايةً لِمسيرِكَ، وذلِكَ قولُكَ: سِرْتُ حتَّى أدخُلَها، كأنَّك قُلْتَ: سِرْتُ إلى أنْ أدخُلَها، فالنَّاصِبُ لِلفِعلِ هاهنا هو الجارُّ للاسمِ إذا كانَ غايَةً، فَالفِعلُ إذا كانَ غايةً نصبٌ وإذا كانَ غاية جرٌّ.

والثاني: «فإنَّه جَعَلَ «حتَّى» غاية بمعنى إلى أنْ فتنصِبُ بإضمارِ «أنْ» وجَعَلَ قول الرسولِ -عليه الصلاة والسلام- غايةً لِخوفِ أصحابِه لأنَّهم زُلزِلوا معناه: خُوِّفُوا إلى أنْ يقُولَ الرسولُ، فالفعلانِ قد مَضَيا»[3].

---

(١) ديوان الفرزدق، همام بن غالب، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م، ١: ٤١٩. والشاهد فيه أنَّ « حتَّى » حرف ابتداء دَخَلَتْ على الجُملةِ الاسميَّةِ، وهي في حالةِ رفع بعدها فتكون ابتدائية.

(٢) الكتاب ٣: ١٨. وينظر المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ١: ٣٤٣.

(٣) مشكل إعراب القرآن ص٦٩.

ويرى سِيبويهِ أنَّ الوَجهَ الآخرَ الَّذِي يَنصِبُ الفِعلَ بعـد «حتَّـى» فأنْ يكونَ فعل الزلزلة قد كانَ والقولُ لم يكن، «وذلك إذا جـاءَتْ مثل «كي» التي فيها إضمار (أن) وفي معناها، وذلِكَ قولُكَ كلَّمْتُـه حتَّى يأمُرَ لِي بشيءٍ»[1].

ونَقَلَ أبُو جعفر النحَّاس عن أبي عمرو بن العـلاء (ت١٥٤هــ) لَطيفةً دِلاليَّةً في الآيةِ الكَريمةِ، وهي اخـتلافُ زَمـنِ الفِعلَـيْنِ، فــ «زلزِلُوا» فعلٌ ماضٍ، و«يقولُ» فعلٌ مضارعٌ مُستَقبلٌ، فلمَّا اختلَفَ الزمنانِ كانَ الوجهُ النَّصبَ. وهُناكَ لَطِيفةٌ أُخرَى نُقِلَتْ عن الكِسائِيِّ (ت٨٩هـ) قالَ: إذا تَطاولَ الفِعلُ الماضِي صارَ بِمنزِلةِ المستقبلِ[2].

وهُنا يُمكِـنُ أنْ أَقُـولَ: إنَّ (حتَّـى) مـعَ الفِعـلِ المضـارعِ، أي: (حتَّى يقولَ) جَعَلَتْهُ خَالِصًا لِلاستِقبالِ إلَى زَمَنِ التكلُّمِ، كما جَعَلَتْهُ غايَةً لِلزَّلزلةِ علَى ظَاهِرِ وَجهِ النَّصبِ، ثمَّ كانَتْ حرفَ ابتِـداءٍ علَـى قِراءةِ الرَّفعِ. وحتَّى الابتِدائِيَّة تأتِي غالِبًا للاسـتِعظامِ والاسـتِغراب، لاستِبعَادِ وقُوعِ الفِعلِ بَعدَهُ عادَةً، وذلِكَ لِلمُبالَغةِ في تَصويرِ شِـدَّةِ المحنةِ علَى النَّاسِ.

وبِالجَمعِ بَينَ قِراءَتي النَّصبِ والرَّفـعِ أَرى قِـراءة الرَّفـعِ جـاءَتْ على الحكايةِ، والتقدير: وزُلزِلُوا حتَّى قالَ الرَّسُولُ والَّـذِينَ آمنُـوا مَعَهُ أو كانَ من شأنِهِ أن يَقُـولَ علـى جهـةِ الـدُّعاء والتمنِّـي عليـه الصلاة والسلام، وهذا أمرٌ واقِعٌ وممكن تشوُّفًا للنَّصرِ، واستِدعاءً

(١) الكتاب ٣: ١٧.

(٢) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ص ١٦٣.

لَهُ، ورَغبة فِيهِ، ثمَّ تأتِي قراءةُ النَّصبِ لتزيد الأمرَ وُضُوحًا، وتُبيِّنُ هذا الثَّباتَ وغايةَ مطلُوبِها.

وفِي قَولِهِ تعالَى: ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦][1] رأى مكيّ بنُ أبي طالِبِ أنَّ النَّصبَ إنَّما جاءَ من «أنْ» المضمرةِ بعد لامِ الجُحُودِ، ولا يجوزُ إظهارُها، وأجازَ إظهار كي بعد لام الجحود، فقال: «مَنْ نَصَبَ (لِتَزُولَ) فـ (اللام) لامُ جحدٍ، والنَّصبُ على إضمارِ (أنْ)، ولا يحسُنُ إظهَارُها، كما يجوز ذلِك مع (لام كي)، لأنَّ لامَ الجَحدِ مع الفِعلِ كالسِّينِ مَعَ الفِعلِ في: سَيقومُ، إذ هُو نفي مُستَقبلٍ، فَكَما لا يَحسُنُ أنْ تُفرِّقَ بينَ السِّين والفعلِ، كذا لا يَحسُنُ أنْ تُفرِّقَ بينَ اللَّامِ والفِعلِ، وتقديره: وما كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنه الجِبالُ على التَّصغيرِ والتَّحقيرِ لِمَكرِهِم، أي: هُوَ أَضعَفُ وأَحقرُ مِن ذلِكَ، فَالجِبالُ فِي هذِهِ القِراءةِ تمثيلٌ لأمرِ النَّبيِّ صلَّى الله علَيهِ وسلَّمَ- ونُبوَّتِهِ ودلائِلِهِ»[2].

وأمّا الرَّفعُ فَجَاءَ فِي قِراءةِ الكِسائِيِّ بِفَتحِ اللَّامِ الأُولَى وضَمِّ الثَّانيةِ، فاللَّامُ الأُولَى لامُ تَأكِيدٍ على هذِهِ القِراءةِ، و(إنْ) خُفِّفَتْ من الثَّقيلة، وقالَ مكي مفسِّرًا ذلك: «وإنْ مُخفَّفةٌ من الثقِيلةِ،

---

(١) قرأ الكسائي وحده (لَتَزُولُ) بفتحِ اللام الأولى، وضمِّ الأخيرة، فالأولى لام التوكيد، والأخيرة أصلية لام الفعل، وضمَّتُها علامة الفعل. وقرأ الباقون (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى، وفتح اللام الأخيرة، على معنى: ما كانَ مكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجبال. وهي قراءة ابن محيصن وعمر وعلي وأبي وعبدالله وأبي سلمة بن عبدالرحمن ومجاهد وابن وثاب وابن جريج وابن عباس. ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢: ٩٢، وكتاب السبعة ص٣٦٣ والبدور الزاهرة ٢: ٩، وينظر معاني القرآن للفراء ٢: ٧٩.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص٢٧٤.

والهاءُ مضمرةٌ مع (أنْ)، تقديرُهُ: (وإنَّـهُ كـانَ مَكْـرُهُم لِتَـزُولَ مِنـهُ الجِبالُ)، فهذه القِراءة تَدلُّ على تَعظيمِ مكرِهِم، وما ارتَكَبُـوا مِـن فِعلِهِم»[١].

وطَريقةُ مكيٍّ فِي تحلِيلِ القِراءتَيْنِ طريقةٌ نافِـذة -فيمـا أراه- إلى هدفِها، ناجِحةٌ فِي تَبيينِ صُورِ الكَلامِ، إذ لا تَقتَصِرُ على ما يُرشِـدُ المتلقِّي إلى قِيمةِ التصويرِ وفحواهُ، واستِشـعارِ مـا يُـوحِي بِـهِ مـن المعانِي، بل لِينصَرِفَ همُّهُ إلى ما هُوَ أبعدُ مِنهَا مِن غَرَضٍ يُساقُ لَـهُ الكلامُ.

وممَّن أدرَكَ هذا المساقَ بِبَصيرةٍ وتَوجِيهٍ الزجـاج (ت٣١١هــ) فعلَى القِراءةِ بِكسرِ اللامِ الأُولَى وفـتحِ الثانيـةِ تَكُـونُ (إنْ) نافيـة، واللام لِتوكيدِ الجَحدِ «أي ما كـانَ مكـرُهُم لِيـزولَ بـهِ أمـرُ الـنَّبيِّ -صلَّى الله عليه وسلَّم- وأمرُ دينِ الإسلام، وثبوتُهُ كثُبُوتِ الجبـالِ الرَّاسية، وقُرِئَ (لِتَزُولَ)، وإنْ كانَ مكرُهُم يَبلُغُ في الكيدِ إلى إزالةِ الجبالِ فإنَّ الله ينصرُ دِينَهُ ومكرُهم عندَه لا يَخفَى علَيهِ»[٢].

وفِي كِتابِ آخر لمكي بن أبي طالب قَـدَّم الرَّفـع علَـى النَّصـب مُعتَمِدًا فيه علَى إيحاءِ المعنى ولطافَتِـهِ، وعِظَـمِ الأمـرِ وفَداحتِـهِ، فرأى أنَّ قراءةَ الكِسائي بِفتحِ اللَّامِ الأُولى ورفعِ الثانية إنَّما جـاءَتْ لِحدَثٍ مُهمٍّ، مُبيِّنًا حُجَّة كلِّ فريقٍ من القرَّاء، مُقـدِّمًا الرَّفـعَ علَـى

(١) المصدر نفسه ص ٢٧٤. وينظر البيان في غريب القرآن ٢: ٤٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السَّرِّيِّ (ت٣١١هـ)، تحقيـق د. عبـد الفتـاح عبـد ه شـلبي، دار الحـديث، القـاهرة، ١٤٢٦ه، ٢٠٠٥م، ٣: ١٦٧.

النَّصبِ هُنا بخِلافِ رَأيهِ فِي مُشكِلِ إعرابِ القُرآنِ، ومُفسِّرًا علَّةَ ذلِكَ، فَقَالَ: «وَحُجَّة مَنْ فَتَحَ اللَّامَ الأُولَى، وضَمَّ الثانيةَ، أنَّه جَعَلَ (إنْ) في قولِهِ: (وإنْ كانَ) مُخففةً مِن الثَّقيلةِ، وَجَعَلَ اللَّامَ الأُولَى لامَ تَوكيدٍ، دَخَلَتْ لِتوكيدِ الخَبَرِ، كما دَخَلَتْ (إنْ) لِتوكِيدِ الجُملةِ، والفِعلُ مَعَ لامِ التَّوكيدِ مَرفُوعٌ علَى أَصلِهِ إذْ لا نَاصِبَ مَعَهُ ولا جازِم، والهاءُ مُضمرةٌ مَعَ (إنْ)، تَقديرُهُ: وإنَّهُ كانَ مَكرُهُم لَتَزُولُ مِنهُ الجبالُ، يعني أمرَ النبيِّ عليهِ السَّلامُ، والتقديرُ: مَثَلُ الجِبالِ في القُوَّةِ والثَّباتِ»[1]

ثمَّ يَنتقِلُ بَعدَ ذلِكَ إلى رِوايةِ النَّصبِ لِيُبيِّن السَّببَ فيها مُشيرًا إلَى المعنى الموافِقِ للقِراءةِ وتَفسيرِ ذلِكَ بما يتلاءمُ مَعَ السِّياقِ العامِّ للسُّورةِ، فَقَالَ: «وحُجَّةُ مَنْ كَسَرَ اللَّامَ الأولى وفَتَحَ الثَّانيةَ أنَّه جَعَلَ الأولى لامَ نَفيٍ، لوقُوعِها بعدَ نفيٍ، ونَصَبَ الفِعلَ بِها، والتقدير: وما كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ... ومعنى هذِهِ القِراءةِ تَصغِيرُ مَكرِهِم وتحقيرُهُ، أي: لم يَكُنْ مَكرُهُم لِيزيلَ الجبالَ، والجبالُ يُرادُ بِها ما ثَبَتَ من الحقِّ والدِّينِ والقُرآنِ. أي: لم يكنْ مَكرُهُم لِيُذهَبَ بِهِ الحقُّ، والضَّميرُ في مكرِهِم قِيلَ هو لِقُريش، وقيلَ هو لِمَنْ تَقدَّمَ بالعتوِّ والكفرِ من الجبابرةِ الماضِيةِ، وكَسرُ اللامِ الاختِيارُ لأنَّهُ أَبينُ فِي المعنَى، ولِأنَّ الجَمَاعةَ علَيهِ»[2].

(١) الكشف عن وجوه القراءات وعِللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٢: ٢٧.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ٢: ٢٨.

وفِي تحلِيلِي لِلقِراءتيْن الَّلتيْنِ ذَكَرَهُما مَكيٌّ فإنَّهما تُوحِيانِ بتَوارِدِ الَّلفظِ والمعنَى إلَى الذِّهنِ، واستِقصاءِ مَقامَاتِ الخِطابِ، وتُصَوِّرانِ عَقيدَةَ القَومِ وأثرَها فِي المُتلقِينَ ومُيولِهِم، فقِراءةُ الجُمهُورِ تَنفِي المَكرَ وتُحقِّرُهُ بالنِّسبةِ لِلمُؤمِنينَ، باعتِبارِ أنَّ الجَبالَ مَثَلٌ لِدينِ اللهِ وشَرِيعتِهِ. وفِي القِراءةِ الثَّانيةِ بيَّنَ موقِفَ الكَافِرينَ ومَنْ شايَعَهُم ووَالاهُم باعتِبارِ أنَّ زَوالَ الجِبالِ مَثَلٌ لِعِظَمِ مكرِهِم وَشِدَّتِهِ عِندَ مَنْ لم يُؤمِنْ، فَهِيَ تَصِفُ مكرَهُم عِندَ مَنْ تَذبذَبَتْ عِقيدَتُهُم وحَسبُوا أنَّ كلَّ صيحَةٍ علَيهِم، فالتَّصويرُ الفَنِّي قَائِمٌ فِي القِراءَتَيْنِ، مِن المَعنَى والإِعرابِ، ولَكنَّهُ اختَلَفَ قُوَّةً وضَعفًا بتَغايُرِ التَّفسيرِ، مُبيِّنًا لمشاعِرِ الفَريقينِ علَى هذا النَّحوِ من الدِّقةِ والإيجازِ الَّذِي ينفَرِدُ بِهِ الذِّكرُ الحَكِيمُ.

وممَّا جاءَ علَى سَبيلِهِ قولُهُ تَعالَى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥][١]. قالَ مكيّ: «(فيُضاعِفَهُ لَهُ) من رَفَعَهُ عَطَفَهُ على ما فِي الصِّلةِ، وهو يَقرِضُ، ويَجُوزُ رَفعُهُ علَى القَطعِ ممَّا قَبلَهُ، ومَنْ نَصَبَهُ حَمَلَهُ علَى العطفِ بالفاءِ على المعنى دون اللفظِ فَنَصَبَهُ، ووجهُ نَصبِهِ لَهُ أنَّهُ حَمَلَهُ علَى المعنى، وأضمرَ بعدَ الفاءِ (أنْ) ليكونَ معَ الفِعلِ مَصدرًا، فتَعطِفُ مَصدَرًا علَى مصدرٍ، فلمَّا أَضمَرْتَ (أنْ) نَصَبْتَ الفِعلَ»[٢].

---

(١) قرأ نافع وحمزة والكسائي بالألف ورفع الفاء، وقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصِم بالألف ونصب الفاء. ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٨٥، وينظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ١: ١٩٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص ٧٤. وينظر الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي ١: ٣٠١.

استَحسَنَ مكي الرَّفع في «فيضاعِفه» لقوة المعنى على الاستئناف، والعطف، وجاء الرفع عنده من وجهين، أحدهما: أنْ يكونَ مَعطوفًا على صلة «الَّذِي»، وهو الفعل «يَقرِضُ» فيكونُ داخِلًا في صِلةِ «الَّذِي». والآخر: أنْ يكونَ مُنقَطِعًا عمَّا قبله، فيكونُ الفِعلُ عِندئذٍ مَرفُوعًا. وأمَّا النصبُ فعلى العطفِ بالفاء حملًا على المعنى دونَ اللفظ، كأنَّه قالَ: مَنْ ذا الَّذِي يكُونُ مِنهُ قَرضٌ فَتَضعِيفٌ من الله تعالى، فقَدَّرَ «أنْ» بعد الفاءِ ونَصبَ بِها الفعل، وجعَلَها مع الفعلِ في تقديرِ مصدر، لِيعطِفَ مَصدراً علَى مَصدرٍ، ولا يَحسُنُ أن يَجعلَ منصوبًا على ظاهِرِ اللَّفظِ في جوابِ الاستِفهامِ، لأنَّ القرض -كما قالَ- ليسَ مُستَفهَمًا عنه، وإنَّما الاستفهامُ عن فاعلِ القَرضِ، كأنَّكَ قُلْتَ: أزيدٌ يُقرِضُني لم يجزِ النَّصب على جواب الاستفهامِ بالفاءِ، وإنَّما جازَ ها هُنا حَمْلًا علَى المعنَى.

وأرى أنَّ مكيّا هنا خَالفَ مَنْ قبلَه في بيانِ علَّة النصب في الفعل «فيُضاعِفَهُ» فعنده ليس النصب بسببِ وقوعِ الفعلِ جوابًا للاستِفهامِ، وإنَّما جوازُ النَّصبِ في الآية على جواب الاستفهام محمول على المعنى لأنَّ مَنْ يقرضُ الله، ومَنْ ذا الَّذي يَقرضُ الله سواء في المعنى، فقال: «ولا يَحسُنُ أنْ تجعلَ (فيضاعِفَهُ) في قِراءةِ مَنْ نَصَبَ جوابًا للاستِفهامِ بـ (الفاء)، لأنَّ القرضَ غيرُ مُستَفهَم عنه، إنَّما الاستِفهامُ فاعل القرضِ، ألا ترى لو أنَّك قلْتَ: أزيدٌ يقرضُني فأشكرُه، لم يَجُز النصب على جوابِ الاستِفهامِ، وجازَ الحملُ على المعنى، لأنَّ الاستِفهام لم يَقَع على القَرضِ إنَّما وَقَعَ على زيد»[1].

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٧٥.

وقالَ تعالَى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]، (يُسلِمُونَ) عِندَ الكِسائي عطفٌ على (تُقاتِلُونَ)، وقالَ الزَّجَّاجُ: هو استئنافٌ، أي: أو هُم يُسلِمُونَ، وفي قِراءة أُبي: (أو يُسلِمُوا) بالنَّصبِ على إضمارِ أنْ، ومَعناهُ: إلا أنْ يُسلِمُوا، وقالَ الكسائِي: معناه: (حتَّى يُسلِمُوا)(١).

لم يخرج مكيّ فِي تَوجِيهِ النَّصبِ فِي هذِهِ الآيةِ عن آراءِ مَنْ سبَقَهُ، فَقَدَّم الرَّفعَ علَى النَّصبِ، فالرَّفعُ عِندَهُ مِن وَجهَيْنِ، الأوَّلُ: أنْ يكونَ مَعطوفًا على (تُقاتلُونَهم). والثَّاني: أنْ يَكُونَ الكَلامُ مُستأنَفًا، وتَقدِيرُهُ: أو هُم يُسلِمُونَ. وأمَّا وَجهُ النَّصبِ (أو يُسلِمُوا) فعلَى تَقدِيرِ «أنْ» و«أو» بِمعنَى «إلا»، وقِيلَ بمعنى «حتَّى». ويَبدُو أنَّ الرَّفعَ أوفقُ بيانًا من النَّصبِ، بِوصفِهِ يبيِّن المعنى بصورة واضحة، وهو آتٍ من معنيين، العطف على ما سبق القتال أو الإسلام، وأمَّا الاستئنافُ وانقطاعُ الكَلامِ عن سَابقِهِ فَهُوَ يُؤدِّي معنًى جديدًا تقاتلُونَهم أو هم يُسلِمون ويتركونَ الكفرَ ويَدخُلُونَ فِي الإسلامِ.

وقالَ تعالَى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل](٢). ذَكَرَ مكي في الآية وجهَ النصب على رأي القُرَّاء،

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٤٤٦. وينظر معاني القرآن للفراء ٣: ٦٦. وإعراب القرآن للنحَّاس ص ٨٥٩.

(٢) قرأ ابن عامر والكسائي بنصب النون " فيكونَ" والباقون بالرَّفع. ينظر البدور الزاهرة ٢: ٢٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢١١، وكتاب السبعة ص ٦٥ والحجة في القراءات ص ٣٨٩ وإعراب القراءات ١: ٣٥٤.

وبيَّن عِلَّة ذلِكَ، فالنصبُ إنَّما جاءَ عطفًا علَى الفِعلِ فِي أوَّلِ الآيـةِ «أنْ نَقُولَ»، والرَّفع إنَّما كان استئنافًا للكلام، وتقـديره: كُـن فَهُـو يَكونُ، وإليه أشار بقوله: «قَرَأَ ابنُ عامِرٍ والكِسائِيُّ بنصبِ (فيكونَ) عَطفًا علَى (أنْ تَقُولَ) ومَنْ رَفَعَهُ قَطَعَهُ ممَّا قبلَهُ، أي: فهو يَكُـونُ، وما بَعدَ الفاءِ يُستأنَفُ، ويبعد النصبُ على جوابِ كُنْ، لأنَّ لَفظَـهُ لَفظُ الأمرِ، ومعناه الإخبارُ عن قدرة الله إذ ليسَ ثَمَّ مأمُورٌ أنْ يَفعَلَ شيئًا، فالمعنى: فإنَّما نَقُولُ لَهُ كُنْ فَهُو يَكُونُ»[1].

فالقراءتانِ علَى هذا النَّحو مِن التحليـلِ الأُسـلوبيِّ بـينَ أنسـاقِ القُرآنِ الكَريمِ تُصورُّ لَنا المعنَى المقصُـودَ لِقُـوَّةِ الله -سُـبحانَهُ- إذا أَرادَ شَيئًا، فَالرَّفعُ أَقـرَبُ إلَـى الـنَّفسِ، وذلِـكَ لأَنَّ مَنزلَـةَ الـيَقينِ تَدخُلُ نَفسَ المؤمِنِ نَتيجةَ عَظمةِ الله وقُدرَتِهِ علَى الفِعلِ، والنَّصبُ أَيضًا قَريبٌ لأنَّ فِيهِ أَيضًا مَوضِعَ تَقريرٍ وتَحقِيقٍ لِأَمرِ الله وقُدرتِهِ.

ومِن مَواضِعِ المخالفةِ النحويَّة في إعرابِ الفِعلِ المضارعِ نصبًا ورفعًا وقوعُهُ بعد «أن» الواقعةِ في سياقِ العِلمِ أو الظنِّ، ويَبدُو ذلِكَ فيما تردَّدَ في قراءةِ الفعلِ «تكون» من قولِهِ تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ٧١][2].

وقد فَصَّلَ مكيٌّ في هذِهِ المسألةِ تَفصِيلًا، وعلَّلَ أسـبابَ الرَّفـعِ والنَّصبِ بِحسَبِ مَعنى كُلِّ فِعلٍ، فـاليقينُ بخـلاف الشّـكِّ، ومـع

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٢٨٢.

(٢) قرأ ابن عامر والكسائي بنصب النون " فيكونَ" والباقون بالرَّفع. ينظر البـدور الزاهرة ٢: ٢٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢١١، وكتاب السبعة ص ٦٥ والحجة في القراءات ص ٣٨٩ وإعراب القراءات ١: ٣٥٤.

الأوَّل رفعٌ لأنَّه تأكيد، ومع الثَّاني نصب لأنَّه شكٌّ، فقالَ: «مَنْ رَفَعَ (تكونُ) جَعَلَ (أنْ) المخففة من الثقيلةِ، وأضمرَ معها الهاء، وتكونُ خبر (أنْ)، وجَعَلَ و(حسِبُوا) بِمعنى أيقَنُوا، لأنَّ (أنْ) للتأكيدِ، والتأكيد لا يَجُوزُ إلا مع اليقين، فهو نظيرُهُ وعديلُهُ، و(أنْ) في مَوضِعِ نصب بـ (حسبَ) وسَدَّتْ مَسدَّ مَفعُولَي حَسِبَ، تقديرُهُ: (أنَّه لا تكونُ فِتنة). وحقُّ (أنْ) أنْ تُكتَبَ مُنفصِلة على هذا التقدير، لأنَّ (الهاء) المضمرة تَحولُ بينَ (أنْ) و(لام لا) في المعنى والتقدير، فيمتنع اتصالها بـ (اللام). ومَنْ نَصَبَ (تكونَ) جَعَلَ (أنْ) هي الناصبة للفعل، وجَعَلَ (حَسِبَ) بمعنى الشَّكّ، لأنَّها لم يَتْبَعْها تأكيدٌ، لأنَّ (أنْ) الخفيفة لَيسَتْ للتَّأكيدِ، إنَّما هيَ لأمرٍ قد يقع وقد لا يَقعُ، فَالشَّكُّ نَظيرُ ذلِكَ وعدِيلهُ»[1]

ومَردُّ هذِهِ الظَّاهرةِ -كما يراها النَّحويون- أنَّ الفعلَ يرتفع بعد «أن» الواقعة في سياق العلم واليقين، أو ما يتنزَّلُ منزلته، بوصفها مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن أو القصة المحذوف، وأمَّا إذا وقعت في سياق الظنِّ أو ما يقع موقعه، فإنَّ الفعلَ بعدها يَحتَمِلُ وجهين اثنين، الأول: الرفع على ما سبق، والآخر النصب بوصفِها مصدرية ناصبة للفِعلِ.

وقد ذَكَرَ سِيبويهِ الآية الكريمة وعلَّقَ علَيها، مبيِّنًا جوازَ الرَّفعِ وجوازَ النَّصبِ أيضًا، فَقَالَ: «وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾، كأنَّك قُلْتَ: قد حسِبْتُ أنَّهُ لا يَقُولُ ذاكَ. وإنَّما حَسُنَتْ «أنَّه» ها هنا لأنَّك قد أَثبَتَ هذا في ظنِّكَ كما أثبتَه في

(١) مشكل إعراب القرآن ص ١٥٠. وينظر الكشف في وجوه القراءات لمكي ١: ٤١٦.

عِلمِكَ، وأنَّكَ أدخَلْتَهُ في ظَنِّكَ على أنَّه ثابتٌ كما كانَ فِي العِلـمِ، ولولا ذلِكَ لم يَحسُنْ أنَّكَ ها هنا، ولا أنَّه، فجرى الظـنُّ هـا هنـا مجرى اليقين، لأنَّـه نَفيُـهُ، وإنْ شِـئتَ نَصَـبْتَ فَجَعَلْـتَهُنَّ بِمَنزِلـةِ خَشِيْتُ وخِفْتُ، فَتَقُولُ: ظَنَنْتُ أن لا تفعلَ ذاكَ»[1].

وإذا تأمَّلْتَ مَعِي القِراءتين وَجَدْتَ أنَّ قِراءةَ الرَّفعِ أَجـودُ وأبلـغُ في النَّفسِ، لأنَّ «أنْ» مُخففَّةً مِن الثَّقيلةِ، وفِعلَ «حَسِبتُ» وأخواتها بمنزلةِ العِلمِ واليقينِ، وهو شَـيءٌ ثابـتٌ، واسمُهـا ضَـميرُ الشَّـأنِ المحـذوفِ، تَقـدِيرُهُ «أنَّـه» و«لا» نافيـة، والفِعـلُ «تكـون» تـامٌّ، و«فتنة» فَاعِلُهُ، والجُملةُ خبرٌ لـ «أنَّ» وهِيَ مُفَسِّـرةٌ لِضَـميرِ الشَّـأنِ المحذوفِ، وعلَى هذا «حَسِبَ» هُنا لِلعِلمِ واليَقينِ لا لِلشَّكّ. وأمَّا قِراءةُ النَّصبِ فـ «أنْ» عِندَهُ نَاصِـبةٌ، دَخَلَـتْ علَـى فِعـل مَنفـيٍّ بـــ «لا»، و«لا» لا يَمنَعُ أنْ يَعمَلَ ما قَبلَهَا فِيمَا بَعـدَهَا مِـن نَاصِـبٍ أَو جَازِمٍ أو جَارٍّ.

وعلَى هـذا يَجـرِي قَولُـهُ تَعـالَى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائـــــدة: ٥٣] في الرَّفـــع والنَّصبِ، «مَنْ نَصَبَ عَطَفَهُ على المعـنى، كأنَّـهُ قَـدَّرَ تقـديم (أنْ يأتي) بعد (عسى) فعطفَ علَيـهِ، إذْ مَعنَـى: فعسـى أنْ يـأتيَ اللهُ، وعسى اللهُ أنْ يأتِيَ واحِد، فَعَطَفَ على المعنى، ولو عَطَـفَ علـى اللفظِ على (أنْ يأتي)، وهو مؤخَّر بعد (اسـمِ الله) لم يَجُـزْ، كمـا يَبعُدُ أنْ تَقُولَ: عسى زيدٌ أنْ يَقُومَ ويأتِيَ عمرٌو، إذ لا يجوزُ: عسى

(١) الكتاب ٣: ١٦٦.

عمرو فيَحسُنُ كما يَحسُنُ، عسَى أنْ يَقُومَ زيدٌ ويأتيَ عمرو، ولو كانَ في الجُملةِ الثانيةِ ما يَعُودُ علَى الأوَّل لَجازَ كلُّ هذا، نحو: عسى أنْ يَقُومَ زَيدٌ ويأتِيَ أبُوه، وعسى زيدٌ أنْ يَقُومَ ويأتيَ أبُوه كلُّ هذا حَسَنٌ جائِزٌ»[1]

وفي موضِعٍ آخر قَدَّمَ مكيّ الرَّفعَ على النَّصب ورأى فيه استئنافًا وقطعًا من الكلامِ السابق، ومع حذفِ الواو فِي قِراءةِ مَنْ قرأَ بِغيرِها لا يجُوزُ إلا الرفعُ على الاستئنافِ، والاستغناءُ بالضميرِ الكائِنِ في الجُملةِ الثانيةِ عن حرفِ العطفِ، وقد اختارتِ الجماعة الرفع، فهو أبينُ وأبلغُ، والنصب بعيد مع التكلُّفِ، فقال: «وحُجَّةُ مَنْ رفعَ الفِعلَ أنَّه جعَلَ الواوَ عطفَ جملةٍ علَى جملة، ثمَّ تَعطِفُ مُفرداً على مفرد، ويقوِّي الرَّفع قراءةُ مَنْ قَرَأَ بغيرِ واوٍ، ولا يجوزُ معَ حذفِ الواوِ إلا الرَّفع على الاستئناف، والاستغناء بالضميرِ، الَّذِي في الجُملةِ الثانيةِ، عن حرف العطفِ، والاختيارُ الرَّفعُ، إذ علَيهِ الجماعة، ولِظُهُورِ وجهِهِ، ولِتركِ التكلُّفِ فِيهِ، كما احتِيجَ إلَى التكلُّفِ في النَّصب من تقديمِ لفظٍ مؤخَّرٍ، وإثباتُ الواو وحذفُها واحِدٌ، وحذفُها أحبُّ إليَّ، لأنَّ في حذفِها دليلًا على قوَّةِ الرَّفعِ»[2]

وحِينَ أتأمَّلُ قِراءةَ الرَّفعِ أَجِدُ الرَّابطَ المَعنَويَّ، وهُوَ الَّذِي تَستَغني بِهِ الجُملُ حَالَ التِباسِ بَعضِها بِبَعضٍ عنِ الربطِ الظَّاهِرِ بِالواوِ أَو

---

(١) مشكل إعراب القرآن ص ١٤٦. قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، بغير واو قبل «يقول» والباقون بالواو. ونصب اللامَ: أبو عمرو، ويعقوب. والباقون بالرفع. ينظر البدور الزاهرة ١: ٢٩٩.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات لمكي ١: ٤١٢. وينظر معاني القرآن للفراء. ١: ٣١٣.

بِغَيرِها، ويَتَرتَّبُ هذا الوَجهُ فِي تَحلِيلِ قِراءةِ الرَّفعِ هُنا علَى المُخَالَفَةِ فِي الإعرابِ الَّذِي يَتَعاقَبُ علَى بَعضِ القِراءاتِ فَحَذْفُ الواوَ هُنا فِي قِراءة الرَّفعِ، لا يَقِفُ تَأثِيرُها علَى الكَلمةِ المُفردةِ فَحَسبُ، بل يَمتَدُّ إلَى مَواقِعِ الجُملِ وَعَلاقَاتِ بَعضِها بِبَعضٍ، فَهِيَ تَأتِي بِحَسَبِ تَقديرِ المعنَى والإعرابِ بَينَ المُشَارَكةِ الإعرابِيَّةِ بِوقُوعِ الجُملةِ مِمَّا قَبلَها مَوقِعَ المفردِ جيِّدًا، وإجرائِها على الاستئناف النَّحويِّ أو البيانيِّ.

وقالَ تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧][1]. بيَّنَ مكيّ وجهَ الرَّفعِ والنَّصبِ في الآية الكريمة المذكورة، فرأى أنَّ «مَنْ رفع الفعلين عطفَهُما على (نُرَدُّ)، وجَعَلَهُ كلَّهُ ممَّا تَمَنَّاهُ الكفَّارُ يومَ القِيامةِ، تمنَّوا ثلاثةَ أشياء: أنْ يُردُّوا، وتمنَّوا ألا يكونوا قد كذَّبُوا بآياتِ اللهِ في الدُّنيا، وتمنَّوا أنْ يَكُونُوا من المؤمِنين، ويجوزُ أنْ يُرفَعَ (نُكذِّبَ) و(نَكُونَ) على القطعِ فلا يَدخُلانِ في التَّمنِّي...فأمَّا مَنْ نَصَبَ الفِعلَيْنِ فعلى جوابِ التمنِّي، لأنَّ التمنِّي غير واجبٍ، فيَكُونُ الفِعلانِ داخِلَيْنِ في التمنِّي كالأوَّل مِن وَجهَي الرَّفعِ والنَّصبِ بإضمارِ (أنْ) حملًا على مصدرِ نُردُّ، فأُضمِرَتْ (أنْ) لِتَكُونَ مع الفِعلِ مَصدرًا، فَتَعطِف بالواوِ مَصدرًا على مصدر، تقديره: يا ليت لنا ردًّا، وانتفاءً من التكذيب، وكونًا من المؤمِنينَ. فأمَّا مَنْ رَفَعَ (نُكذِّبُ)، ونَصَبَ (ونَكُونَ) فإنَّهُ رَفَعَ (نُكذِّبُ) على أحدِ الوَجهَيْنِ الأوَّلَيْنِ، إمَّا أنْ

(١) (ولا نُكذِّبَ ونَكُونَ) قرأه حفص وحمزة، «ولا نُكَذِّبَ» بالنَّصبِ، وقرأ ابنُ عامر وحمزة وحفص «ويكونَ» بالنَّصبِ، ورَفَعَهُما الباقُونَ.

يَكُونَ داخِلًا في التمنِّي فَيَكُونَ كَمَعنى النَّصبِ، أو يكونَ رفعًا على الإثبات، أي: ولا نُكذِّب رُددنا أو لم نُردَّ، ونَصَبَ (ونَكُونَ) على جوابِ التمنِّي، فَيَكُون داخِلًا في التمنِّي»[١].

(١) مشكل إعراب القرآن ص١٦٢-١٦٣.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

في الحروف

كانَ ابنُ جِنِّيّ (ت٣٩٢هـ) مِن أوائِلِ اللُّغويينَ الَّذِينَ تَنَبَّهُوا إلَى العَلاقةِ بينَ الحرفيْنِ، وأنَّها تؤدِّي إلَى بيانِ المنقُولِ وما نُقِلَ إلَيهِ، فقالَ: «إنَّهُ يَكُونُ بمعناهُ فِي مَوضِعٍ دُونَ مَوضِعٍ علَى حَسَبِ الأحوالِ الدَّاعِيةِ إلَيهِ والمسوِّغةِ لَهُ، فأمَّا في كلِّ مَوضِعٍ وعلَى كلِّ حالٍ فلا، ألا تَرَى أنَّكَ إنْ أَخَذْتَ بظاهِرِ هذا القولِ غُفْلًا هكذا، لا مُقَيِّدًا لَزِمَكَ علَيهِ أنْ تَقُولَ: سِرْتُ إلَى زيدٍ، وأنت تُرِيدُ: سِرْتُ مَعَهُ، وزَيدٌ فِي الفَرسِ، وأنتَ تُرِيدُ: علَيهِ»[(١)].

فَالحرُوفُ الَّتِي تُفِيدُ المعانِي تَقَعُ في مَواقِعِ بَعضٍ، وهذا ما يُسمَّى بالاستبدالِ، الَّذِي يُعَدُّ مِن مظاهِرِ التَّغييرِ في النَّحوِ التَّحويليِّ، فقالَ ابنُ جنيّ أيضًا: «اعلَمْ أنَّ الفِعلَ إذا كانَ بمعنَى فِعلٍ آخرَ، وكانَ أحدُهُما يَتَعدَّى بحرفٍ، والآخر بآخر فإنَّ العرَبَ قد تَتَّسِعُ فَتُوقِعُ أحدَ الحرفَيْنِ مَوقِعَ صاحِبِهِ إيذانًا بأنَّ هذا الفعلَ في معنى الآخرِ، لذلِكَ جِيءَ مَعَهُ بالحرفِ المعتادِ معَ ما هُوَ فِي معناهُ»[(٢)].

لِذلِكَ يُعَدُّ هذا مَظهَرًا مِن مَظاهِرِ الثَّراءِ والتنوُّعِ في أساليبِ العربيَّةِ، وهذِهِ نَظرةٌ دِلاليَّة فِي حَقِيقتِها، فَحُرُوفُ المعاني ظاهِرةٌ أسلُوبيَّة، والظَّواهِرُ الأسلُوبيَّةُ مُتعَدِّدةُ التَّأثِيرِ دائِمًا، فالوَسِيلةُ الواحِدةُ يُمكِنُ أنْ تُؤدِّي إلَى نتائِجَ مُختلِفةٍ وتأثِيراتٍ مُتباينةٍ، كما

(١) الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، ٢: ٥١٠.

(٢) الخصائص ٢: ٥١٠.

أنَّ التأثيرَ الواحِدَ يُمكِنُ أنْ يَحصُلَ بوسائِلَ مُتعدِّدة. والتَّنوُّعُ فِي استِعمالِ الرَّوابِطِ يُبرِزُ القِيمة الجماليَّة للكلامِ في مجموعِهِ مُحدِثًا قُوَّة تعبيريَّة يَنفَعِلُ بِها السَّامِعُ أو القارئُ، وقد أشارَ الدكتور عبد السلام المسدي إلى ذلِكَ بقولِهِ: «إنَّ الطَّاقةَ التَّأثِيريَّة لِخاصَّةٍ أسلُوبيَّة تَتَناسَبُ عكسيًّا مَعَ تواتُرِها، فكُلَّما تَكرَّرَتْ نفسُ الخاصِيَّةِ في نصٍّ ضَعُفَتْ مُقَوِّماتُها الأسلُوبِيَّة، معنى ذلِكَ أنَّ التَّكرارَ يُفقِدُها شُحنَتَها التَّأثِيريَّة تَدرِيجيًّا»[1].

وقَدِ انعَكَسَ مَوقفُ النَّحاةِ في تحلِيلِ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ علَى الفَرقِ بينَ مَعاني الحروف وتأدِيَتِها للمعاني الوظيفيَّة التي أدَّت إلى وَظِيفةٍ أساسِيَّةٍ يُمكِنُ من خلالِها التَّمييزُ بينَ أنماطِ التراكِيبِ المختلفة ممَّا يُساعِدُ علَى تَحدِيدِ الجُملةِ، ونَوعِها، وطَريقةِ التَّواصُلِ بَينَ المتكلِّمِ والمُخاطَبِ فتُميِّزُ الجُملةَ أو الصِّيغةَ الإخباريَّةَ مِن الاستِفهاميَّةِ، مِن التَّعجُّبيَّةِ، من الطلبيَّةِ، وهذا ما نُسمِّيهِ الوَظِيفةَ النَّحويَّةَ.

ومِن ذلِكَ ما جاءَ في قِراءةِ مَنْ كَسَرَ همزةَ «أنْ» الخفيفة وفتحَها، مِنْ قولِهِ تعالَى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ﴾ [المائدة: ٢][2]. مَنْ كَسَرَ «أنْ» مَعناهُ: إنْ وَقَعَ صدٌّ لَكم فلا يَكسِبَنَّكُم بغض مَنْ صدَّكُم أنْ تَعتَدُوا، فالصدُّ مُنتَظَرٌ. ودلَّ علَى ذلِكَ أنَّ حرفَ ابن مسعود: (إنْ

---

(١) الأسلوب والأسلوبيَّة: د.عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٢م، ص٥٤.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة والباقون بالفتح. وينظر: البدور الزاهرة ١: ٢٨٩، والسبعة في القراءات ص٢٤٢، وإتحاف الفضلاء ١: ٥٢٩، وتيسير الداني لأبي عمرو ص٩٨.

يَصُدُّوكُم)، فالمعنى: إنْ وَقَعَ صدٌّ مِثلُ الَّذي فُعِلَ بِكُم أوَّلًا فلا تَعتَدُوا. ومِثلُهُ عِندَ سيبويه قَولُ الشاعِرِ (من الطويل):

أتَغضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيبةَ حُزَّتا
جِهارًا ولم تَغضَبْ لِقتلِ ابنِ خازِمِ[1]

وذلِكَ شيءٌ قد كانَ وَقَعَ، وإنَّما معناه: إنْ وَقَعَ مِثلُ ذلِكَ أتَغضَبُ، جوابُ الشَّرطِ ما قبلَه.

ومَنْ قَرَأَ بالفتحِ فـ (أنْ) في موضعِ نصبِ مفعولٌ من أجلِهِ، وعليهِ أتَى التَّفسيرُ، لأنَّ الصَّدَّ قد كانَ وَقَعَ قَبلَ نُزُولِ الآيَةِ، لأنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ عامَ الفتحِ سنة ثمانٍ، وصدَّ المشرِكونَ المسلِمينَ عن البَيتِ الحرامِ عامَ الحديبية سنة ستٍّ، فالفتحُ بابه، وعليهِ يدلُّ التفسير والتاريخ، لأنَّ الكسرَ يدلُّ على أمرٍ لم يقع، والفتحُ يدلُّ علَى أمرٍ قد وَقَعَ وكانَ وانقَضَى»[2].

وفي تحليلِي لهذهِ الآيةِ الكريمةِ نجدُ أنَّ مكيَّ بن أبي طالب قد حملَها علَى معنَى المستَقبلِ كما تَبِعَهُ أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، كي يتخلَّصَ من الإشكالِ في حين أنَّ أبا عليّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) قَبلَهُما قد حملَها علَى المضِي، وتقدير مكيّ وأبي حيَّان: إنْ وَقَعَ صدٌّ في المستقبلِ مثل الصدِّ الذي كانَ زمنَ الحديبية، وهذا تشريع في المستقبل، وليس نزول هذهِ الآية عامَ الفتحِ مُجمعًا عليهِ، فعلى هذا يكونُ الشَّرطُ واضِحًا.

(١) ديوان الفرزدق ص٨٥٥. وينظر الكتاب ٣: ١٦١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص ١٣٧-١٣٨. وينظر الكشف في وجوه القراءات ١: ٤٠٥.

ومِن ثمَّ فإنَّ كسْرَ همزةِ «أنْ» جَعَلَ الصدَّ غَيرَ واقِعٍ، لِـذا حُمِـلَ علَى المسـتَقبلِ، مـع أنَّ الفِعـلَ الواقِـعَ بَعـدَها بِصـيغة الماضِـي، والشـرط والجـزاءُ لا يَتعلَّقـانِ إلا بالمسـتقبلِ، لكنَّنـا نعلِّـلُ ذلِـكَ بالمعنى، أي: إنْ كانَ ماضيًا في اللَّفظِ فهو مُسـتَقبلٌ في المعـنى، وهذا جارٍ علَى كلامِ العَربِ، إذ هُم يُنزلُونَ المنتظَرَ مَنزلـةَ الواقِـعِ المتيقَّنِ في الفِعلِ المجرَّدِ أو المسبُوقِ بِالشَّرطِ.

ويُمكنُ التَّوفيقُ بَينَ القراءَتَيْنِ علَى أنَّ الفَتحَ جـاءَ علَـى تَقـدِيرِ: لأنْ صَدُّوكُم بِحُجَّةِ أنَّ الصدَّ قد كانَ واقِعًا مِـن الكفَّـارِ، أو علَـى قِراءةِ الكَسرِ لِلمُستَقبلِ، فكأنَّ التَّشرِيعَ كانَ لِلمُستَقبلِ بِطلَبِ الكفِّ عن هذا البُغضِ الدَّافِعِ إلى الاعتِداءِ مُستَقبلًا.

وممَّا يُؤيِّدُ التَّحلِيلَيْنِ أنَّ فتحَ الهمزةِ يكُونُ ملائِمًا لِسياقِ الآيةِ إذا جَعَلْناها تَعلِيلًا للشَّنآنِ، أي: الغَضَب، إذِ المشرِكونَ كانُوا صادِّينَ للمُسلِمينَ عَنْ مكَّـة قَبـلَ هـذا الوَقـتِ، فالأَجـدى بِهـم أنْ يَكُفُّوا مُستَقبلًا عنِ الاعتِداء على المشرِكِينَ لِصدٍّ كانَ قد سَلَفَ، فلا يَحِقُّ لَهُم ذلِكَ، ولا يَحملُهُم علَيهِ.

وأنا أَمِيلُ إلَى الرَّأي القائِلِ «فالعُلماءُ الجِلَّـةُ بـالنَّحوِ والحَـديثِ والنَّظرِ يَمنَعُونَ القِراءةَ بِها لأشياءَ منها: أنَّ هـذِهِ الآيـةَ نَزَلَـتْ عـامَ الفَتحِ سَنَةَ ثمانٍ، وكانَ المشرِكُونَ صدُّوا المـؤمِنينَ عـامَ الحُديبيـة سَنَةَ ستٍّ، فالصدُّ كانَ قبلَ الآيـة، وإذا قُـرِئَ بالكسـرِ لم يَجُـزْ أنْ يكونَ إلا بَعدَهُ»[1].

---

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ص٢٧٧.

وفي قولِهِ تعالى: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ ١١٠ إِنِّي جَزَيۡتُهُمُ ٱلۡيَوۡمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ١١١﴾ [المؤمنون][1]، رأى مكيُّ بنُ أبي طالب أنَّ مَنْ قرأ بفتح همزة «أنَّ» فإنَّها في موضع نصبٍ مفعول بهِ ثانٍ لـ «جزيتهم»، تقديره: (أنِّي جَزَيْتُهُم اليومَ بِصبرِهِم الفَوزَ)، والفوز: النجاة، ويجوزُ أنْ تكونَ (أنَّ) في موضِعِ نصبٍ علَى حذْفِ اللامِ، أي: أنِّي جَزَيْتُهم بِصبرِهِم، لأنَّهُم الفَائِزُونَ فِي علمِي، وما تَقدَّمَ لَهُم مِن حُكمِي»[2].

أَجِدُ فِي تحلِيلِي لهذهِ الآيةِ الكريمةِ أنَّ «ما» مصدريَّة، و«أنَّهُم» في موضِعِ نصبٍ بـ «جزيْتُهُم»، لأنَّهُ مفعولٌ ثانٍ، ويَجُوزُ أنْ يكُونَ فِي موضِعِ نصبٍ على حذفِ حرف الجرِّ، وتقدير الكلام: جزيْتُهُم بِصبرِهِم، لأنَّهُم الفائِزُونَ، و«هُم» فَصلٌ عِندَ البَصريينَ، وعِمادٌ عِندَ الكُوفِيِّينَ. وهنا نَسألُ لماذا ذَهَبَ مكيّ مع الرَّأيين، وقدَّم الأوَّل بفتحِ الهمزةِ علَى الثَّانِي؟

لقد اختارَ مكيٌّ القاعِدةَ النَّحويَّةَ تَبَعًا لِلمَعنَى مُقدِّمًا ذلِك علَى السِّياق، فَالفِعلُ «جزى» يَتعدَّى إلَى مَفعُولينِ، ويجوزُ فِي هذِهِ الحالةِ أنْ يكُونَ «أنَّهم» في موضعِ المفعولِ الثاني والتقدير: جزيْتُهُم اليومَ بِصبرِهِم الفَوزَ، وأمَّا مَنْ كسَرَ فقد استأنفَ وقطع الكلام ممَّا قبلَه.

وحين ذَهَبَ مكيٌّ إلى الكسرِ؛ فلأنَّهُم رَفَضُوا النَّصبَ بِحجَّةِ أنَّ الفِعلَ «جزيْتُهم» المتعدِّي إلَى مفعُولَيْنِ قد عمِلَ في الهاءِ، والجزاء

(١) قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة والباقون بفتحها.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص٣٣٨.

إنَّما يَعملُ في منصوبَيْنِ، فإنْ عُدَّ قولُه سبحانَهُ: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ منصُوبًا صارَ الفِعلُ عامِلًا في ثَلاثةِ مَفاعِيلَ. علَى أنَّه لا حاجةَ لِلمفعُولِ الثَّالثِ، ولا إلَى الثَّاني الَّذِي يَجعلُ الجنَّة جَزاءً، لأنَّ جَزاءَ اللهِ -سُبحانَهُ- عبادَهُ بِالجنَّة، إنَّما ذلِكَ علَى ما قدَّمُوهُ مِن عَمَلٍ صالحٍ، وما لاقُوهُ مِن عَنَتٍ وشِدَّةٍ في الحياةِ الدُّنيا، أمَّا جَزاءُ اللهِ لَهُم فِي الآخِرة فَهُو الفَوزُ بِنَعيمِها الدَّائِمِ، والكرامةِ الباقِيةِ.

ويُمكنُنا القَولُ: إنَّ كَسرَ همزةِ «إنَّ» دليلٌ على الإخبارِ المؤكَّدِ بِها، وبِضميرِ الفَصلِ «هم» لِيكُونَ ردًّا علَى الكافِرينَ الَّذينَ سَخِروا مِن المؤمِنينَ، وآذَوهُم بِالتَّعذِيبِ تارة وبالاستِهزاءِ تارة أُخرى. فهذِهِ الآياتُ فِي مُجملِها جاءَتْ ردًّا علَى استِهزاءِ أبي جهلٍ وأصحابِهِ مِن أصحابِ رسولِنا الكريمِ -صلَّى اللهُ علَيهِ وسلَّم- كـ سَلمَانَ، فالذَّهابُ إلَى التَّوكيدِ بـ «إنّ» وضَميرِ الفَصلِ «هم» هُوَ الأوفقُ لسياقِ الآيةِ ومعنَاها، وذلِكَ لحاجةِ الإسلامِ فِي تَثبيتِ أركانِهِ، وحماية أبنائِهِ.

وفي قولِهِ تعالَى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ١١٥﴾ [الأعراف] نَجدُ (أنْ) فِي مَوضِعِ نَصبٍ فِيهما عِندَ الكوفيينَ، كأنَّهُ قَالَ: إمَّا أنْ تَفعَلَ الإلقاءَ، كما قَالَ الشَّاعِرُ[1] (من البسيط):

(١) ديوان الأعشى، ميمون بن قيس: تحقيق: د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٥٠. ص٦٣. وينظر الكتاب ١: ٤٢٩.

قَالُوا الرُّكُوبَ، فقلْنا: تِلكَ عادَتُنا   أو تَنزِلُـونَ فَإنَّـا مَعشَـرٌ نُـزُلُ

فَنَصَبَ الرُّكوبَ. وهـذا رأي الكسـائي والفـرَّاء. وأَجـازَ بَعـضُ النَّحويينَ أنْ تكونَ «أنْ» في مَوضِعِ رفعٍ علَى مَعنى إمَّا هُوَ الإلقَاءُ.

وهنا يَحضرُني ما قالَهُ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) الَّذي رأى في الكـلامِ حذفًا، وبناءً على الحذْفِ صارَ الحُكمُ النَّحويُّ تابعًا لِلمعنَى، وفِيهِ إعجازٌ أيضًا «فالمعنى قالَ لَهُـم مُوسَـى -علَيـهِ السَّـلامُ- إنَّكُـم لَـنْ تَغلِبُوا ربَّكُم ولن تُبطِلُوا آياتِهِ، وهذا مِن مُعجِزِ القُرآنِ الَّذِي لا يأتِي مِثلُهُ في كلامِ النَّاسِ ولا يَقدِرُونَ علَيهِ، يأتي باللَّفظِ اليَسـيرِ بِجَمـعِ المعنَى الكثيرِ»[1].

والحقيقة هنا أنَّ مكيًّا قد وَضَـعَ «إمَّـا» في موضِـعِ «أو»، وهـو بمعنى التوهُّمِ، والسبَبُ في ذلـك أنَّـهُ «إذا طالـتِ الكلمـةُ بعـضَ الطُّولِ، أو فرَّقْتَ بينَهُما بشيءٍ هنالك جـازَ التـوهُّمُ، كمـا تَقُـولُ: أنتَ ضاربُ زيدٍ ظالِمًا وأخاهُ، حينَ فرَّقْتَ بينَهُما بـ «ظـالم» جـازَ نصبُ الأخِ، وما قبلَهُ مخفوض»[2].

وفي قولـه تعـالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يـس]. جاءَ عِندَ أَبِي مُحمَّدٍ مكيّ «(إنْ) مُخفَّفة من الثقِيلـة، فَـزَالَ عملُهـا لِنقصِها، فارتَفَعَ ما بَعدَها على الابتِداءِ، وما بَعدَهُ الخبرُ، ولَزِمـتِ اللَّامُ في خبرِها فَرقًا بَينَ الخفِيفةِ الَّتِي بِمعنى «مـا» وبـينَ المخفَّفـة من الثقيلةِ. ومَنْ قَرَأَ (لمَّا) بالتَّشـدِيدِ جَعَـلَ (لمَّـا) بِمعنَـى: (إلَّا)،

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٣٩١. وينظر إعراب القرآن ص٣٥١.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٩٠.

و(إنْ) بمعنَى: (ما)، وتَقدِيرُهُ: (وما كُلٌّ إلَّا جَمِيعٌ)، فَهُوَ ابتِداءٌ وخبرٌ»[١].

فِي تَحلِيلِي لهذِهِ الآيةِ الكريمةِ أُلاحِظُ أنَّ «إنْ» مخفَّفة من الثَّقِيلةِ، وحِينَ خُفِّفَتْ بَطَلَ عَملُها لأنَّها لم تَعُدْ تُشابِهُ الفِعلَ، فَجَاءَ ما بَعدَها مَرفُوعًا على الابتِداء، و«لمَّا جَمِيعٌ» خبرُهُ، و«ما» زائِدةٌ، وتقديرُهُ: لَجَمِيعٌ، وأُدخِلَتِ اللَّامُ فِي خبرِها، لِتُفرّقَ بينَها وبينَ «إنَّ» التي بِمعنى «ما»، ومَنْ قَرَأَ: (لمَّا جَمِيعٌ) بالتشدِيدِ، فمعناه: «إلَّا» و«إنَّ» بِمعنى «ما»، وتَقدِيرُهُ: وما كُلٌّ إلَّا جَمِيعٌ، فَيَكُونُ «كُلٌّ» مَرفُوعًا بِالابتِداءِ، و«جَمِيعٌ» خبرَهُ، وبَطُلَ عَمَلُ «إنْ» بِدُخُولِ «إلَّا».

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٣٩٩.

الخَاتِمةُ

وهكذا وَجَدْنا أنَّ المخالفةَ النَّحويَّةَ في حـالَتَي النَّصـبِ والرَّفـعِ في القِراءاتِ القُرآنيَّة إنَّما تؤدِّي معنًى آخرَ إلَى جانبِ المعنى الأوَّل الَّذِي بُنِي علَيهِ حُكـمٌ نَحـويٌّ، وأيضًـا تُعـدُّ المُخَالفَـاتُ النَّحويَّـة إحدَى وَسائِلِ تماسُكِ النَّصِّ الُّلغويِّ، ولا سيما فِي تَغايُرِ الأَسمـاءِ والأفعالِ والحُروفِ فَيُبْنَى علَى ذلِكَ رأيٌّ نحويٌّ مُغـايرٌ لمـا سَـبَقَهُ تبعًا لِصِحَّةِ المعنَى، وبناء علَى أوجُهِ القِراءةِ الوارِدةِ.

كما أنَّ المخالفة النَّحويَّـة أيضًـا ضَـربٌ مِـن التنـوُّعِ الأُسـلُوبِيِّ المرتَبِطِ أصلًا بالتحلِيلِ اللُّغويِّ، وهذا هو التَّحوُّلُ مـن صِـيغةٍ إلى صِيغةٍ في التركيبِ، وقد تَظهَرُ هذِهِ الصِّيَغُ علَى المُستوياتِ اللُّغويَّةِ كافَّة: المستوى الصَّـوتي للـهجاتِ العربيَّـة، والمسـتوى النَّحـوي والصرفيّ والدلاليّ، ووجدْنا ذلِكَ مُنسَجِمًا مع النَّظمِ القُرآنِيِّ.

ورَأَيْنا أنَّ المخالفةَ النحويَّة أيضًا مَظهَرٌ مِن مَظاهِرِ الثَّراءِ والتنوُّعِ في أسالِيبِ العربيَّةِ، وهذِهِ نَظـرةٌ دِلاليَّـة فِـي حَقِيقتِهـا، فَحُـرُوفُ المعانِي ظاهِرةٌ أسلُوبيَّة، والظَّواهِرُ الأسلُوبِيَّةُ مُتعَدِّدةُ التَّأثِيرِ دائِمًا، فَالوَسِيلةُ الواحِدةُ يُمكِـنُ أنْ تُـؤدِّي إلَـى نتـائِجَ مُختلِفـةٍ وتَـأثِيراتٍ مُتبَاينةٍ.

أهمُّ النتائج :

١- المخالفةُ النَّحويَّـةُ تَدُلُّ علَـى تَنـوُّعِ الأحكـامِ، واخـتِلافِ المعانِي، وأدلُّ هذِهِ الأحكـامِ مـا كـانَ علَـى الأفشَـى في اللُّغَةِ، والأَقيَسِ فِي العَرَبِيَّةِ.

٢- قَرِينةُ الإِعراب لَهَا دَورٌ أوَّلِيٌّ فِي مُراعاةِ التَّقـدِيمِ والتـأخِيرِ والحَذفِ والذِّكرِ، فكانَ تحلِيلِي لِلقِراءاتِ القرآنيَّةِ يَنـدَرجُ تَحتَ أَمْرينِ اثنَينِ: الأول: القاعِدةُ النَّحويَّة، وهـي الأثـرُ الإعرابِيُّ الَّذِي يُوجِبُهُ التقديمُ أو التأخِيرُ. والثَّانِي: تقـارُبُ المعنيينِ تَقديمًا أَو تَأخِيرًا.

٣- الدُّخُولُ إلى أعماقِ اللُّغةِ وكَشفُ أسرارِها، وهذا ما كـانَ في عرضِـي لِدراسَـةِ القِــراءاتِ القُرآنيَّــة، والشَّــواهِدِ الشِّعريَّة، مِـن أجـلِ استِنباطِ حُكـمٍ أو تَقعِيـدِ قاعِـدةٍ أو إيضاحِ مُبهَم، أو دِراسةِ غامِضٍ.

٤- الجَمعُ بينَ القِراءَتَينِ عمُومًا وخُصُوصًا يُؤدِّي إلَـى تَحـوُّلٍ تَـركِيبيٍّ يَحمِـلُ المَعنَـى إلَـى البَيـانِ والوُضُـوحِ والحكُـمِ الإعرابِيِّ.

المصادر والمراجع :

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعةِ عشر: أحمد بن محمد بن عبد الغني البنا الدِّمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٩م.

٢- الأسلوب والأسلوبيَّة: د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٢م.

٣- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بت أبي إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.

٥- البحر المحيط لأبي عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣مـ.

٦- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النشار (ت ٩٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وأحمد عيسى المعصراوي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠م.

٧- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات عبد الرحمن ابن أبي الوفا الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمود رأفت الجمال، القاهرة، دار التوفيقية للتراث، ٢٠١٠م.

٨- الحجة في القراءات السبع: للإمام ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠م-١٤١٠هـ.

٩- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٧هـ.

١٠- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

١١- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

١٢- دلائل الإعجاز: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٣- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس: تحقيق: د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٥٠.

١٤- ديون الفرزدق، همام بن غالب، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

١٥- الكتاب: لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٦- كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ضبطه وصحَّحه ورتَّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٨- الكشف عن وجوه القراءات وعِللها وحججِها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٩- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والكشف عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٠- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٢١- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٢- معاني القرآن: تأليف أبي زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ-٨٢٢م)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، ط٣، القاهرة، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٢٣- -معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السِّرِّيِّ (ت٣١١هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٢٤- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.

المصطلح الفقهي عند ابن قدامة المقدسي

في كتابه (المغني) - دراسة لغوية

د.ضياء حسن محمّد الجبوري- العراق

- ماجستير في اللغة العربية وآدابها من كلية التربية بجامعة الموصل في (اللغة) عام ٢٠٠٣م.
- دكتوراه في اللغة العربية وآدابه من كلية الآداب بجامعة الموصل في (اللغة والنّحو) عام ٢٠١٤م.
- يعمل حاليًّا معاون مدير الوقف السُّنِّي في قضاء الشرقاط بمدينة تكريت، ومدير وحدة البحوث والدّراسات فيها إلى أحداث العاشر من حزيران ٢٠١٤م.

الملخص

يسعى هذا البحثُ إلى إبرازِ جهودِ ابنِ قدامةَ المقدسيِّ (٦٢٠هـ) في تفسيرِ المصطلحاتِ الفقهيَّةِ التي سُمِّيت بها الأبوابُ الفقهيَّة. ويحاولُ دراسةَ تلك المصطلحاتِ دراسةً لغويةً باستجلاءِ دلالاتِها اللغويةِ وأصولِها، والبحثِ في أبنيتِها، وما يترتبُ على تلك البنيةِ من دلالات. فتناولت الدراسةُ بيانَ منهجِ ابنِ قدامةِ في تفسيرِ الألفاظِ ومصادرِ توثيقِ اللغةِ عنده، وكذلك مسائلَ الدلالةِ، ومسائلَ الصرفِ، والاشتقاق، من التي درسها ابن قدامةَ.

وتعدُّ الكتبُ الفقهيَّةُ من المراجعِ الغنيَّةِ بالدراساتِ اللغويةِ؛ لما قدّمَ فيها فقهاؤنا من الدراساتِ المفيدةِ، والتحقيقاتِ الدقيقة؛ لرفدِ المسلمِ بكلِّ ما يزيدُ من الجانبِ المعرفيِّ لديه، في سبيلِ معرفةِ الأحكامِ الشرعيَّةِ، وفهمِها وتلقِّيها على أحسنِ وجهٍ وأبينِه. ومن هذه المراجعِ كتابُ (المغني) للإمام موفَّقِ الدينِ ابنِ قدامةَ عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسيّ (٦٢٠هـ).

Abstract

This research seeks to show the effects of İbn Qudaamah Al magdisi (220AH) in interpretation of the jurisprudential terms which were named the jurisprudential doors. It tries to study these terms a linguistic study by exploring its linguistic significances and origins, and searching in its structures and the consequent significances of that structure.

The study seeked to show Ibn Qudaamah approach in the interpretation of the pronunciation and language resources which have been documented by him. Also the semantic, grammar and derivation matter which has been studied by him. The jurisprudential books consider one of the rich references for the liguistic studies ; because our scholars have presented useful studies and accurative investigations in order to give the Muslim people all what they need to raise their cognitive side , and to know the legal rules and understand and receive it in a best way and structure. One of these references is (Al maghni) book for Imam Muwafaq Al Deen İbn Qudaamah Abdullah Bin Ahmad Bin muhammed Al Magdisi.(620AH).

المقدمة

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين، والصــلاةُ والســلامُ علــى ســيِّدِ المرسلين، وعلى آله وصحابتِه أجمعـين. وبعـدُ فـإنَّ الباحـثَ في الكتبِ الفقهيَّةِ يجدُ مباحثَ لغويةً تحتاجُ إلى دراسة؛ لما فيهـا مـن الوقفاتِ المفيدةِ، والتفصيلاتِ النافعة. ومن الكتب الفقهيَّـةِ الـتي تستحقُّ الدراسةَ كتابُ (المغني) في الفقـهِ الحنبلـيِّ للإمـامِ موفَّـقِ الدينِ عبدِ اللهِ بن أحمد بن محمدٍ المقدسيِّ، المعروفِ بابنِ قدامةَ المقدسيِّ (٦٢٠هـ). فالكتابُ من المراجعِ الفقهيَّةِ الكـبيرةِ، الـتي تُصَـنَّفُ في مجـالِ الفقـهِ المقـارنِ. ويُعـدُّ مـن كتـبِ المسـلمين المشهورةِ التي إذا عُدَّت كان المغني من بينها.

وقد رأيتُ ابنَ قدامةَ يولي المصطلحاتِ الفقهيَّةَ اهتمامًا كـبيرًا، فرأيتُ أنْ أقصرَ الدراسةَ على المصطلحاتِ الفقهيَّةِ الـتي وسمـتْ بها الأبوابُ الفقهيَّة. وتنوعت جهودُ ابنِ قدامةَ اللغويةُ في المغني، فنجدُه أحيانًا يُفسِّرُ الألفاظَ ويُبيِّنُ الدلالاتِ اللغويةَ، وقد يُشيرُ إلى العلاقـةِ بـين الدلالـةِ اللغويـةِ والدلالـةِ الشـرعيةِ في عـددٍ مـن المواضع، ويذكرُ أصلَ اشتقاقِ اللفـظِ في بعـضِ المواضـع. كمـا حوى المغني العديدَ من المسائلِ الصـرفيةِ الـتي بينَّهـا ابـنُ قدامـةَ وأفادَ منها، كما سيأتي بيانُه.

حاولَ البحثُ أنْ يُعالجَ قضيتينِ، الأولى إظهارُ جهودِ ابنِ قدامةَ اللغويةِ، والثانيةُ دراسةُ المصـطلحِ الفقهـيِّ دراسـةً لغويـة. وكـان

المنهجُ المتَّبَعُ في الدراسةِ وصفيًّا تحليليًّا، يصفُ المسائلَ والأقوالَ، ثمَّ يُحاولُ أنْ يُحلِّلَها.

وقد قسمتُ البحثَ إلى أربعةِ مباحثَ، خُصِّصَ الأولُ منها لبيانِ منهجِ ابنِ قدامةَ في دراسةِ المسائلِ اللغويةِ، وكذلك بيانِ مصادرِ توثيقِ اللغةِ عند ابنَ قدامة. وأمَّا المبحثُ الثاني فكان لمسائلِ الصرف، وقد عرضنا فيه لعددٍ من الصيغِ الصرفيةِ، وبيانِ الجموعِ. وخُصِّصَ المبحثَ الثالثُ لمسائلِ الدلالةِ، واختصَّ بدراسةِ دلالةِ الألفاظِ. وكان المبحثُ الرابعُ لمسائلِ الاشتقاقِ التي ذكرَها ابنُ قدامة. ثمَّ خُتِمَ البحثُ بعددٍ من النتائجِ التي وصل إليها.

المبحث الأول: منهجه ومصادر توثيقه للغة

سأبيِّنُ في هذا المبحثِ -إن شاءَ اللهُ- عددا من السماتِ الواضحةِ في منهجِ ابنِ قدامةَ في دراستِه للقضايا اللغويةِ التي يتناولُها. وأبيِّنُ كذلك مصادرَ توثيقِه للآراءِ اللغويةِ التي تبناها، وترجيحاتِه اللغويةِ التي التزمها. وهذا يتطلبُ أنْ نقسمَ المبحثَ إلى مطلبين، يكون الأولُ لمنهجِه في دراسة القضايا اللغوية، ويكون الثاني لمصادرِ توثيقِه للغة.

المطلب الأول: منهجه

لكلِّ باحثٍ منهجٌ يتَّضحُ من خلالِ قراءةِ نصوصِه، والنظرِ في دراساتِه للقضايا اللغويةِ التي يبحثها. وكان من منهجِ ابنِ قدامةَ أنَّه يستفتحُ غالبَ الأبوابِ الفقهيةِ بتعريفاتٍ لغويةٍ للمصطلحاتِ التي يدرسُها، وتفسيراتٍ توضحُ دلالةَ تلك المصطلحاتِ. ونجدُ لذلك أمثلةً كثيرةً في كتابه، فقد عمل على ذلك في أكثرَ من خمسين بابا من الأبوابِ الفقهيةِ التي في كتابِه. فمن ذلك قولُه في بابِ الطهارةِ: (وَالطَّهَارَةُ فِي اللُّغَةِ: النَّزَاهَةُ عَنْ الأَقْذَارِ)[1]. فصدَّرَ البابَ بالمعنى اللغويِّ للمصطلحِ الفقهيِّ؛ افتتاحًا بما يتضحُ به اسمُ البابِ، وتيسيرًا للقارئ والمتعلِّمِ في تصور هذا البابِ وما سيندرجُ تحته من المسائلِ.

وفي بابِ الصلاةِ كذلك افتتحَ البابَ ببيانِ دلالةِ اللفظِ في اللغةِ قبلَ الكلامِ على أيِّ أمرٍ آخر، فجاء فيه: (الصَّلاةُ فِي اللُّغَةِ

(١) المغني ١/٧ – ٨.

الدُّعَاءُ)[1]. وقد فعل ذلك في بابِ الصيامِ فقال: (الصِّيَامُ فِي اللُّغَةِ: الإِمْسَاكُ)[2]. وفي بابِ الحجِّ أيضا، فقال: (الحَجُّ فِي اللُّغَةِ: القَصْدُ)[3]. وفي باب الحجرِ كذلك، فقالَ: (الحَجْرُ؛ فِي اللُّغَة: المَنْعُ وَالتَّضْيِيقُ)[4].

ويبدو أنَّ هذا منهجٌ التزم به كثيرٌ من الفقهاءِ على اختلافِ مذاهبِهم، فحين نطالعُ كتابا في الفقهِ الشافعيِّ أو في الفقهِ الحنبليِّ أو غيرِهما نجدُ فواتحَ الأبوابِ الفقهيةِ قد صُدِّرتْ بالدلالاتِ اللغويةِ للمصطلحاتِ الفقهيةِ التي سُمّيت بها تلك الأبواب. والسببُ في ذلك واضحٌ وهو التيسيرُ على القارئ والمتعلّم ببيانِ دلالةِ المصطلحِ الفقهيِّ في اللغةِ، وفهمِ معناه؛ ليتصوَّرَ القارئُ -بعدها- المفاهيمَ التي ستنضوي تحت هذا المصطلح. وهذا يسهمُ كثيرا في بناءِ الجانبِ المعرفيِّ لدى المسلمِ، فهو يتعرَّفُ على المعنى اللغويِّ لهذا المصطلحِ، ثمَّ ينتقلُ إلى التعرّفِ على المفهومِ الشرعيِّ، ثمَّ تأتي المسائلُ الفقهيةُ وأدلَّتُها ومناقشةُ الأقوال والترجيحات.

وهذه سمةٌ أخرى من سماتِ منهجِ ابنِ قدامةَ في دراسةِ المصطلحِ الفقهيِّ، فحين يذكرُ الدلالةَ اللغويةَ للمصطلحِ يُردفُها بالدلالةِ الشرعيةِ له، وهذا يعني أنَّه يحاولُ وضعَ يدِ القارئِ والمتعلِّمِ على العلاقةِ بين التعريفِ اللغويِّ والتعريفِ الشرعيِّ،

(١) م، ن ١/٢٦٧.
(٢) م، ن ٣/١٠٤.
(٣) م، ن ٣/٢١٣.
(٤) م، ن ٤/٣٤٣.

ومعاينةِ الرابطِ بينَهما. ويتجلَّى ذلك في أبوابٍ عديدةٍ من أبوابِ الكتاب، فمن ذلك قولُه في بابِ الإيلاءِ: (الإِيلاءُ فِي اللُّغَةِ: الحَلِفُ. يُقَالُ: آلَى يُولِي إيلاءً وَأَلِيَّةً... فَأَمَّا الإِيلاءُ فِي الشَّرْعِ، فَهُوَ الحَلِفُ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ المَرْأَةِ)(١). فذكرَ الدلالةَ الشرعيةَ لمصطلحِ الإيلاءِ عقبَ الدلالةِ اللغويةِ؛ لأنَّ الإيلاءَ إذا أُطلقَ في الشرعِ أُريدَ به: الحَلِفُ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ المَرْأَةِ.

وفي بابِ الدَّعَاوى كذلك ذكرَ الدلالةَ اللغويةَ ثمَّ ذكرَ بعدَها الدلالةَ الشرعيةَ مباشرةً. قال: ([كِتَاب الدَّعَاوَى وَالبَيِّنَاتِ]: الدَّعْوَى فِي اللُّغَةِ: إضَافَةُ الإِنْسَانِ إلَى نَفْسِهِ شَيْئًا، مِلكًا، أَوْ اسْتِحْقَاقًا، أَوْ صَفْقَةً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَهِيَ فِي الشَّرْعِ: إضَافَتُهُ إلَى نَفْسِهِ اسْتِحْقَاقَ شَيْءٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ، أَوْ فِي ذِمَّتِهِ)(٢).

وقد تكرَّر الأمرُ في بابِ العتقِ فقالَ ابنُ قدامةَ: ([كِتَاب العِتْقِ]: العِتْقُ فِي اللُّغَةِ: الخُلُوصُ. وَمِنْهُ عَتَاقُ الخَيْلِ وَعِتَاقُ الطَّيْرِ، أَيْ خَالِصَتُهَا، وَسُمِّيَ البَيْتُ الحَرَامُ عَتِيقًا؛ لِخُلُوصِهِ مِنْ أَيْدِي الجَبَابِرَةِ. وَهُوَ فِي الشَّرْعِ تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ وَتَخْلِيصُهَا مِنْ الرِّقِّ. يُقَالُ: عَتَقَ العَبْدُ، وَأَعْتَقْته أَنَا، وَهُوَ عَتِيقٌ، وَمُعْتَقٌ)(٣).

ومن سماتِ منهجِ ابنِ قدامةِ التي تجلّت من استقراءِ الأبوابِ الفقهيةِ في الكتابِ الاكتفاءُ بالتعريفِ الشرعيِّ في مقدماتِ بعضِ الأبوابِ. ولعلَّ وضوحَ المعنى هو الذي منعَ إيرادَ الدلالةِ اللغويةِ

(١) م، ن ٧/٥٣٦.
(٢) م، ن ١٠/٢٤٢.
(٣) م، ن ١٠/٢٩٠ – ٢٩١.

للمصطلحِ الفقهيِّ، فمظنَّةُ عدمِ الفهمِ واكتمالِ التصوّرِ هي التي استحضرت الدلالةَ اللغويةَ. فحين يزول هذا الظنُّ في بعضِ المواضعِ يستدعي الاكتفاءَ بالدلالةِ الشرعية عند الفقيه.

ومن أمثلةِ ذلك قولُه في بابِ الجراحِ: (وَالجِنَايَةُ: كُلُّ فِعْلِ عُدْوَانٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ)[1]. فاقتصرَ على التعريفِ الشرعيِّ لأنّه لا يختلفُ عن التعريفِ اللغويِّ. قال ابنُ فارس: ((جَنَي) الجِيمُ وَالنُّونُ وَاليَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَخْذُ الثَّمَرَةِ مِنْ شَجَرِهَا، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ، ... وَمِنَ المَحْمُولِ عَلَيْهِ: جَنَيْتُ الجِنَايَةَ أَجْنِيهَا))[2].

وكذلك فعلَ في بابِ الغَصْبِ، فقال: (الغَصْبُ: هُوَ الاسْتِيلاءُ عَلَى مَالِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ)[3]. وهذا هو التفسيرُ اللغويُّ للغصبِ الذي يتبادرُ للذهنِ، وهو في اللغةِ: أخذُ الشيءِ ظلما[4].

وفي بابِ المرتدِّ كذلك ذكرَ التعريفَ الشرعيَّ ولم يذكر الدلالةَ اللغويةَ للمصطلحِ، فقالَ: (المُرْتَدُّ: هُوَ الرَّاجِعُ عَنْ دِينِ الإِسْلامِ إِلَى الكُفْرِ)[5]. والمرتدُّ في اللغةِ: الراجعُ؛ ولهذا انتفت الحاجةُ إلى ذكرِ الدلالةِ اللغويةِ في هذه الأبوابِ.

المطلب الثاني: مصادر توثيقه للغة

تنوعت مصادرُ توثيقِ الآراءِ اللغويةِ والترجيحاتِ التي تبناها ابنُ قدامةَ في دراستِه للمصطلحِ الفقهيِّ، فكان -أحيانا- يستدلُّ

(١) م، ن ٨/٢٥٩.
(٢) مقاييس اللغة ١/٤٨٢، مادة (جني).
(٣) المغني ٥/١٧٧.
(٤) الصحاح، الجوهري ١/١٩٤، مادة (غصب).
(٥) المغني ٩/٣.

بالقرآنِ الكريمِ على توثيقِ المعنى اللغويِّ للمصطلحِ الفقهيَّ، ونجدُه يستدلُّ بالحديثِ النبويِّ في بعضِ المواطن. وأحيانا نجدُه يستشهدُ بكلامِ العربِ بالشعرِ منه، وأحيانا يوثِّقُ الآراءَ بنصوصِ اللغويين.

فمن أمثلةِ الاستدلال بالقرآن الكريمِ قولُه في باب الأذانِ: (الأَذَانُ إعْلامٌ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ. وَالأَصْلُ فِي الأَذَانِ الإعْلامُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٣] أَيْ: إعْلامٌ)(١). فاستدلَّ بالقرآن على أنَّ الأذانَ يعني الإعلام، ثمَّ فسَّرَ الآية.

ومنها أيضا: (الصِّيَامُ فِي اللُّغَةِ: الإِمْسَاكُ، يُقَالُ: صَامَ النَّهَارُ. إذَا وَقَفَ سَيْرُ الشَّمْسِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إخْبَارًا عَنْ مَرْيَمَ: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]. أَيْ صَمْتًا؛ لأَنَّهُ إمْسَاكٌ عَنْ الكَلامِ)(٢).

وقولُه في باب الحَجرِ أيضا: (الحَجْرُ؛ فِي اللُّغَةِ: المَنْعُ وَالتَّضْيِيقُ. وَمِنْهُ سُمِّيَ الحَرَامُ حِجْرًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢])(٣). وكان هذا المنهجُ متبعا عند ابنِ قدامةَ في فواتحِ الأبوابِ إن وجدَ في القرآنِ ما يدلُّ على معنى المصطلحِ الفقهيِّ الذي هو بصددِ توضيحه وبيانِ معناه.

وأمَّا استدلالُه بالحديثِ النبويِّ فقد كان قليلا، فيستدلُّ -أحيانا- بآي من القرآنِ الكريمِ ثمَّ يُتْبِعُ ذلك بحديثٍ نبويٍّ إن وجد. وقد يتفرَّدُ الحديثُ النبويُّ بالدلالةِ في بعضِ المواطنِ حين لا يوجدُ دليلٌ من القرآنِ.

---

(١) م، ن ١/٢٩٢.

(٢) م، ن ٣/١٠٤.

(٣) م، ن ٤/٣٤٣.

ومن أمثلةِ الاستدلال بالقرآن والحديثِ في الموضع نفسه قولُه في باب الصلاةِ: (الصَّلاةُ فِي اللُّغَةِ الدُّعَاءُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أَيْ ادْعُ لَهُمْ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ»[(١)])[(٢)]. وقولُه ﷺ: «وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ»، أي: فليدعُ لصاحبِ الدعوةِ إذ لم يستطعْ أن يطعمَ معهم.

ومن أمثلةِ الاستدلال بالحديثِ وحده ما جاء في باب المفلس، قال: (الْمُفْلِسُ هُوَ الَّذِي لا مَالَ لَهُ، وَلا مَا يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - لأَصْحَابِهِ: «أَتَدْرُونَ مَنْ الْمُفْلِسُ؟». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لا دِرْهَمَ لَهُ وَلا مَتَاعَ ...[(٣)])[(٤)].

وفي بابِ الوقفِ كذلك استدلَّ بالحديثِ على إثباتِ معنى المصطلح، فقال: (الْوُقُوفُ: جَمْعُ وَقْفٍ، يُقَالُ مِنْهُ: وَقَفْت وَقْفًا...، وَيُقَالُ: حَبَسْت وَأَحْبَسْت. وَبِهِ جَاءَ الْحَدِيثُ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْت بِهَا»[(٥)])[(٦)].

ونجدُه في بعضِ المواضعِ يستشهدُ بشعرِ العرب، وأحيانا يستشهدُ بنصوصٍ لبعضِ اللغويين. وقد جمعَ ابنُ قدامةَ مصادرَ التوثيقِ ثلاثتَها في بابِ الصلاةِ، فقال: (الصَّلاةُ فِي اللُّغَةِ الدُّعَاءُ،

(١) رواه مسلم (١٤١٣).
(٢) المغني ١/٢٦٧.
(٣) رواه مسلم (٢٥٨١).
(٤) المغني ٤/٣٠٦.
(٥) رواه البخاري (٢٧٣٧).
(٦) المغني ٦/٣.

قَالَ اللَّـهُ تَعَـالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ﴾ [التوبـة: ١٠٣] أَيْ ادْعُ لَهُمْ، وَقَالَ النَّبِـيُّ -صَـلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ-: «إِذَا دُعِـيَ أَحَـدُكُمْ فَلْيُجِـبْ، فَـإِنْ كَـانَ مُفْطِـرًا فَلْـيَطْعَمْ، وَإِنْ كَـانَ صَـائِمًا فَلْيُصَلِّ». وَقَالَ الشَّاعِرُ[1]:

تَقُـولُ بِنْتِـي وَقَـدْ قَرَّبْـتُ مُـرْتَحِلا

يَا رَبِّ جَنِّبْ أَبِي الأَوْصَابَ وَالوَجَعَا

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَـلَّيْتِ فَاغْتَمِضِـي

نَوْمًا فَإِنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْـطَجَعَا)[2]

وفي بابِ الحجِّ استشهدَ ابن قدامةَ بنصٍّ للخليـلِ، وببيـتٍ مـن الشعرِ، فقال: (الحَجُّ فِي اللُّغَةِ: القَصْدُ. وَعَنِ الخَلِيلِ، قَالَ: الحَجُّ كَثْرَةُ القَصْدِ إلَى مَنْ تُعَظِّمُهُ. قَالَ الشَّاعِرُ[3]:

وَأَشْـهَدَ مِـنْ عَـوْفٍ حُـؤُولا كَـثِيرَةً

يَحُجُّونَ سَبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَـرَا)[4]

---

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس، والأبيات من قصيدة له يمدح فيها هَوذَةَ بنَ عليٍّ الحَنَفيَّ، والبيتان اللذان ذكرهما ابن قدامةَ ليسا على الترتيب كما في الديوان (١٠١-١٠٢)، فبينهما بيتان، والأبيات جاءت هكذا:

تقـولُ بـنتي، وقـد قرّبـتُ مـرتحلا	يا ربّ جنّبْ أبي الأوصـابَ والوجعـا
واستشفعتْ من سراةِ الحيّ ذا شـرفٍ،	فَقَـدْ عَصَـاها أبُوهـا وَالّـذي شَـفعَا
مَهْـلا بُـنيَّ، فَـإنّ المَـرْءَ يَبْعَثُـهُ	هـمٌّ، إذا خـالطَ الحَيْـزُومَ وَالضِّـلَعَا
عليـكِ مثلُ الـذي صـلّيتِ فاغتمضـي	يومًـا فـإنّ لجنـبِ المـرءِ مُضْـطَجَعَا

(٢) المغني ١/ ٢٦٧.

(٣) هو المُخَبَّل السعدي، والبيت في لسان العرب ١/ ٤٥٧، (سبب).

(٤) المغني ٣/ ٢١٣.

وفي بابِ الرهنِ أيضا استشهدَ ببيتٍ من الشعرِ بعد استدلالِه بالقرآنِ الكريمِ، فقال: (الرَّهْنُ فِي اللُّغَةِ: الثُّبُوتُ وَالدَّوَامُ... وَقِيلَ: هُوَ مِن الحَبْسِ... وَقَالَ الشَّاعِرُ[1]:

وَفَارَقَتْكَ بِرَهْنٍ، لا فِكَاكَ لَهُ
يَوْمَ الوَدَاعِ، فَأَضْحَى[2] الرَّهْنُ قَدْ غَلِقَا

شَبَّهَ لُزُومَ قَلبِهِ لَهَا، وَاحْتِبَاسَهُ عِنْدَهَا، لِشِدَّةِ وَجْدِهِ بِهَا، بِالرَّهْنِ الَّذِي يَلزَمُهُ المُرْتَهِنُ، فَيُبْقِيه عِنْدَهُ، وَلا يُفَارِقُهُ)[3].

المبحث الثاني: مسائل الصرف

أفادَ ابنُ قدامةَ من علمِ الصرفِ في تفسيرِ العديدِ من المصطلحاتِ الفقهيةِ التي درسها في مقدماتِ الأبوابِ، فكان يحلِّلُ بعض المصطلحاتِ ويذكرُ أوزانَها الصرفيةَ، وفي مواطنَ أخرى يذكرُ الصيغةَ الصرفيةَ للمصطلحِ الفقهيِّ الذي هو بصددِ بيانِ معناه.

لقد تنوعت المسائلُ الصرفيةُ التي أوردَها ابنُ قدامةَ، فمنها ما ذكر فيها الصيغةَ الصرفيةَ للإفادةِ منها في بيانِ معنى المصطلحِ. وهذه أكثرُ المسائلِ التي وردت في كتابِه. ومنها ما ذكرَ فيها الجمعَ والمفردَ للمصطلحِ الفقهيِّ. ومنها ما وقف عندها وناقشَ ورجّح، وردَّ على بعضِ الأقوالِ. وسيأتي بيانُ ذلك.

(١) هو زهير بن أبي سلمى، والبت من قصيدةٍ له يمدحُ بها هرمَ بن سنان، والبيت المذكور جاء ترتيبه الثاني في القصيدة، ديوانه ٧٢.

(٢) في الديوان: فأمسى.

(٣) المغني ٤/٢٤٥.

المطلب الأول : الصيغ الصرفية

بيّنَ ابنُ قدامةَ العديدَ من الصيغِ الصرفيةِ للمصطلحاتِ الفقهيةِ، فكان يذكرُ الصيغةَ الصرفيةَ للمصطلحِ لبيانِ دلالتِه وتوضيحِ معناه، فأعانه ذلك التحليلُ على البيانِ والتوضيحِ المطلوبين في فواتحِ الأبوابِ الفقهية.

قالَ ابنُ قدامةَ في بابِ اللقيطِ: (وَهُوَ الطِّفْلُ الْمَنْبُوذُ. وَاللَّقِيطُ بِمَعْنَى الْمَلْقُوطِ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، كَقَوْلِهِمْ: قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ وَطَرِيحٌ)[١]. فبيَّنَ دلالةَ هذا المصطلحِ الفقهيِّ ثمَّ حلَّلَه وبيَّنَ وزنَه الصرفيَّ.

واللقيطُ على وزنِ فعيلِ الذي بمعنى مفعول. قالَ الأزهريُّ: (وَأما الصبيُّ المنبوذُ يَجِدُهُ إنْسَانٌ، فَهو اللَّقِيطُ عندَ العَرَبِ، فَعِيل، بِمَعْنى مفْعُول)[٢]. وقد جاء اسمُ المفعولِ في العربيةِ على وزنِ فعيلٍ، كقتيلٍ بمعنى مقتولٍ، وجريحٍ بمعنى مجروحٍ[٣]. جاء في شرحِ التسهيلِ لابنِ مالكٍ: (وقد ينوب عن مفعول فِعْل أو فَعْل أو فُعْلة أو فعيل، وهو مع كثرته مقصور على السماع. وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل. وقد يصاغ بقصد المفعولية من أفعل)[٤].

(١) المغني ١١٢/٦.

(٢) تهذيب اللغة ١٦/٩، مادة (لقط).

(٣) ينظر: همع الهوامع، السيوطي ٣٢٨/٣.

(٤) شرح التسهيل ٨٧/٣.

وهذه الصيغة (فعيل) تؤدي ما يؤديه اسمُ المفعولِ في الدلالةِ على الذاتِ والمعنى[1]. فجريحٌ تدلُّ على الذاتِ وعلى المعنى وهو الجرح. وكذلك لقيط تدلُّ على الذاتِ وعلى المعنى.

وفي بابِ المساقاةِ قالَ ابنُ قدامةَ: (المُسَاقَاةُ: أَنْ يَدْفَعَ الرَّجُلُ شَجَرَهُ إِلَى آخَرَ، لِيَقُومَ بِسَقْيِهِ، وَعَمَلِ سَائِرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ لَهُ مِنْ ثَمَرِهِ. وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مُسَاقَاةً لأَنَّهَا مُفَاعَلَةٌ مِنْ السَّقْيِ؛ لأَنَّ أَهْلَ الحِجَازِ أَكْثَرُ حَاجَةِ شَجَرِهِمْ إِلَى السَّقْيِ، لأَنَّهُمْ يَسْتَقُونَ مِنْ الآبَارِ، فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ)[2].

ففسَّرَ المُساقاةَ بأنَّها دفعُ الرجلِ شجرَه أو زرعَه إلى رجلٍ آخرَ؛ ليَسقيَه ويقومَ على شؤونه لقاءَ أجرٍ معيَّنٍ من الثمرِ. وهذا في عرفِ الفقهاءِ. ثمَّ بيَّن سببَ التسميةِ بذلك فقال: وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مُسَاقَاةً لأَنَّهَا مُفَاعَلَةٌ مِنْ السَّقْيِ.

ومفاعلةٌ مصدرُ للفعلِ المزيدِ فاعَلَ، مثل شاركَ مشاركةً وقاتلَ مقاتلةً، قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: (وأمَّا (فاعلتُ) فمصدره اللازمُ لَهُ مُفَاعلةٌ، وذلكَ نحو: قَاتلتُهُ مُقَاتَلَةً وشَاتمتُهُ مُشَاتمة)[3]. وجاءَ في شرحِ ابنِ عقيلٍ: (كلُّ فِعْلٍ على وزنِ فاعَلَ فمصدرُه الفِعَالُ والمُفَاعَلَةُ نحو ضارَبَ ضِرابا ومُضَارَبَةً وقاتَلَ قِتالا ومُقَاتَلَةً وخاصَمَ خِصاما ومُخَاصَمَةً)[4].

(١) النحو الوافي، عباس حسن ٣/٢٧٣. بتصرف.
(٢) المغني ٥/٢٩٠.
(٣) الأصول في النحو ٣/١١٥ – ١١٦.
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/١٣١.

والمُفاعلةُ مصدرُ الفعلِ فاعَلَ، ومن دلالةِ فاعَلَ في اللغةِ المشاركةِ[(١)]، أي مشاركةِ فاعلينِ أو أكثرَ في فعلٍ واحدٍ، نحو شاركتُه وضاربتُه، مشاركةً ومضاربةً. فالذي يقومُ بالفعلِ فاعلان. وله معانٍ أخرى منها الاستغناءُ به عن مجرّدِه نحو: ناولَ يناولُ، ومنها جعل الفاعلِ مفعولاً والمفعولِ فاعلا، نحو: كارمني يكارمني فكرمتُه، ومنها مجيئُه بمعنى أفعل، نحو: شارفَ يشارفُ أي: أشرف[(٢)]. قالَ ابنُ عُثيمين: (قوله: (باب المساقاة) أصل المساقاة مساقيَة، لكن تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فهي مفاعلة، والمفاعلة لا تكون غالبًا إلا من طرفين)[(٣)].

وهذه التسميةُ موفّقةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ، واختيارُها دقيقٌ، فحين يدفعُ الرجلُ شجرَه أو زرعَه إلى آخرَ ليَسقيَه ويقومَ عليه بأجرةٍ معينةٍ تكون هذه مشاركةً، فالأولُ صاحبُ الأرضِ والزرعِ وآلةِ السقيِّ، والثاني صاحبُ العملِ في المزرعةِ والقيامِ بالسقيِّ ونحوِه. فناسبَ أنْ تُسمَّى مساقاةً.

ونجدُه قد توسَّعَ قليلًا في بابِ الوديعةِ فقالَ: (الوَدِيعَةُ فَعِيلَةٌ، مِنْ وَدَعَ الشَّيْءَ: إذَا تَرَكَهُ، أَيْ هِيَ مَتْرُوكَةٌ عِنْدَ المُودَعِ. وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ السُّكُونِ. يُقَالُ: وَدَعَ، يَدَعُ. فَكَأَنَّهَا سَاكِنَةٌ عِنْدَ المُودَعِ. مُسْتَقِرَّةٌ. وَقِيلَ: هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ الخَفْضِ وَالدَّعَةِ، فَكَأَنَّهَا فِي دَعَةٍ عِنْدَ المُودَعِ)[(٤)].

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣٩/٤.
(٢) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي ٣٩٥.
(٣) الشرح الممتع ٤٤٤/٩.
(٤) المغني ٤٣٦/٦.

فحين فَسَّرَ المصطلحَ الفقهيَّ صَدَّرَ كلامَه ببيانِ الصيغةِ الصرفيةِ لذلك المصطلحِ، ثمَّ ذكرَ الدلالةَ اللغويةَ وأصلَ اشتقاقِ هذا المصطلح. فذكر أنَّه من الفعلِ (ودعَ)، وودَعَ الشيءَ: تركَه، ثمَّ قالَ: أي هي متروكةٌ عند المُودَعِ. وبالنظرِ إلى نصِّ ابنِ قدامةَ يتبيَّنُ أنَّه أرادَ أنَّ وزنَ (الوديعة) فعيلةٌ بمعنى مفعولةٍ، بدلالةِ قولِه: هي متروكةٌ. وفَعيلةٌ إمَّا أنْ تكونَ بمعنى فاعلٍ أو مفعولٍ، كما هو معروف في العربية.

جاء في جمهرةِ اللغةِ: (وأودعتُه شَيْئا أودِعه إيداعًا، فَأَنت مُودِعٌ، وَالشَّيء بِعَيْنه مُودَعٌ، ويسمّى الشَّيءُ المُودَعُ: الوَدِيعَة)[1]. فالمُودَعُ اسمٌ مفعولٌ من الفعلِ أَودَعَ الرباعيِّ، ويُسمَّى وديعةً. قالَ البعليُّ: (الوديعَةُ: فعيلة بمعنى مفعولة، من الودع، وهو: الترك)[2].

إنَّ صيغةَ فعيلٍ إذا لحقتها التاءُ انتقلَت من دلالتِها على الوصفيةِ إلى الدلالةِ على الاسمية، فالذبيحةُ تدلُّ على ما أُعدَّ للذبحِ، وليس فيها دلالةُ الوصفِ والحدثِ، وكذلك النطيحة[3]. قالَ الرضيُّ: «وإنَّما قلنا انتقلت إلى الاسميةِ؛ لأنَّ الذبيحةَ ليست بمعنى المذبوحِ فقط حتى يقعَ على كلِّ مذبوحٍ، كالمضروبِ الذي يقعُ على كلِّ مَن يقعُ عليه الضربِ، بل الذبيحةُ مختصٌّ بما يصلحُ

(١) جمهرة اللغة ٢/٦٦٧. مادة (ودع).

(٢) المطلع على ألفاظ المقنع ٣٣٧.

(٣) ينظر: كتاب (تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك) للسيوطي -٩١١هـ- دراسة لغوية، مخطوطة للباحث ١٩٤.

للذَّبحِ، ويُعَدُّ له من النَّعَم»[١]. وعلى هذا فليس كلُّ متروكٍ وديعةً، إنَّما الوديعةُ تطلقُ على الذي يُخَصُّ بالإيداعِ والحفظِ.

فرَّقَ ابنُ قدامةَ في الكلامِ على مصطلحِ (الطهور) بين ما فُتحَ أوَّلُه وما ضُمَّ أوَّلُه فقال: (وَالطُّهُورُ - بِضَمِّ الطَّاءِ -: المَصْدَرُ، قَالَهُ اليَزِيدِيُّ وَالطَّهُورُ - بِالفَتْحِ - مِنْ الأَسْمَاءِ المُتَعَدِّيَةِ، وَهُوَ الَّذِي يُطَهِّرُ غَيْرَهُ، مِثْلُ الغَسُولِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ)[٢]. فاستطردَ فذكرَ الطَّهُورَ بفتحِ الطاءِ، وفسَّرَه بأنَّه ما يُغسلُ به. قالَ الرضيُّ: (ويجيءُ الفَعول لما يُفعلُ به الشيء، كالوَجُور لما يوجر به، وكذا النَّقُوع والقَيُوء). والوَجورُ: الدواء يوجَرُ في وسط الفم[٣]. والنَّقوعُ: ما يُنْقَعُ في الماءِ من الليلِ لدواءٍ أو نبيذ[٤]. والقَيوءُ: الدواءُ الذى يُشرب للقيء[٥].

وصيغةُ (فَعُول) اختلفَ فيها النحويون، فيرى الكوفيّون أنَّ ما جاءَ على ذلك الوزنِ أسماءٌ، ولم تأتِ المصادرُ على (فَعول) وإنْ أتى فهو نادر، ولم يجئْ عن العربِ إلا (القَبول)[٦]. جاءَ في الفصيح: (ومنه تقول: وقعوا في صَعُود وهَبُوط وحَدُور [وكَئُود]، وهي الجَزُور. وهي الوَقُود والطَّهور، والوَضوء [والوَجُور] تعني

(١) شرح الشافية ١٤٢/٢ – ١٤٣.
(٢) المغني ٧/١ – ٨.
(٣) الصحاح ٢/ ٨٤٤، (وجر).
(٤) م، ن ١٢٩٢/٣، (نقع).
(٥) م، ن ٦٦/١، (قيأ).
(٦) حصول المسرة، الشيخ صلاح البدير ١٣٠.

الاسم، والمصدر بالضم، وهو السَّحُور والفَطور، والبَرود للعين ونحو ذلك)[1].

وأمَّا البصريون فيرون أنَّ (فَعول) بالفتحِ يأتي منه الاسمُ والمصدرُ. جاءَ في شرحِ الفصيح: (قالَ أبو العباس: والمصدرُ بالضمَّ الوُضوء والوُقود. قالَ الشارحُ: وهو مذهبُ الكوفيين. وأمَّا سيبويه وأصحابُه فقالوا: الوَضوءُ بالفتحِ الاسمُ والمصدرُ جميعا)[2]. ومن المصادرِ المسموعةِ عن العربِ مما ذكره سيبويه (الوَقود) و(القَبول)[3]، قالَ الأخفشُ: (وسمعنا من العرب من يقول: وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودًا عاليًا، وقَبلَه قَبُولًا، والوُقودُ أكثرُ. والوَقُودُ: الحَطَب)[4]. قالَ الأخفش: (فـ(الوَقُودُ): الحَطَب. و(الوُقودُ): الاتقادُ وهو الفعلُ)[5].

وقد ناسبَ ذكرُ هذا التفصيلِ هنا، والفرقِ بين اللفظتين؛ لأنَّه يكثرُ استعمالُ لفظةِ (الطَّهور) - بفتحِ أولِه – عند الفقهاء، فوجبَ بيانُه وتوضيحُه.

المطلب الثاني : الإفراد والجمع

بيّنَ ابنُ قدامةَ عددا من الجموعِ في تحليلِه للمصطلحاتِ الفقهيةِ؛ بغيةَ تفسيرِها وتوضيحِ معانيها. فكان حين يشرعُ في الكلامِ على البابِ يحلِّلُ لفظَه ويبيّنُ معناه.

(١) الفصيح، ثعلب ٢٩٢ – ٢٩٣.

(٢) شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي ١٣٠.

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي ٢٣٦.

(٤) الكتاب، سيبويه ٤/٤٢.

(٥) معاني القرآن ١/٥٧.

فمن أمثلةِ ذلك قولُه في بابِ الإيلاءِ: (الإِيلاءُ فِي اللُّغَةِ: الحَلِفُ. يُقَالُ: آلَى يُولِي إيلاءً وَأَلِيَّةً. وَجَمْعُ الأَلِيَّةِ أَلايَا[١]). هذا هو المعروفُ في اللغةِ، فالأَلِيَّةُ: الحِلفُ، وتجمعُ على ألايا، مثلُ عَطِيَّة وعَطايا. قالَ ابنُ دريدٍ: (والأَلِيَّةُ: اليَمينُ. والجمعُ أَلايا)[٢]. وجاء في المطلعِ: (والأليَّة، بوزن فَعِيلةَ: اليمين، وجمعها أَلايا: بوزن خطايا)[٣].

وتجمعُ (فعيلة) على (فعائل)، قال الرضي: (ويختص ذو التاء - سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أو لا كالكبيرة - بفَعَائِل، دون المذكر المجرد)[٤]. مثل رزيَّة ورزايا، وصحيفة وصحائف، وهديّة وهدايا. وهذه الصيغةُ (فعيلة) بالتاءِ تدلُّ على الاسميَّةِ، ولا دلالةَ فيها على الوصفِ والحدثِ[٥].

وفي بابِ الوصايا أيضا قال ابنُ قدامةَ: (الوَصَايَا جَمْعُ وَصِيَّةٍ، مِثْلُ العَطَايَا جَمْعُ عَطِيَّةٍ. وَالوَصِيَّةُ بِالمَالِ هِيَ التَّبَرُّعُ بِهِ بَعْدَ المَوْتِ)[٦]. وهذه وهذه مثل التي سبقت، فهي فعيلة، فتجمعُ على فعائل. وقد بيَّنَ ابنُ قدامةَ ذلك بقولِه: (مِثْلُ العَطَايَا جَمْعُ عَطِيَّةٍ)، فأرادَ أَنَّها مما يُجمع على فعائل. وهذا معروف في الجموع كما سبق ذكره.

(١) المغني ٧/٥٣٦.
(٢) جمهرة اللغة ١/٢٤٦، مادة (ألا).
(٣) المطلع على ألفاظ المقنع، البعلي ٤١٦.
(٤) شرح الشافية ٢/١٥٠.
(٥) ينظر: كتاب (تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك) للسيوطي -٩١١هـ- دراسة لغوية، مخطوطة للباحث ١٩٤.
(٦) المغني ٦/١٣٧.

والأمرُ نفسُه في بابِ الوقوفِ والعطايا، قالَ: (وَالعَطَايَا: جَمْعُ عَطِيَّةٍ، مِثْلُ خَلِيَّةٍ وَخَلايَا، وَبَلِيَّةٍ وَبَلايَا)[1]. وهذا كالذي قبله، فـ(فعيلة) تُجمعُ على (فعائل) مع إعلال وإبدال يحصل فيها كما مرّ بنا.

وفي البابِ نفسه قالَ ابنُ قدامةَ: (الوُقُوفُ: جَمْعُ وَقْفٍ)[2]. فبيَّنَ أنَّ الوُقوفَ جمعٌ لـ(وَقْف). وفَعْلٌ يُجمعُ على فُعول، مثلُ بيتٍ وبُيُوت، وقَيدٍ وقُيُود. جاء في شرحِ الشافيةِ للرضيِّ: (والغالب في كثرة فَعْل أن يكون على فُعُول وفِعَال ككُعُوب وكِعَاب وقد ينفرد أَحدهما عن صاحبه كبَطْن وبُطُون وبَغْل وبغَال)[3]. وهذا المعروفُ في الصرفِ، فكثيرٌ ممَّا جاء على وزنِ (فَعل) من الأسماءِ يُجمَعُ على (فُعُول)، مثلُ بَيْتٍ وبُيُوتٍ، ورَأْسٍ ورُؤُوسٍ.

المبحث الثالث: مسائل الدلالة

حرصَ ابنُ قدامةَ على تبيينِ الدلالاتِ اللغويةَ لغالبِ المصطلحاتِ الفقهيةِ التي مرَّ بها في كتابه المغني، وقد تنوعت طرائقُ عرضِه لتفسيرِ الألفاظِ، وذكرِ دلالاتِها، فنجدُه -أحيانا- يذكرُ المعنى اللغويَّ للفظِ دون تفصيل، ونجدُه في مواضعَ أخرى يُفصِّلُ في تفسيرِ الألفاظِ وذكرِ دلالاتها. كلُّ ذلك من أجلِ بيانِ معنى المصطلحِ الذي صُدِّرَ به البابُ، وتوضيحِ المعنى الإجمالي لهذا البابِ وما سيُدرَسُ ضمنَ هذا البابِ من المسائلِ الفقهيةِ التي دللَ عليها البابُ.

(١) م، ن ٦/٣.

(٢) م، ن والصفحة نفسها.

(٣) ٢/٩٠.

وسأدرسُ عددا من النماذجِ التي اخترناها؛ لبيانِ جهودِ ابنِ قدامةَ في التفسيرِ اللغويِّ للمصطلحاتِ الفقهيةِ، وعرضِ طرائقِ معالجتِه لتلكِ الألفاظِ التي اتخذت دلالاتٍ خاصّةً أكسبها إياها الشرعُ المطهَّرُ، ثمَّ صارت أبوابا للأحكامِ الشرعيةِ.

وقد عرضَ ابنُ قدامةَ الدلالاتِ اللغويةَ في فواتحِ الأبوابِ الفقهيةِ بطرائقَ مختلفةٍ، وأساليبَ متنوِّعةٍ، ففي بعضِ المواطنِ نراه يقتصرُ على ذكرِ الدلالةِ اللغويةِ للمصطلحِ بلفظةٍ واحدةٍ توضِّحُ معناه. وفي مواطنَ أُخرى نجدُه يُفسِّرُ المصطلحَ تفسيرًا لغويًّا، ويستدلُّ له. وقد يستطردُ في بعض المواضعِ فيذكرُ الألفاظَ المقاربةَ للفظةِ التي هو بصددِ بيانِ معناها، وبيانِ موضعِ استعمالِها في الأسلوبِ اللغويِّ. وسأبينُ ذلك فيما يأتي.

قالَ ابنُ قدامةَ في بابِ الاعتكافِ: (الاعْتِكَافُ فِي اللُّغَةِ: لُزُومُ الشَّيْءِ، وَحَبْسُ النَّفْسِ عَلَيْهِ، برًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾)[1].

وهذا من الألفاظِ التي فسَّرَها ابن قدامةَ تفسيرًا لغويًّا ولم يكتفِ بذكرِ دلالتِها اللغويةِ، فزادَ قيودًا للتوضيحِ والتبيين بقولِه: وَحَبْسُ النَّفْسِ عَلَيْهِ، برًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ. ثمَّ استدلَّ بالقرآن الكريمِ.

والعَكْفُ في اللغةِ: الحَبْسُ. قالَ الجوهريُّ: (عَكَفَهُ أي حَبَسَه ووَقَفَه، يعكُفُهُ ويعكِفُهُ عَكْفًا. ومنه قوله تعالى: ﴿**والهَدْيَ مَعْكوفًا**﴾ [الفتح: ٢٥])[2]. وعكَفَ: إذا أقامَ بالمكانِ فهو عاكفٌ[3].

(١) المغني ١٨٦/٣.

(٢) الصحاح ١٤٠٦/٤، (عكف).

(٣) جمهرة اللغة ٩٣٧/٢، (عكف).

ويرى الخليلُ أنّه لو قيل: عَكَفَ في المسجدِ لكان صوابًا، ولكن يقولون: اعتَكَفَ[1]. لكنَّ لفظَ (الاعتكاف) قد وردَ عن صحابة رسول الله ﷺ، ففي حديث عائشة رضي الله عنها: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ، فَأُرَجِّلُهُ، وكَانَ لاَ يَدخلُ البَيْتَ إِلاَّ لِحَاجَةِ الإِنْسَانِ[2]. وفي (صحيح البخاري): عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ[3].

و(الاعتكاف) على وزن افتعالٍ من افتعل، أي: اعتكف يوحي باستحداثٍ أو اجتهادٍ، فكأنّه يفتعلُ العكوفَ افتعالا، ويصطنعُ حَبْسًا لجسدِه ونَفْسه على طاعةِ الله. قال الفَيُّوميُّ: وَعَكَفْتُ الشَّيْءَ أَعْكُفُهُ وَأَعْكِفُهُ حَبَسْتُهُ وَمِنْهُ الاعْتِكَافُ وَهُوَ افْتِعَالٌ لأَنَّهُ حَبْسُ النَّفْسِ عَنْ التَّصَرُّفَاتِ العَادِيَّةِ[4]. وقد جاءَ في شرحِ الرضيِّ على الشافيةِ أنَّ افتعلَ للاجتهادِ في طلبِ فَعَلَ. قال: (قوله: (وللتصرف) أي: الاجتهادِ والاضطرابِ في تحصيلِ أصلِ الفعلِ، فمعنى كَسَبَ أصاب، ومعنى اكتسبَ اجتهدَ في تحصيلِ الإصابةِ بأَنْ زاولَ أَسبابَها)[5]. ولعلَّ تسميةَ الصحابةِ -وهم عربٌ أقحاحٌ- لهذه العبادةِ بـ (الاعتكاف) فيها زيادةُ معنى وتحصيلُ فائدةٍ، فقد أرادوا الاجتهادَ في الطاعةِ والمبالغةَ في العكوفِ عليها.

(١) العين ١/٢٠٥ – ٢٠٦، (عكف).
(٢) الموطأ ١/٣١٩، كتاب الاعتكاف، رقم الحديث ٨٦٦.
(٣) صحيح البخاري ٣/٤٧، كتاب الاعتكاف، رقم الحديث ٢٠٢٥.
(٤) المصباح المنير ٢/٤٢٤، (عكف).
(٥) شرح الشافية ١/١١٠.

ومن المصطلحاتِ التي لم يقفْ عندها ابنُ قدامةَ طويلًا مصطلحُ (الإقرار)، فلم يفسِّرْه تفسيرًا لغويًّا مفصَّلًا، وإنَّما اقتصرَ على ذكرِ الدلالةِ اللغويةِ، واكتفى بلفظةٍ واحدةٍ فقط، فقال: (الإِقرارُ: هو الاعترافُ)[١].

والإقرارُ مصدرُ الفعلِ أَقَرَّ يُقِرُّ إقرارًا، وأَقرَّ بالحقَّ: اعترفَ به[٢]. والإقرارُ: الاعترافُ بالشيءِ[٣]. وأصلُه من القرار، أي: الاستقرار، قالَ ابنُ فارسٍ: (الإِقرارُ: ضِدُّ الجُحُودِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِحَقٍّ فَقَدْ أَقَرَّهُ قَرَارَهُ)[٤]. أي: الاعترافُ بالحقِّ هو إقرارُه قرارَه، وجعلُه مستقرًّا في مكانِه الصحيح.

ونجدُ ابنَ قدامةَ في بعضِ المواطنِ يوردُ الدلالةَ اللغويةَ للفظِ بعدَ التعريفِ بالدلالةِ الشرعيةِ؛ إيضاحًا للمعنى، وابتعادًا عن اللبسِ والتوهُّمِ. ومن أمثلةِ ذلك قولُه في باب التدبير: (وَمَعْنَى التَّدْبِيرِ: تَعْلِيقُ عِتْقِ عَبْدِهِ بِمَوْتِهِ. وَالوَفَاةُ دُبُرُ الحَيَاةِ، يُقَالُ: دَابَرَ الرَّجُلُ يُدَابِرُ مُدَابَرَةً، إِذَا مَاتَ، فَسُمِّيَ العِتْقُ بَعْدَ المَوْتِ تَدْبِيرًا؛ لأَنَّهُ إِعْتَاقٌ فِي دُبُرِ الحَيَاةِ)[٥]. وقد بيَّنَ سببَ تسميةِ هذا البابِ في الفقهِ بـ(التدبير)، وهو إعتاقُ السيِّدِ عبدَه في دُبُرِ الحياة. قالَ النوويُّ: (التَّدْبِير وَالْمُدَبَّر مَأْخُوذ من الدُّبُر لأَن السَّيِّد أعْتقهُ بعد مَوته وَالمَوْت دبر الحَيَاة)[٦].

(١) المغني ٥/١٠٩.
(٢) الصحاح ٢/٧٩٠، (قرر).
(٣) جمهرة اللغة ١/١٢٥، (قرر).
(٤) مقاييس اللغة ٥/٨، (قرر).
(٥) المغني ١٠/٣٤٢.
(٦) تحرير ألفاظ التنبيه ٢٤٤.

والتدبيرُ في اللغةِ هو أَنْ يتفكَّرَ الرجلُ في أَمرِه[1]، أو أَنْ يُدَبِّرَ الرجلُ أمرَه ويَتَدَبَّرُهُ أَي: ينظرُ فِي عواقبِه[2]. ولكنْ جاء في اللغةِ من معاني هذا الجذرِ الموتُ، فيقال: دَابَر الرجلُ إذا مَاتَ[3]. وكذلك أَدْبَرَ، قالَ المرتضى الزبيديُّ: (وأَدْبَرَ الرّجلُ، إذا مَاتَ، كدَابَرَ)[4]. فهو من هذا الأصلِ، قالَ البعليُّ: (وهو: مصدر دَبَّرَ العبدَ، والأَمَةَ تدبيرًا: إذا علَّقَ عِتقَه بموته؛ لأنّه يُعْتَقُ بعد ما يُدْبِرُ سَيِّدُه، والمماتُ: دُبُرُ الحياةِ، يقال: أَعتَقَه عن دُبُرٍ، أي: بعد الموت)[5].

ويبدو للناظرِ في النصوصِ والمتتبِّعِ للأقوالِ أنَّ هذا المصطلحَ قد جمعَ بينَ الدلالةِ على الموتِ، والدلالةِ على العِتقِ، ولكنَّ اللفظَ لا يدلُّ على ذلك، فهو يدلُّ على الموتِ، ويدلُّ على آخرِ الأمرِ ونهايتِه، وعلى تدبيرِ الرجلِ أمرَه والتفكُّرِ في الأمرِ، ولكن لا يدلُّ على العِتقِ.

ثمَّ إنَّ المصطلحَ صيغَ من الفعلِ المضاعف (فَعَّل)، وهذه الصيغةُ لها دلالاتٌ معروفةٌ في العربيةِ من أشهرِها مبالغةُ الفعلِ وتكثيرُه، وتعديتُه. وفي نظري أنَّ (التدبير) مأخوذٌ من أصلِ معناه، أي: التدبير بمعنى النظرِ في الأمرِ والتفكُّرِ فيه، وإدارتِه وتنظيمِه، قالَ ابنُ حجر: (أَيْ الَّذِي عَلَّقَ مَالِكُهُ عِتْقَهُ بِمَوْتِ مَالِكِهِ سُمِّيَ

(١) الصحاح ٢/٦٥٥، (دبر).

(٢) لسان العرب ٤/٢٧٣، (دبر).

(٣) تهذيب اللغة ١٤/٨٠، (دبر).

(٤) تاج العروس ١١/٢٥٩، (دبر).

(٥) المطلع على ألفاظ المقنع ٣٨٣.

بِذَلِكَ لأَنَّ المَوْتَ دُبُرُ الحَيَاةِ أَوْ لأَنَّ فَاعِلَهُ دَبَّرَ أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ أَمَّا دُنْيَاهُ فَبِاسْتِمْرَارِهِ عَلَى الانْتِفَاعِ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ وَأَمَّا آخِرَتُهُ فَبِتَحْصِيلِ ثَوَابِ العِتْقِ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الأَوَّلِ لأَنَّ تَدْبِيرَ الأَمْرِ مَأْخُوذٌ مِنَ النَّظَرِ فِي العَاقِبَةِ فَيَرْجِعُ إِلَى دُبُرِ الأَمْرِ وَهُوَ آخِرُهُ)[1].

وقد ذكرَ الصحابةُ ﷺ هذا الحكمَ بوضوحٍ وعبَّروا عنه ببيانٍ فقالوا: أعتقَ عبدَه عن دبرٍ، أي: بعدَ الموتِ. جاء في (صحيح البخاري): سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ، فَبَاعَهُ[2]. ثمَّ درجَ الفقهاءُ والمُحَدِّثون على تسميتِه بـ (المُدَبَّر) و(باب التدبير). والأصلُ في ذلك أنْ يُدَبِّرَ الرجلُ أمرَه، وينظرَ فيه.

وفي باب العِتقِ قالَ ابنُ قدامةَ: (العِتقُ فِي اللُّغَةِ: الخُلُوصُ. وَمِنْهُ عَتَاقُ الخَيْلِ وَعِتَاقُ الطَّيْرِ، أَيْ خَالِصَتُهَا، وَسُمِّيَ البَيْتُ الحَرَامُ عَتِيقًا؛ لِخُلُوصِهِ مِنْ أَيْدِي الجَبَابِرَةِ. وَهُوَ فِي الشَّرْعِ تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ وَتَخْلِيصُهَا مِنْ الرِّقِّ. يُقَالُ: عَتَقَ العَبْدُ، وَأَعْتَقْتُه أَنَا، وَهُوَ عَتِيقٌ، وَمُعْتَقٌ).

ففسَّرَ المصطلحَ تفسيرًا لغويًّا مع التوضيحِ والتمثيلِ للمعنى اللغويِّ الذي ذكرَه، وتقويةِ ذلك المعنى. وقد جاءَ لفظُ العتقِ في اللغةِ على عدَّةِ دلالاتٍ ذكرَها أهلُ اللغةِ، منها الكرمُ، ومنها القِدَمُ[3]، والحُرِّيَّةُ، والجمالُ[4]، والنَّجَابَةُ، والشَّرَفُ[5]، ومنها

(١) فتح الباري ٤/٤٢١.
(٢) صحيح البخاري ١٤٧/٣، كتاب العتق، رقم الحديث ٢٥٣٤.
(٣) مقاييس اللغة ٢١٩/٤، (عتق).
(٤) الصحاح ١٥٢٠/٤، (عتق).
(٥) القاموس المحيط ٩٠٦، (عتق).

بلوغُ الشيءِ غايتَه[1]. وأقربُ هذه المعاني الحُريّةُ، فمنها سُمِّيَ تحريرُ العبدِ من الرقِّ عِتْقًا. قالَ ابنُ دريدٍ: (عتق المَمْلُوك عتقا إذا صَار حرًّا وَأعْتقهُ سَيّده)[2]. وفي لسانِ العربِ: (عتق: العِتْقُ: خِلافُ الرِّق وَهُوَ الحَرِيَّةُ، وكَذَلِكَ العَتاقُ، بِالفَتْحِ)[3].

وقد سَمَّاه النبيُّ ﷺ عِتْقًا، فقد جاء في حديثِ أبي هُريرةَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»[4]. وفسَّرَ ابنُ قدامةَ هذا المصطلحَ بالخُلُوصِ، أي: الخُلُوص من الرقِّ، وهو بمعنى الحُريّةِ.

بدا منهجُ ابنِ قدامةَ في بابِ الوليمةِ مختلفًا عن الأبوابِ الأخرى، فكان من منهجه أنَّه يذكرُ الدلالةَ اللغويةَ لاسمِ البابِ أو المصطلحِ الفقهيِّ، وقد يُفسِّرُ ذلك ويستدلُّ له، كما مرَّ بنا. ولكنَّه في هذا البابِ استطردَ كثيرًا حتى ذكرَ جُلَّ أسماءِ الطعامِ، ورجَّحَ قولَ أهلِ اللغةِ على قولِ لبعضِ الفقهاءِ. وهذا جهدٌ يُبيِّنُ قَدْرَ اهتمامِ الفقهاءِ بالقضايا اللغويةِ. وسأوردُ النصَّ كاملًا؛ لبيانِ استطرادِه في ذكرِ أسماءِ الطعامِ في اللغةِ.

قال ابنُ قدامةَ: ([كِتَاب الوَلِيمَة]: الوَلِيمَةُ: اسْمٌ لِلطَّعَامِ فِي العُرْسِ خَاصَّةً، لا يَقَعُ هَذَا الاسْمُ عَلَى غَيْرِهِ. كَذَلِكَ حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ عَنْ ثَعْلَب وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ. وَقَالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: إنَّ الوَلِيمَةَ تَقَعُ عَلَى كُلِّ طَعَامٍ لَسُرُور حَادِثٍ، إلَّا أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا فِي طَعَامِ العُرْسِ أَكْثَرُ. وَقَولُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَقْوَى؛

(١) غريب الحديث، الخطابي ١/٧٠٦.

(٢) جمهرة اللغة ١/٤٠٢، (عتق).

(٣) ١٠/٢٣٤، (عتق).

(٤) صحيح البخاري ٤/١٤٤، كتاب العتق، رقم الحديث ٢٥١٧.

لأَنَّهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ، وَهُمْ أَعْرَفُ بِمَوْضُوعَاتِ اللُّغَةِ، وَأَعْلَمُ بِلِسَانِ العَرَبِ. وَالعَذِيرَةُ: اسْمٌ لِدَعْوَةِ الخِتَانِ، وَتُسَمَّى الإِعْذَارَ. وَالخُرْسُ وَالخُرْسَةُ: عِنْدَ الولادَة. وَالوَكِيرَةُ: دَعْوَةُ البِنَاءِ. يُقَالُ: وَكَّرَ وَخَرَّسَ، مُشَدَّدٌ. وَالنَّقِيعَةُ: عِنْد قُدُومِ الغَائِبِ، يُقَالُ: نَقَعَ، مُخَفَّفٌ. وَالعَقِيقَةُ: الذَّبْحُ لأَجْلِ الوَلَدِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

كُلُّ الطَّعَامِ تَشْتَهِي رَبِيعَه ... الخُرْسُ وَالإِعْذَارُ وَالنَّقِيعَه[1]

وَالحِذاق: الطَّعَامُ عِنْد حِذاقِ الصَّبِيِّ. وَالمَأْدُبَةُ: اسْمٌ لِكُلِّ دَعْوَةٍ لَسَبَبٍ كَانَتْ أَوْ لِغَيْرِ سَبَبٍ. وَالآدِبُ، صَاحِبُ المَأْدُبَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ[2]:

نَحْنُ فِي المَشْتَاةِ نَدْعُو الجَفَلَى ... لا تَرَى الآدِبَ مِنَّا يَنْتَقِرْ

وَالجَفَلَى فِي الدَّعْوَةِ: أَنْ يَعُمَّ النَّاسَ بِدَعْوَتِهِ. وَالنَّقَرَى: هُوَ أَنْ يَخُصَّ قَوْمًا دُون قَوْمٍ)[3].

وقد ذكرَ الثعالبيُّ[4] جُلَّ تلك الأسماء عدا الثلاثةَ الأخيرةَ، وهي: الحِذاقُ، والجَفَلَى، والنَّقَرى. وذكرَها ابنُ سِيدَه[5] كلَّها إلا

---

(١) ذكره الخليل في العين ١/١٧٢، (نقع)، وأبو عبيد في غريب الحديث ٥/٥٤٧، وابن دريد في جمهرة اللغة ٢/٦٩٣، (عذر)، والأزهري في تهذيب اللغة ٢/١٨٧، (عذر)، وابن فارس في مقاييس اللغة ٤/٢٥٥، (عذر)، والجوهري في الصحاح ٣/٩٢٢، (خرس)، بلفظ: (كلّ طعام...) ولسان العرب ٤/٥٥١، (عذر)، وتاج العروس ١٢/٥٤٧، (عذر). وكلُّهم ذكره مجهول القائل.

(٢) هو طرفة بن العبد، ديوانه ٤٣.

(٣) المغني ٧/٢٧٥.

(٤) فقه اللغة وسر العربية ١٨٢.

(٥) المخصص ١/٤١٤.

الحِذاقَ. والحِذَاقُ الذي قصدَه ابنُ قدامةَ هو حِذاقُ الصبيِّ القرآنَ؛ بأَنْ يختمُه أو يحفظُه ويتعلَّمُه.

ولم أجدْ أحدًا من أهلِ المعاجمِ المشهورةِ ذكرَ أنَّ الحِذَاقَ: الطَّعامُ عند حِذاق الصبيِّ، فقد طالعتُ العينَ[1]، وجمهرةَ اللغةِ[2]، وتهذيبَ اللغةِ[3]، والصحاحَ[4]، ومقاييسَ اللغةِ[5]، والمحكمَ والمحيطَ الأعظمَ[6]، والقاموسَ المحيطَ[7]، وتاجَ العروسِ[8]، حتى المعجمَ الوسيطَ[9]، ومعجمَ متنِ اللغةِ[10]. عدا عدا معاجمَ المصطلحاتِ الفقهية، فقد ذكرَ بعضُها ذلك، وهو صاحبُ المطلعِ على أبوابِ المقنعِ، وكتابُه في تفسيرِ ألفاظِ (المقنعِ) في الفقهِ الحنبليِّ، وهو لابنِ قدامةَ، وقد استشهدَ بقولِ ابنِ قدامةَ. ولم تأتِ هذه الدلالةُ في النهايةِ في غريبِ الحديثِ[11]، ولا في تحريرِ ألفاظِ التنبيه[12]، ولا في المصباحِ المنيرِ[13].

---

(١) ٣/٤٢، (حذق).

(٢) ١/٥٠٨، (حذق).

(٣) ٤/٢٣ – ٢٤، (حذق).

(٤) ٤/١٤٥٦، (حذق).

(٥) ٢/٣٨، (حذق).

(٦) ٢/٥٧١، (حذق).

(٧) ٨٧٣، (حذق).

(٨) ٢٥/١٤٥، (حذق).

(٩) ١/١٦٢، (حذق).

(١٠) ٢/٥٠، (حذق).

(١١) ١/٣٥٦، (حذق).

(١٢) ٢٨٥.

(١٣) ١/١٢٦، (حذق).

والحِذَاقُ في اللغةِ: المهارةُ والإتقانُ في العملِ، يقالُ: حذقَ العملَ حَذْقًا فهو حاذقٌ، ومنه قيل للصبيِّ الذي يختمُ القرآنَ أو يحفظُه ويتعلَّمُه ويُتقنُه: حَذَقَ الغُلامُ القُرْآنَ يَحذِقُ حَذْقًا وحِذْقًا وحَذَاقًا وحِذاقًا وحَذَاقَةً[1]. قال الجوهريُّ: (ويقال لليومِ الذي يَختِم فيه القرآنَ: هذا يومُ حِذَاقِهِ)[2]. ويستفادُ من نصِّ الجوهريِّ المتقدِّمِ أنَّ المسلمين قد سَمّوا الطعامَ الذي يُصنعُ في هذا اليومِ، يومِ حفظِ القرآنِ وتعلّمِه باسمِ اليومِ نفسِه، فعلى هذا ذكرَ بعضُ الفقهاء هذا النوعَ من الطعام.

المبحث الرابع : مسائل الاشتقاق

حين عرضَ ابنُ قدامةَ لدلالاتِ المصطلحاتِ الفقهيةِ بيَّنَ الأصولَ الاشتقاقيَّةَ لعددٍ منها، وذكرَ أصولَ الألفاظِ؛ توضيحًا للمعنى، وزيادةً في البيان. وابنُ قدامةَ إذ يُبيِّنُ أُصولَ اشتقاقِ المصطلحاتِ فإنَّه يكشفُ عن رأيه في مسألةِ الاشتقاقِ بالموافقةِ، ويحاولُ أن يُبيِّنَ التأصيلَ اللغويَّ للمصطلحاتِ الفقهيةِ التي يدرسُها. وسنعرضُ -فيما يأتي- لعددٍ من المصطلحاتِ التي أصَّلَ لها ابنُ قدامةَ، وبيَّنَ أُصولَها الاشتقاقيَّةَ.

ذكرَ ابنُ قدامةَ أصلَ اشتقاق (البيع) في فاتحةِ الباب، بعد أنْ ذكرَ معناه، فقال: (البيعُ: مُبَادَلَةُ المَالِ بِالمَالِ، تَمْلِيكًا، وَتَمَلُّكًا.

(١) جمهرة اللغة ٥٠٨/١، وتهذيب اللغة ٢٣/٤ – ٢٤، والصحاح ١٤٥٦/٤، ١٤٥٦/٤، (حذق).

(٢) الصحاح ١٤٥٦/٤، (حذق).

وَاشْتِقَاقُهُ: مِنْ البَاعِ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ المُتَعَاقِدَيْنِ يَمُدُّ بَاعَهُ لِلأَخْذِ وَالإِعْطَاءِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ يُبَايِعُ صَاحِبَهُ، أَيْ يُصَافِحُهُ عِنْدَ البَيْعِ ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ البَيْعُ صَفْقَةً)[1].

رجَّحَ ابنُ قدامةَ أنَّ (البيع) مشتقٌّ من الباعِ، والباعُ: مسافةُ ما بين الكفَّين إذا انبسطت الذراعان يمينًا وشمالًا. ويقالُ: فلانٌ طويلُ الباعِ أي: طويلُ الجسم. وأمَّا في الكرمِ فيقولون: فلانٌ كريمُ الباعِ[2].

والرأي الآخرُ في اشتقاقِ البيعِ الذي ذكرَه ابنُ قدامةَ في قولِه: (وَيَحْتَمِلُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ يُبَايِعُ صَاحِبَهُ، أَيْ يُصَافِحُهُ عِنْدَ البَيْعِ ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ البَيْعُ صَفْقَةً). أي أنَّه مشتقٌّ من المبايعةِ.

ولكن إذا نظرنا إلى المادةِ اللغويةِ للبيعِ وجدناها تختلفُ عن مادةِ الباعِ في اللغةِ، فالبيعُ من (بيع)، والباعُ من (بوع). وهذا قد يردُّ اختيارَ ابنِ قدامةَ في أنَّ البيعَ مشتقٌّ من الباعِ. وقد ردَّ هذا الرأيَ صاحبُ كتابِ (المطلع على ألفاظ المقنع) الذي هو شرحٌ لألفاظِ (المقنع) في الفقهِ الحنبليِّ، وهو لابنِ قدامةَ، فقالَ البعليُّ: (وقالَ غيرُ واحدٍ من الفقهاءِ: واشتقاقُه من الباعِ؛ لأنَّ كلَّ واحدِ من المتعاقدين يمدُّ باعَه للأخذِ وللإعطاءِ، وهو ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّه مصدرٌ، والصحيحُ: أنَّ المصادرَ غيرُ مشتقَّةٍ.

والثاني: أنَّ الباعَ عينُه واوٌ، والبيعَ عينُه ياءٌ، وشرطُ صحةِ الاشتقاقِ موافقةُ الأصلِ والفرعِ في جميعِ الأصولِ، قال أبو عبد الله

(١) المغني ٣/٤٨٠.

(٢) تهذيب اللغة ٣/١٥٢، (بيع).

محمد بن أبي القاسم السامري في كتابه (المستوعب): البيع في اللغة: عبارة عن الإيجاب والقبول، إذا تناول عينين أو عينًا بثمن، ولهذا لم يسموا عقد النكاح والإجازة بيعًا)[1].

ويترجَّحُ عندي ما ذكرَه البعليُّ، فالفرقُ واضحٌ بين (بيع) و(بوع)؛ وعلى هذا فالبيعُ ليس مشتقًّا من الباعِ. وكذلك هو ليس من المبايعة والمصافحة.

والاشتقاقُ من المباحثِ اللغويةِ التي عني بها الفقهاءُ والمُحدِّثون، ففي جلِّ كتبِ الفقهِ وشروح الحديثِ نجدُ الفقهاءَ والمحدِّثين قد بيَّنوا الأُصولَ الاشتقاقيةَ لغالبِ الألفاظِ التي درسوها في كتبهم وشروحِهم. وهذا جهدٌ يذكرُ، ومعروفٌ يُشكر.

وحين أرادَ ابنُ قدامةَ تفسيرَ لفظِ (الظهار) افتتحَ قولَه بذكرِ أصلِ هذا اللفظِ ثمَّ بينَ المقاربةَ الدلاليةَ التي تسبَّبَت بتسميته، فقال: (الظِّهَارُ: مُشْتَقٌّ مِنْ الظَّهْرِ، وَإِنَّمَا خَصُّوا الظَّهْرَ بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الأَعْضَاءِ؛ لأَنَّ كُلَّ مَرْكُوبٍ يُسَمَّى ظَهْرًا، لِحُصُولِ الرُّكُوبِ عَلَى ظَهْرِهِ فِي الأَغْلَبِ، فَشَبَّهُوا الزَّوْجَةَ بِذَلِكَ)[2]. ففسَّرَ اللفظَ ببيانِ أصلِ اشتقاقِه في اللغةِ؛ ليتَّضحَ المعنى، وتظهرَ الدلالة.

وقد ذكرَ ابنُ قتيبةَ أنَّ الظِّهارَ مشتقٌّ من الظَّهرِ، وأنَّ ذلك من لطيفِ الكناياتِ عند العرب، فقال: (وَالظِّهَارُ الذي تحرمُ به المَرأَة مأخوذٌ من الظّهْر وذلك أَنْ تقولَ لها: أَنتِ عَليَّ كظَهَرِ أُمِّي. فكانت تُطلَّقُ في الجاهليَّةِ بذلك. وَإِنَّمَا اختصوا الظّهْرَ دونَ البطنِ والفخذِ

(١) المطلع على ألفاظ المقنع ٢٧٠.

(٢) المغني ٨/٣.

والفرجِ وهذا أولى بالتحريمِ لأَنَّ الظَّهْـرَ مَوضِـعُ الركـوبِ والمـرأَةُ مركوبةٌ إذا غُشيت فكأنَّه إذا قالَ أنتِ عَليَّ كظهرِ أُمِّي أَرادَ ركوبُـكِ للنِّكاحِ حرامٌ عَليَّ كركوبِ أُمِّي للنِّكاحِ. فأَقامَ الظَّهْرَ مقامَ الرّكُوب؛ لأَنَّهُ مركوبٌ، وأقامَ الركُوبَ مقـامَ النِّكـاحِ؛ لأَنَّ النـاكحَ راكـبٌ، وهذا من لطيفِ الاستعارةِ للكناية)[1].

وذكرَ الأزهريُّ أيضا أنَّ هذا اللفظَ مشتقٌّ من الظَّهْرِ، وذكرَ جُلَّ ما تضمَّنَه كلامُ ابنِ قتيبةَ السـالف[2]. وأشـارَ ابـنُ فـارسٍ إلى أنَّ الظِّهـارَ مشتقٌّ من الظَّهْرِ[3].

وإذا طالعنا النهايةَ في غريبِ الحديثِ وجدنا ابنَ الأثيرِ قـد فصَّـلَ في الكلامِ على هذا اللفـظِ، وذكـرَ أقوالًا في أصـلِ اشـتقاقِه. قـال: (وَقِيلَ: أَنَّهم أَرَادُوا: أَنْـتِ علـيَّ كـبَطْنِ أُمـي: أَي كَجِمَاعِهـا، فَكَنـوْا بالظَّهْرِ عَنِ البَطْنِ للمُجَـاورة. وَقِيـلَ: إنَّ إتيـانَ المـرأَةِ وظَهْرُهـا إِلَـى السَّمَاءِ كَانَ حَرَامًا عِنْدَهُمْ. وكَانَ أهلُ المَدِينَةِ يَقُولُونَ: إِذَا أُتِيَتِ المرأةُ وَوَجْهُهَا إِلَى الأَرْضِ جَاءَ الولدُ أحْولَ، فلِقَصْدِ الرَّجُلِ المُطَلِّـق مِـنْهُمْ إِلَى التَّغْلِيظِ فِي تحْرِيمِ امْرَأَتِه عَلَيْهِ شبَّهها بالظَّهْرِ، ثُمَّ لَـمْ يَقْنَـعْ بِـذَلِكَ حَتَّى جَعَلَهَا كظَهْرِ أمِّه)[4].

وفي نصِّ ابنِ قدامةَ من التوضيحِ والبيانِ ما يكفي، فقد ذكرَ أصلَ اللفظِ، ثمَّ بيَّنَ سببَ التسـميةِ، وسـببَ تخصـيصِ هـذا العضـوِ دون غيرِه من الأعضاء.

---

(١) غريب الحديث ١/٢٠٩.

(٢) تهذيب اللغة ٦/١٣٥ – ١٣٦، (ظهر).

(٣) مقاييس اللغة ٣/٤٧١، (ظهر).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/١٥٦.

وحين نقفُ على مصطلحِ (الغنيمة) نجدُ ابنَ قدامةَ قد فسَّرَ هذا اللفظَ ثمَّ ذكرَ أصلَ اشتقاقِه، فقال: (الفَيءُ: هُوَ الرَّاجِعُ إِلَى المسلمين من مالِ الكُفَّارِ بغيرِ قتال. يُقالُ: فاءَ الفَيءُ، إذا رَجَعَ نحوَ المشرقِ. والغَنيمةُ: ما أُخِذَ منهم قَهرًا بالقتال. واشتقاقُها من الغُنْمِ، وهو الفائدةُ). وكان يكفيه ذكرُ معنى اللفظِ دونَ التعريجِ على أصلِ اشتقاقِه، ولكنَّ حرصَ ابنِ قدامةَ، واهتمامَه باللغةِ جعلَه يُبيِّنُ أصلَ اللفظِ حينا، وحينا يُبيِّنُ سببَ تسميتِه.

والغُنْمُ في اللغةِ: الفوزُ والربحُ والفضلُ[1]. جاء في لسان العربِ: (وغَنِم الشيءَ غُنْمًا: فَازَ بِهِ)[2]. وقد أصَّلَ ابنُ قدامةَ لهذا اللفظِ بذكرِ هذا الاشتقاقِ؛ إذ لم أعثر على هذا التأصيلِ في المعاجمِ المشهورةِ، عدا المقاييسَ. وهذا من الجهودِ اللغويةِ التي بذلَها ابنُ قدامةَ في كتابِه المغني. فالتأصيلُ اللغويُّ للألفاظِ من المباحثِ المفيدةِ في اللغةِ. ففيه يُجعلُ أصلٌ واحدٌ -في الغالب- مرجعًا للألفاظِ التي تعودُ إلى ذلك الجذرِ اللغويِّ. وقد حاولَ فعلَ ذلك ابنُ فارسٍ في معجمِه (مقاييس اللغة)، وكذلك الدكتور محمد حسن حسن جبل في كتابه (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم) بأنْ جعلَ لكلِّ لفظٍ أصلا ترجعُ إليه المشتقاتُ، ثمَّ جعلَ لذلك الأصلِ معنىً محوريًّا -كما سمَّاه هو- تدور عليه كلُّ الألفاظِ المشتقَّةِ من ذلك الجذر.

جعلَ ابنُ فارسٍ أصلَ هذا اللفظِ الفائدةَ فقال: ((«غَنَمٌ» الغَيْنُ وَالنُّونُ وَالمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِفَادَةِ شَيْءٍ لَمْ يُمْلَكْ

(١) العين ٤/٤٢٦، وتهذيب اللغة ٨/١٤١، (غنم).
(٢) لسان العرب ١٢/٤٥٤، (غنم).

مِنْ قَبْلُ، ثُمَّ يَخْتَصُّ بِهِ مَا أُخِذَ مَنْ مَالِ الْمُشْرِكِينَ بِقَهْرٍ وَغَلَبَةٍ)[1]. وإلى هذا الأصلِ ترجعُ كلُّ الألفاظِ التي جذرُها اللغويُّ هو (غنم)، كالغانمِ، والمَغنَم، وغيرِها من الألفاظِ التي اشتقَّت من هذا الجذر.

والمعنى المحوري للجذر (غنم) الذي ذكرَه الدكتور محمد حسن حسن جبل هو: (ضمٌّ لطيفٌ في الحوزةِ استحداثًا: كالفوزِ بالشيء)[2]. ولا يختلفُ هذا المعنى الذي ذكرَه عمَّا ذكرَ ابنُ فارسٍ فيما تقدَّمَ. بل إنَّ الأصلَ الذي ذكرَه ابنُ فارسٍ أشملُ وأخصرُ، فـ(الغنيمةُ الباردةُ) التي ذكرت في الحديثِ قد لا تنضوي تحت هذا المعنى، فهي -في نظري- لا يمكنُ حيازتُها، وإنْ قيل بذلك فأراه تكلُّفًا. ولكنَّها تنضوي تحت المعنى الذي ذكرَه ابنُ فارسٍ، فيمكنُ أنْ يُقالَ: هي فائدةٌ لم تملكْ من قبل.

وفي بابِ اللعانِ استفتحَ ابنُ قدامةَ الكلامِ ببيانِ أصلِ اشتقاقِ هذا اللفظِ، فقالَ: (وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِن اللَّعْنِ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ يَلعَنُ نَفْسَهُ فِي الخَامِسَةِ إنْ كَانَ كَاذِبًا. وَقَالَ القَاضِي: سُمِّيَ بِذَلِكَ لأَنَّ الزَّوْجَيْنِ لا يَنْفَكَّانِ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَاذِبًا، فَتَحْصُلُ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ، وَهِيَ الطَّرْدُ وَالإِبْعَادُ)[3]. ثمَّ ذكرَ سببَ تسميةِ هذا البابِ في الفقهِ بـ(اللعان).

وواضحٌ أنَّ اسمَ هذا البابِ مشتقٌّ من اللعنِ؛ فالحكمُ قد جاءَ في القرآنِ بأنْ يقولَ الزوجُ في الخامسة: (وَأَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيهِ)

(١) مقاييس اللغة ٤/٣٩٧.

(٢) المعجم الاشتقاقي ٣/١٦١٣، (غنم).

(٣) المغني ٨/٤٧.

والزوجةُ تقول: (وَأَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيهَا). وقد ذكرَ الأزهريُّ سببَ تسميةِ هذا الحكمَ باللعانِ فقال: (سُمّي ذَلِك كُلَّه لِعَانًا لقَولْ الزَّوْج: عَلَيْهِ لعنةُ اللهِ إِنْ كَانَ من الكَاذِبين، وَقَول المَرْأَة: عَلَيْهَا غضب الله إِن كَانَ من الصَّادِقين)[1].

قالَ الخليلُ: (واشتقاقُ مُلاعَنَةِ الرّجلِ امرأتَه منه في الحكم)[2]. أي: من اللَّعن. وهو لفظٌ إسلاميٌّ لم تعرفُه العربُ، قالَ ابنُ دريدٍ: (لاعنَ الرجلُ امرأتَه، إِذا قَذفهَا بِالفُجُورِ، وهذه كلمةٌ إسلاميةٌ لم تُعرفْ في الجاهليَّةِ)[3].

واللعانُ مصدر لاعنَ الرجلُ امرأتَه لِعانًا، على وزنِ فِعال. وهذا الوزنُ فيه دلالةُ المشاركةِ وصدورِ الفعلِ من أكثرِ من فاعلٍ واحدٍ؛ ولهذا قيل: يجوزُ أنْ يقالَ للزوجين إِذا فعلا ذلك: قد تَلاعنا ولاعنا والتَعَنا[4].

---

(١) تهذيب اللغة ٢/٢٤١، (لعن).

(٢) العين ٢/١٤٢، (لعن).

(٣) جمهرة اللغة ٢/٩٥٠، (لعن).

(٤) تهذيب اللغة ٢/٢٤١، (لعن).

الخاتمة

- سار ابنُ قدامةَ على منهجٍ ثابتٍ وواضحٍ في تفسيرِ المصطلحاتِ الفقهيَّةِ في غالبِ المواضع.
- الاستدلالُ بالقرآنِ الكريمِ لتوثيقِ عددٍ من التفسيراتِ اللغويةِ، وكذلك الحديثُ النبويُّ، وعلى هذا فهو لا يرى حرجًا في الاستدلالِ بالحديثِ النبويِّ في توثيقِ اللغةِ. كما أنَّه استشهدَ بالشعرِ في عددٍ من المواضع.
- أفادَ من علمِ الصرفِ في توضيحِ طائفةٍ من المصطلحاتِ الفقهيَّةِ، فذكرَ أوزانَها وبينَ دلالاتِها.
- حرصَ ابنُ قدامةَ على ذكرِ الدلالةِ اللغويةِ للمصطلحاتِ الفقهيَّةِ، مع شيءٍ من التفصيلِ في عددٍ منها.
- كان يذكرُ أصلَ اشتقاقِ عددٍ من ألفاظِ المصطلحاتِ الفقهيَّةِ.

التوصيات:

- الاهتمامُ بالكتبِ الفقهيَّةِ في الدراساتِ اللغويةِ، ففيها من المباحثِ اللغويةِ المفيدةِ ما يحلُّ عددًا من المشكلات.
- دراسةُ المغني دراسةً لغويةً تشملُ جميعَ المسائلِ اللغويةِ المبثوثةِ في هذا السفرِ العظيم.

المصادر والمراجع

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة عبد الرزاق الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م ١٣٨٥هـ.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ. معه شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- حصول المسرّة بتسهيل لاميّة الأفعال بزيادة بَحرق والاحمرار والطُّرَة، الشيخ صلاح محمد البدير (إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف)، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د.محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، د. ط، د. ت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان طرفة بن العبد، أبو عمرو طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، الشاعر الجاهلي (٥٦٤ م)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، الأُشْمُوني الشافعي (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح تسهيل الفوائد، جمال الدين، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد

الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (١٠٩٣هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح الفصيح، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شرح المفصل، موفق الدين الأسدي الموصلي، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، مجموعة من المحققين ومراجعة عبد السلام هارون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط١، ١٣٩٧.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله ابن باز.
- الفصيح، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور، دار المعارف.
- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث

في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- كتاب (تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك) للسيوطي (٩١١هـ) – دراسة لغوية، (مخطوطة)، د. ضياء حسن محمد الجبوري.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المسند الصحيح (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (نحو٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
- المطلع على ألفاظ المقنع، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، (٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- معانى القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.
- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار الدعوة.
- المغني لابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (٢٤٤هـ)، دار الغرب الإسلامي – بيروت، تحقيق: د. بشار معروف.
- النحو الوافي، عباس حسن (١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

نظرات في تحقيق عبد السلام محمّد هارون
كتاب حيوان الجاحظ

عامر مشيِّش- السعودية

- بكالوريوس تعليم ابتدائي من كلية المعلمين بتبوك عام ١٤٢٥هـ.
- بكالوريوس في اللغة العربية من جامعة تبوك عام ١٤٣٥هـ.
- يعمل حاليًّا معلمًا في محافظة تيماء بمنطقة تبوك.

المخلص :

هذه نظراتٌ نقدية لتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون كتاب الحيوان للجاحظ، وقد احتوى البحث على ٧٨ نظرة، تعقبت أوهاما في اللغة، وأوهاما في تفسير المعنى المراد، وأخطاء طباعية.

This research included some observations, its investigated by (Abdul Salam Haron) for (Kitāb al-Hayawān, - author Al-Jahiz) , these observations reached about 87 observance between critique of meaning , criticism of the language and printing errors .

مقدمة

الحمد لله، والصلاة على رسول الله، وبعد

فإنّ من نافلة القول أن أتحدث عن العلّامة الجليل القدر عبد السلام محمد هارون، فأذكر علمه، وأشير إلى أعماله، لأنّه -رحمه الله- في العربية وعلومها كما قالت الخنساء: «كأنّه علمٌ في رأسه نار» وبحسبه المكان الذي جعل نفسه فيه، واليد التي اتخذها عند أهل العربية سلفهم وخلفهم. أمّا المكان فإنّه في ذروة سنام التحقيق بحيث لا يخفضه قدح، ولا يرتفع به مدح. وأمّا اليد التي اتخذها عند أهل العربية، فإنّه تفضل -وأمثاله- على الأولين بإبراز أعمالهم مجلوة كأحسن ما يحبون، وتفضلوا على الآخِرين بأن تجشموا الوعر حتى استقامت الموارد، فأيّ وارد على مناهل الأدب بعدهم لا يمتح بدلوهم، ولا يستقي من حوضهم. إنّهم على ما ذكرت، غير أنّهم بشرٌ يرِدُ عليهم الوهم، ويذهب بهم السهو، ومن هنا يدخل المتعقِّبُ المنصفُ على المؤلف المخلص.

وهذه نظراتٌ نظرتها في تحقيق الأستاذ الجليل عبد السلام محمد هارون كتاب حيوان الجاحظ؛ فوجدت قليلا من أوهام في اللغة والمعاني، وتحريفات، وتصحيفات، وأخطاء في الطباعة، وعلى ذلك قسّمت البحث.

وبشأن أخطاء الطباعة أقول: إنّي ما ذكرتها هنا أتزيَّد بها -على أنها أقلُّ من أخطاء اللغة والمعاني- ولكنّي لما مررتُ بها كرهت

ألا أذكرها بعد أن عرفتها، وعلمت المشقة في استخراجها من جديد، وعسى أن يتاح فيما بعد إصلاحها.

أرجو أن يكون قد حَسُن مني القصد، وصحّت مني النية. والله وليّ التوفيق.

في اللغة والمعاني :

أ- الجزء الأول :

١- (ص ٢٦٧) أورد الجاحظ قول مساور بن هند :

إذا أسـديّة ولـدت غلامـا فبشّـرها بلـؤم في الغـلامِ
يخرِّسـها نسـاءُ بـني دبـير بأخبث ما يجدن من الطعامِ
تـرى أظفـارَ أعقَـدَ مُلقيَـاتٍ براثنُها علـى وَضَـم الثّمَـامِ

قال الأستاذ عبد السلام: «وضم الثمـام: مثـل للقلـة والهـون». قلت: شرحه أن الشاعر يذكر أن الأسديةَ إذا ولدت خرّسها نساؤها بلحم كلبٍ أعقدَ - وقد نصّ الجاحظ على أنّ المقصـود بالأعقـد هنا الكلب. والوضم كما في (اللسان)[1] : «كلُّ شيء يوضـع عليـه اللحمُ من خشبٍ أو بارِيةٍ يُوقى به من الأَرض»، وكان «مـن عـادة العرب في باديتها إذا نُحر بعيرٌ لجماعة الحيّ يقتسـمونه أن يَقْلَعُـوا شجرًا كثيرًا، ويوضم بعضُه على بعض، ويُعَضَّى اللحـمُ ويوضـع عليـه». والثُّمام نبـتٌ صـالح لهـذا الاسـتعمال، فقـد قـال في (اللّسان)[2] : «والثُّمام أَنـواع: فمنـها الضّـعة ومنـها الجليلـة ومنـها الغَرَف وهو شَبيه بالأَسَل وتُتّخذ منه المَكـانس ويظلّـل بـه المـزادُ فيُبَرِّد الماء». وقال أيضا: «وهو ما يَبِس من الأَغْصان الـتي توضَـع تحت النَّضَد».

---

(١) (١٥/٣٧١).

(٢) (٢/١٥٢).

٢- (ص ٢٧٢): ورد: وقال أبو دواد الإيادي في ذلك:

عن لسانٍ كجثَّة الورَل الأحـ ـمر مجَّ النَّدى عليه العَـرارُ

قال الأستاذ عبد السلام في الحاشية: «الورل: ضرب من الوزغ. قال ابن منظور: ولون الورل إلى الصحمة، وهي غبرة مشربة سوادا وإذا سمن اصفر صدره. وروى البيت برواية: كجثة الورل الأصفر. ونسب البيت إلى عدي بن الرقاع».

قلت: هذا الكلام المنسوب إلى ابن منظور ليس عن الورل، بل هو عن الضبِّ، وهذا نصّ كلامه[1]: «وقال ابن الرقاع في الواحد:

عن لِسانٍ كجُثَّة الوَرَلِ الأَصـ ـفر مَجَّ النَّدَى عليه العَـرارُ

والأُنثى وَرْلةٌ قال أَبو منصور: الوَرَلُ سَبِط الخلْق طويل الذنَب كأَنَّ ذنَبه ذنبُ حيَّة قال ورُبَّ وَرَل يربو طولُه على ذِراعين قال وأَما ذنب الضَّبِّ فهو عَقِد وأَطول ما يكون قدْر شِبر. والعرب تستخبِث الوَرَل وتستقذِره فلا تأْكله، وأَما الضبُّ فإِنهم يحرِصون على صيده وأَكله، والضبُّ أَحْرَشُ الذنب خَشِنه مُفَقَّره ولونه إِلى الصُّحْمة وهي غُبْرة مُشْرَبة سَوادًا وإِذا سَمِن اصْفَرَّ صدره، ولا يأْكل إِلَّا الجَنادِب والدُّبَّاء والعُشْب ولا يأْكل الهوامَّ. وأَما الوَرَل فإِنه يأْكل العَقارب والحيَّات والحَرابي والخَنافس ولحمه دِرْياق والنساء يتسمَّنَّ بلحمه».

(١) لسان العرب (١٥: ٣١٤).

فليس الورل من الوزغ، وإنما وقع الوهم الذي جعل الورل ضربا من الوزغ من جهة النقل من القاموس المحيط، على أن الفيروزآبادي لم يجعل الورل ضربا من الوزغ، وإنما قال[1]: «الوَرَلُ مُحرَّكة: دابَّةٌ كالضَّبِّ أو العظيمُ من أشكالِ الوَزَغِ طويلُ الذَّنَبِ صغيرُ الرأسِ» فكأنّه يُشَبِّهُ بالشكل.

وقد مرّ الأستاذ عبد السلام بعدُ بالورل فأحسن شرحه، وذلك في (٣/ ٤٠١، و٤/ ٣٠٩):

٣- (ص ٣٠١): ورد حديث عمر: «وأن عمر سأل الرجل المفقود الذي استهوته الجنّ فقال: ما كان طعامهم؟ قال: الفول والرِّمَّة. وسأل عن شرابهم فقال: الجدَف».

قال الأستاذ عبد السلام في (الشرح): «الجدف بالتحريك: نبات يكون باليمن لا يحتاج آكله معه إلى شرب ماء. ابن الأثير».

قلت: الصواب ما ورد في مادة جدف في (اللسان) حيث قال[2]: «والجَدَفُ من الشَّراب: ما لم يُغَطَّ. وفي حديث عمر، رضي اللّه عنه، حين سأل الرجل الذي كان الجنُّ اسْتَهْوَتْه: ما كان طَعامُهم؟ قال: الفُولُ، وما لم يُذْكَر اسْمُ اللّه عليه، قال: فما كان شَرابُهم؟ قال: الجَدَفُ، وتفسيره في الحديث أَنه ما لا يُغَطَّى من الشراب».

وقد أورد الجاحظ هذه الرواية مرة أخرى في الجزء الرابع (ص ٢٥٧)، وزاد عليها شارحًا الجدف: «قال: وهو كلُّ شراب

(١) القاموس المحيط (١٣٧٩).
(٢) لسان العرب (٢/ ٢٤٥).

لا يخمَّر». فشرح الأستاذ عبد السلام في الحاشية «لا يخمّر، أي: لا يغطّى».

وأردها مرة أخرى في الجزء السادس (ص ٢١٠)، وهنا أصاب الأستاذ عبد السلام فقال في شرح الجدف: «بالتحريك: ما لا يغطى من الشراب، وفسَّره ابن الأثير في هذا الحديث بأنه نبات يكون باليمن لا يحتاج آكله معه إلى شرب ماء. وقال أبو عمرو»، ثم ذكر كلام أبي عمرو السابق.

٤- (ص ٣٢٤) قال الجاحظ: والعرب إنما تسمي بكلب وحمار وحجر ... فإن سمع إنسانا يقول حجرا، أو رأى حجرا سمّى ابنه به وتفاءل فيه الشّدة والصلابة، والبقاء والصبر.

قال الأستاذ عبد السلام مُعلِّقا على «الشّدة»: «لعلّها بالشّدة، فإن الفعل يتعدى بالباء».

قلت: هو من تضمين الفعل معنى فعل آخر، حيث ضمّن تفاءل معنى أمَّل.

٥- (ص ٣٥٧) قال الجاحظ يذكر المغمورين المنسيين من القبائل التي سلمت من الهجاء: «وسلموا من ضروب الهجاء ومن أكثر ذلك، وسلموا من أن يضرب بهم المثل في قلة ونذالة إذا لم يكن شرٌّ، وكان محلهم من القلوب محلّ من لا يَغْبِطِ الشعراءُ، ولا يحسدهم الأكفاءُ ...».

فقال الأستاذ عبد السلام يشرح «من لا يغبط الشعراء»: «أي: يغبطهم الشعراء. وفي الأصل: من لا يغيظ الشعراء»

قلت: والمعنى المراد خلاف ما ذهب إليه الأستاذ رحمه الله؛ إذ لو غبطهم الشعراء لهجوهم أو مدحوهم. ولما في الأصل وجهٌ، ويصح أيضا «من لا يغبطهم الشعراء».

ب- الجزء الثاني :

١- (ص ٩٦): قال الجاحظ: «ومن الناس من يقول: إن العيش كله في كثرة المال، وصحة البدن، وخمول الذكر»... ثم ذكر في (ص ٩٨، س ٨) قول من يخالفه في كلام طويل قال فيه: «فأما المطعم والمشرب والمنكح والمشمة، وكلُّ ما كان من نصيب الحواس، فقد علمنا أن كلَّ ما كان أشدَّ نهما وأرغب، كان أتمَّ لوجدانه الطعم. وذلك قياس على مواقع الطُّعم من الجائع، والشراب من العطشان. ولكنَّا إذا ميَّلنا بين الفضيلة التي مع السرور، وبين لذة الطعام، وما يحدث الشَّره له من ألم السهر والالتهاب والقلق وشدة الكَلَب، رأينا أن صاحبه مفضولٌ غير فاضل. هذا مع ما يُسَبُّ به، ومع حمله على القبيح».

قال الأستاذ عبد السلام معلِّقا على قوله «هذا مع ما يُسَبُّ به»: «تحتمل أن تكون «يسببه» أي يحدثه».

قلت: ليس الصحيح ما ظنَّه الأستاذ الفاضل، وإنما الصحيحُ المعنى الواضحُ الذي تحمله الكلمة بلا احتمال، فإنهم كانوا يسبّون ويعيّرون بالشره والنهم.

٢- (ص ٩٩): قال الجاحظ في أثناء حديثه الذي سبقت بدايته: «وبعدُ؛ فلا بدّ للمال الكثير من الحراسة الشديدة، ومن

الخوف عليه، فإن أعمل الحراسة له، وتعب في حفظه [و]حسب الخوف، خرج عليه فضلٌ».

قال الأستاذ عبد السلام عن الواو التي بين معقفتين: «ليست بالأصل، وزدتها ليستقيم القول».

قلت: الكلام مستقيم بلا هذه الواو التي زادها، فإن الجاحظ ذهب إلى أن التعب في الحفظ يكون بمقدار الخوف.

٣- (ص ١٦٠) قال الجاحظ: «وبنو أَسَدٍ أُسْد الغياض، وأشبه شيء بالأسد».

قال الأستاذ عبد السلام عن قوله «الغياض»: «كذا في س. وفي ط: «الغياش»! ولعل صوابهما «الناس». ثم أورد كالمستشهد بما جاء في مساءلة الحجاج لابن القرية: «قال فأخبرني عن مآثر العرب في الجاهلية. وفيها: «والأزد آساد الناس».

قلت: ليس في قول الجاحظ ما يُشكل، فهو كقولك: فلان أسد الغابة.

٤- (ص ٣٥٨) قال الجاحظ: «قال أبو الحسن: حدثني أعرابي كان ينزل بالبَصْرة قال: قدِم أعرابيٌّ من البادية فأَنزلته، وكان عندي دَجَاج كثير، ولي امرأةٌ وابنان وابنتان منها، فقلت لامرأتي: بَادِري واشوي لنا دَجَاجَة وقدِّميها إلينا نتغدَّاها فلمَّا حضر الغداء جلسنا جميعًا أنا وامرأتي وابناي وابنتاي والأعرابيّ. قال: فدفعنا إليه الدَّجاجة فقلنا له: اقسِمها بيننا -نريد بذلك أنّ نضحك

منه- فقال: لا أحسنُ القِسمة، فإن رضيتم بقسمَتي قسمْتُها بينكم. قلنا: فإنَّا نرْضَى. فأخذَ رأسَ الدَّجَاجة، فقطعه فناوَلَنِيه، وقال: الرَّأس للرّأس. وقَطَعَ الجناحين، وقال: الجناحان للابنين. ثمَّ قطع السَّاقين فقال: السَّاقان للابنتين. ثمَّ قَطَعَ الزَمِكَّي، وقال: العجُز للعُجُز. وقال: الزَّور للزّائر...» وللقصة تمام ظريف.

قال الأستاذ عبد السلام عند قوله «والزَّور للزَّائر»: «هكذا جاء في الأصل وفي نهاية الأرب. ومقتضى الكلام: ثم قطع الزور وقال ...» إلخ.

قلت: الصحيح ما جاء في الأصل، وما نقله صاحب (نهاية الأرب)، وهذا هو مقتضى الكلام؛ لأن الزَّور هو بقية الدجاجة، فلا يُحتاج إلى قطعه.

ج- الجزء الثالث:

١- (ص ٦٩): قال الجاحظ: «وقال تأبط شرا -إن كان قالها-:

مُسْبِلٌ في الحيّ أحْوَى رِفَلّ   وإذا يغدو فسِمعٌ أزلّ»

قال الأستاذ عبد السلام: مسبل في الحي: أي هو في حال السلم ممن يسبلون ثيابهم لما هم فيه من نعمة. والرفل: كثير اللحم. ويغدو: أي في حال الحرب. والسمع: ولد الذئب من الضبع. والأزل: القليل لحم العجز والفخذين.
قلت: إنما المقصود بالرِّفَلِّ هنا المسبل إزاره.

٢- (ص ٧٣، س ١٠): ضبط «مُوَسْوِس» بفتح الواو الثاني، وكذا ضبطه في (ص ١٣)، وصحة ضبطه كسر الواو الثاني.

٣- (ص ٧٤): أورد الجاحظ أشعارا وصفها بالإيجاز، وحذف الفضول، منها قول دكين:

بمَوطنٍ يُنِيط فيه المحتسي   بالمشَرْفِيَّاتِ نِطافَ الأنْفُسِ

قال الأستاذ عبد السلام في شرحه البيت: «المشرفيات: السيوف منسوبة إلى مشارف الشام. والنطاف: جمع نطفة، وهي قليل الماء يبقى في دلو أو قربة. وتعليق النطاف في المشرفيات عبارة عن شدة الحرص على الماء، وذلك يكون في المهامه المجدبة».

قلت: الرجز في (الصحاح)[1] و(اللسان)[2]، ولم ينسباه:

والمشرفيّ في الأكفِّ الرُّعَّسِ

بموطن يُنْبِط فيه المحتسي

بالقَلَعِيَّات نطافَ الأنفسِ

فالفعل ينبط صُحّف في الحيوان، والوجه ما روته المعاجم، ولمناسبة ينبط للمحتسي والنطاف. وقد شبَّه الراجز الأرواح بالنطاف التي ينبطها المحتسي فيحتسيها، وليس مقصوده نطاف الماء.

٤- (ص ١٠٥)، قال الجاحظ: «باب آخر في ذكر الغضب، والجنون، في المواضع التي يكون فيها محمودا.

(١) الصحاح (٤٥٠).
(٢) لسان العرب (٥/٢٨٧).

قال الأشهب بن رميلة:

هرَّ المقادَة مَن لا يستقِيدُ لها
واعصَوْصَبَ السَّيرُ وارتدّ المساكينُ
مِنْ كلِّ أشعثَ قدْ مالَتْ عِمامَتهُ
كأَنَّهُ مِنْ ضِرارِ الضَّيم مجْنُونُ

قال الأستاذ عبد السلام: «هرَّ: كره. وفي ط، س: «هذ» بمعنى قطع. المقادة: القود، وهو نقيض السوق. وفي ل: «الوفادة» وأحسبها تحريفا، ولعلّ الكلام في صفة ركب مسافرين في فلاة. اعصوصب السير: صار عصيبا شاقا. وفي ل: «اعصوصب الشر» مالت عمامته، مما لعب النوم به. والضرار: الضرر. وفي (٦/٢٤٦): «من حذار الضيم».

قلت: بل مالت عمامته لأنه لم يعبأ بها لشدة ما شغله من إنكار الضيم، ألا ترى أنه قال: كأنه من حذار الضيم مجنون! وأما أنّ الكلام في صفة ركب مسافرين في فلاة، والوصف من أجل حالهم هذا فلا، لأنّه يصف قوما ركبوا سراعا يطلبون حقهم؛ منكرين الضّيم، آنفين من الانقياد.

٥- (ص ٣٥٨): قال الجاحظ: «وزعم أن الذي منع أصحاب الأدهان والتربية بالسمسم من أن يربُّوا السماسم بنور الباقلاء، الذي يعرفون من فساد طبعه وأنه غير مأمون على الدماغ وعلى الخيشوم والسماخ».

قال الأستاذ عبد السلام: «السماسم ضبط في نسخ القاموس بضم السين، وفسره بأنه طائر. قال شارحه: «كذا هو بالضم في النسخ وصوابه الفتح». قلت: يظهر أنها هي «السمائم» واحدته

سمامة، وهو طائر من الخطاطيف، ومن أسمائه عصفور الجنة. انظر معجم المعلوف ٢٤١».

قلت: إنما قصد الجاحظ بالسماسم جمع سِمْسِم، وهذا الجمع مذكور في اللسان[1]. وأما التربية فهي من ربّ الدهن وربّبه إذا طيَّبه وخلطه بغيره[2] والكلام عن دهن شعر الرأس بزيت السمسم المخلوط بنور الباقلاء، ألا ترى أنه قال: «وأنه غير مأمون على الدماغ وعلى الخيشوم والسماخ» وكلها في الرأس.

٦- (ص ٣٧٢): قال: «ونَجِدُ وسْط الدهناء -وهي أوسع من الدوّ والصّمّان-».

قال الأستاذ عبد السلام عن الدَّهناء: «اسم واد في بادية البصرة».

قلتُ: بل هي الصحراء المعروفة الممتدة بين جنوب صحراء النفود وشمال صحراء الربع الخالي.

٧- (ص ٣٧٦، س ٧): يقول الجاحظ: «فمن أين يستحيل أن يخلط بين مائية طبيعية ومائية جوهر؟ إما من طريق التبعيد والتقريب، ومن طريق الظنون والتجريب، أو من طريق أن يقع ذلك اتفاقا، كما صنع النَّاطف الساقط من يد الأجير في مُذَاب الصُّفر حتى أعطاه ذلك اللون، وجلب ذلك النفع».

قال الأستاذ عبد السلام: «الناطف ضرب من الحلوى يصنع من اللوز والجوز والفستق، ويسمى أيضا القبيطى والقباطى والقبيط –

(١) لسان العرب (٦/ ٤١٥).

(٢) المصدر نفسه.

بضم القاف، وتشديد الباء فيهن- والقبيطاء كحميراء. انظر القاموس واللسان مع الألفاظ الفارسية (١٢٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (٤/٨٨)، وحواشي تهذيب الصحاح (نطف). والصفر، بالضم: النحاس».

قلت: ليس هذا ما ذهب إليه الجاحظ؛ فإنه إنما ذهب إلى الناطف الذي هو كلّ سائل أو قاطر من إناء، كما في جمهرة اللغة[1]. وكأنّه يشير إلى واقعة معروفة، قَطَرَ فيها سائلٌ من يد أجير في مذاب الصفر اتفاقا؛ فتغير لونه، وخرج شيئا معينا، وكان ذلك اكتشافا وليد الصدفة.

٨- (ص ٣٩٨): قال الجاحظ: وقال آخر:

كأنّ مَشافِرَ النَّجَدَاتِ منها   إذا ما مسّها قَمَعُ الذّبابِ

بأيدي مأْتم متساعداتٍ   نعال السبت أو عَذَبَ الثِّيابِ

قال الأستاذ عبد السلام: «المأتم: جماعة النسوة في الحزن. ط: «بأيد متائم» صوابه في ل، س. والعذاب: جمع عذبة، وهي خرقة النائحة. ط، س: «عرب» محرف. أما «نعال السبت» فلم أجد لها علاقة بالكلام. وماذا عسى تفعل النوائح بنعال السبت؟ ل: «فعال السبت!»».

قلت: أمّا نعال السبت فإنَّ النائحاتِ يضربن بها وجوههنّ وصدورهنّ. قال الجاحظ في البيان والتبيين عند كلامه على قول الشاعر:

(١) جمهرة اللغة (٢/٢٨٩).

وقـــام بنـــاتي بالنعـــال حواســـرا
وألصقن وقع السبت تحـت القلائـد

فإن النساء ذوات المصائب إذا قمن في المناحات كـنّ يضـربن صدورهن بالنِّعال»[1].

٩- (ص ٤٧٨) جاء: أنشدني محمد بن زياد الأعرابي:

ولا تُلبِثُ الأطماعُ مَـن لـيس عنـده
من الدِّين شيءٌ أن تميـل بـه الـنَّفْسُ
ولا يُلْبثُ الـدَّحْس الإهـاب تحـوزه
بجُمْعِك أن ينهاه عن غـيرك التـرسُ

قال الأستاذ عبد السلام: الـدحس: الفسـاد. والشـطر الأخـير محرف. ل: «أن تنهاء كعبرة الرأس»

قلت: قال في أساس البلاغة[2]: «وحاس الجزار الإهاب: دفعه بيده أولا فأولا حتى ينكشط. وأنشد الجاحظ:

ولا يلبث الدحس الإهـاب تحوسـه
بجُمْعـك أو تنـهاه كعْـبرَة الـرأس

والبيت غاية في الإحكام والتمام».

قلت: البيتُ بيتُ حكمـةٍ إلا أنـه لم يسـلم مـن التحريـف. أمـا الدحس فقال ابن منظور[3]: «الدحس: أن تدخل يـدك بـين جلـد الشاة وصفاقها فتسلخها».

---

(١) البيان والتبيين (٣/١١١).

(٢) أساس البلاغة (١/٢٢٢).

(٣) لسان العرب (٤/٣٤٦).

وأما الحوس فمرادفٌ له كما يتبين من كلام الزمخشري آنفا، وأما كعبرة الرأس فقال ابن منظور[1]: والكُعْبُرة والكُعْبورة كل مجتمِع مكتَّل والكعبورة ما حاد من الرأس ... وقال أبو زيد: يسمى الرأس كله كعبورة وكعبرة.

قلت: ربما استقام البيت على المعاني السابقة هكذا:

ولا يلبث الدحسُ الإهابَ تحوسه
بجُمْعك أن يُنْهِيهِ كعبرةَ الرأسِ

ومعناه: لا يُلبث الدحسُ الإهابَ يكشطه شيئا فشيئا حتى يُبلغه الرأس.

د- الجزء الرابع :

١- (ص ٨٨، س ١٠) قال الجاحظ: «ومثل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بشره الله بالظفر وتمام الأمر بشّر أصحابه بالنصر، ونزول الملائكة».

قال الأستاذ عبد السلام: «والجاحظ يشير بكلامه هذا إلى ما كان في وقعة أحد».

قلت: بل يشير إلى ما كان في وقعة بدر، فإنها التي بها بشَّر النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم أصحابه، وفيها نزلت الملائكة.

٢- (ص ١١١) قال الجاحظ في صفة جسم الحية وقوتها حتى إنها أذا أدخلت رأسها في جحرها لم يستطع أقوى الناس أن

(١) لسان العرب (١٢/١١٩).

يخرجها: «وربما انقطعت في يدي الجاذب لها، مع أنها لدنة ملساء علكة فيحتاج الرفيق في أمرها عند ذلك، أن يرسلها من يديه بعض الإرسال، ثم ينشطها كالمختطف والمختلس، وربما انقطع ذنبها في يدي الجاذب لها».

قال الأستاذ عبد السلام: «علكة كفرحة: من قولهم طعام عالك وعلك، ككتف: متين الممضغة. ط، هـ: «من أنها»، وذا عكس المراد، إذ المعنى أن ملاستها تقتضي انزلاقها من يد الجاذب، وكونها علكة يستلزم أن تكون متينة تعز على القطع».

قلت: المفهوم من كلام الجاحظ أنها تنقطع في يدي الجاذب، مع أنها ملساء علكة.

٣- (ص ١٢٣، س ٤) قال الجاحظ: «فهم لا يجزمون على أن الحيّة من القواتل البتة».

قال الأستاذ عبد السلام: يقال: جزم على الأمر، بفتح الزاي مخففة، أو مشددة: أي سكت. س: «لا يجزمون أن الحية» إلخ، ومؤدَّى العبارتين واحد عند التأمل.

قلت: يجزمون هنا بمعنى يقطعون.

هـ- الجزء الخامس:

١- (ص ٣٠) ورد: وقال يزيد بن الصعق:

وإنّ الله ذاق حلوم قيس ... فلمّا ذاق خِفَّتَها قَلاها

رآها لا تطيع لها أميرا ... فخلاّها تردَّدُ في خلاها

قال الأستاذ عبد السلام في شرحه: «خلّاها: تركها. والخلى، مقصورة: الرطب من النبات، واحدته خلاة. يقول: جعلها كالسوائم ترتاد المراعي. وهذا الجناس من أقدم ما عرف».

قلت: أرى أنه «في خلائها» أي الأرض الخلاء، فقصَرَ الممدود. والمعنى أنّه لما قلاها؛ خلاّها تتردد تائهة في الخلاء. أمّا تَرْكُها في الخَلَى فَبِرٌّ.

٢- (ص ٣٠٦) قال امرؤ القيس يصف جري فرسه:

ترى الفأر في مستعكد الأرض لاجئا
إلى جَدَدِ الصحراء من شدٍّ مُلهِبِ

قال الأستاذ عبد السلام: الجدد بالتحريك: المستوي من الأرض.

قلت: صحيح، لكن من معاني الجدد -وهو المقصود هنا- الأرض الغليظة الصلبة، وإليها لجأ الفأر.

٣- (ص ٣٣٤) قال الأستاذ عبد السلام يشرح كلمة قَفِيَّة في بيت الشاعر الذي لقي من الفأر جهدا، فدعا عليهن بالسنانير:

شمُّ الأنوف لـرِيحِ كـلِّ قَفِيَّـةٍ   يلحظن لحظ مروَّع مرتـاب

قال: «القفية: الم ختار، واقتفاه: اختاره».

قلت: القفية هنا كما في اللسان[1]: «الشيء الذي يكرم به الضيف من الطعام» «وقيل هو الذي يؤثر به الضيف والصبي».

(١) لسان العرب (١١/ ٢٧٨).

٤- (ص ٤٦٢، س ٧) قال: وأتي عبد الملك بن مروان في دخوله الكوفة على موائد بالجِداء، فقال: فأين أنتم عن العماريس؟ فقيل له: عماريس الشام أطيب.

قال الأستاذ عبد السلام: العماريس جمع عمروس، بالضمّ، وهو الجدي، لغة شامية، كما في اللسان. وفيه أيضا: «وفي حديث عبد الملك بن مروان: أين أنت من عمروس راضع!».

قلت: المقصود بالعماريس -هنا-: الخراف، لأنّ الجداء أمامه، فلا وجه لأن يعينها بقوله. وقد ذكر هذا التفسير في (اللسان، والصحاح، والقاموس المحيط)[1].

٥- (ص ٥١٢، س ٨) قال الجاحظ عن العقاب: «وإن لم تعاين فريسة فربما جلَّت على الحمار الوحشي فتنقض عليه انقضاض الصخرة، فتقدُّ بدابرتها ما بين عجب ذنبه إلى منسجه». قال الأستاذ عبد السلام: «جلى ببصره تجلية: أغمض عينيه ثم فتحهما، ليكون أبصر له».

قلت: أوضح من هذا ما قاله في (اللسان)[2]: «والبازي يجلِّي إذا آنس الصيد فرفع طرفه ورأسه. وجلَّى ببصره تجلية إذا رمى به كما ينظر الصقر إلى الصيد».

٦- (ص ٥٥١): قال ابن كناسة:

يكتف المشي كالذي يتخطى طُنُبًا أو يشكُّ كالمتمادي

(١) اللسان (٤٥٨/٩)، والصّحاح (٨١١)، والقاموس المحيط (٧٢١).
(٢) لسان العرب (٤٠٤/٢).

قال الأستاذ عبد السلام: «المتمادي: اللجوج».

قلت: لا يكون اللجوج. ولعلَّ الكلمة مصحفة عن «كالمتهادي» والتهادي «مشية الشيخ الضعيف والصبي الصغير والمريض» كما في (فقه اللغة)[1].

و- الجزء السادس:

١- (ص ٤٤) قال الجاحظ: «وقد جمع يحيى بن منصور الذهلي أبوابا من حزم الضب، وخبثه، وتدبيره. إلا أنه لم يرد تفضيل الضب في ذلك. ولكنه بعد أن قدَّمه على حمقى الرجال قال: فكيف لو فكرتم في حزم اليربوع والضب».

قال الأستاذ عبد السلام عند كلمة «الضب» في آخر الفقرة: «في الأصل: «الذئب»، محرف. والكلام يقتضي ما أثبت، ولم يعرف الذئب بالحزم».

قلت: بل الأصل هو الصحيح، وهو ما يقتضيه الكلام أيضا، فكيف يتكلم عن حزم الضبّ ثم يقول: فكيف لو رأيتم حزم الضب؟ وكلام يحيى الذي يقصده الجاحظ هو الأبيات التالية لقوله؛ فإنه ذكر فيها حزم الضبّ ثم قال:

فهذا الضبّ ليس بذي حريم   مع اليربوع والذئب اللعينِ

٢- (ص ١٢٩) السطر الأخير قال الجاحظ: والضبُّ تذْلقه من جحره أمور، منها السيل. وربما صبّوا في جحره قربة من ماء فأذلقوه به ... وتذلقه وقع حوافر الخيل.

(١) فقه اللغة (٢٢٥).

قال الأستاذ عبد السلام: «أذلق الضبّ واستذلقه وذلقه، بالتشديد: صب على جحره الماء حتى يخرج».

قلت: صحيح، ولكن معنى «تذلقه» في كلام الجاحظ هنا «تخرجه» بدليل أنه قال: والضبّ تذلقه من جحره أمور، فلم يخص ذلك بالماء، بل ذكر أنّ مما يذلقه وقع حوافر الخيل. وفي (اللسان)[1]: «الذلق: بالتحريك القلق». وفيه[2]: «وأقلق الشيء من مكانه وقلقه: حرّكه».

٣- (ص ١٤٠) السطر الأخير في قول النجَّاري: «ليس كالصّقر في رؤوس النخل».

قال الأستاذ عبد السلام: «الصقر: ما تحلب من العنب والزبيب والتمر من غير أن يعصر».

قلت: على أن تكملة ما سبق من (اللسان)[3]: «وخصّ بعضهم من أهل المدينة به دبس التمر، وقيل: هو ما يسيل من الرطب إذا يبس. والصَّقْر الدبس عند أهل المدينة»؛ إلا أن الظاهر أنّ الصقر هنا صفةٌ للرطب المحذوف، لأنّه لا شكّ عنى التمر بذاته. قال في اللسان[4]: «رطب صَقِرٌ مَقِرٌ: صقِرٌ ذو صقر، ومقِرٌ إتباع، وذلك التمر الذي يصلح للدبس».

---

(١) لسان العرب (٥/٦٢).
(٢) المصدر السّابق نفسه (١١/٢٢٩).
(٣) المصدر السّابق نفسه (٧/٤٠٢).
(٤) المصدر السّابق نفسه.

٤- (ص ١٥٠، س ١١) قال الجاحظ: «لأن كنانة بنزولها مكة كانوا لا يزالون يصيبهم من الرُّعاف ما يصير شبيها بالموتان، وبجارف الطاعون».

قال الأستاذ عبد السلام: الموتان، بالضم والفتح: الموت.

قلت: أبين من هذا ما في (اللسان)[1]: «الموتان بوزن البُطْلان: الموت الكثير الوقوع». وقصد الجاحظ الوباء.

٥- (ص ٣٢٩): قال العجير السلولي:

ومنهن قرْعي كلّ باب كأنّما ... بِه القومُ يرجُون الأذِين نسورُ

قال الأستاذ عبد السلام: «الأذين: الزعيم والكفيل. وأراد بالباب باب الملك».

قلت: لا ريب أنّ المراد بالأذين هنا الآذِن. ولكن لم أجده فيما بين يدي من المعاجم.

٦- (ص ٣٤٩) قال مخارق الطائي:

عن الأضياف والجيران عزب ... فأودت والفتى دنسٌ لئيمُ

قال الأستاذ عبد السلام: عزب هكذا وردت في ط، س. وفي هـ: غرب.

قلت: عزب أي منفرد، قال في (اللسان) [2]: «وكلّ منفرد عزب». وهي من «عزب الرجل بإبله إذا رعاها بعيدا من الدار التي حلّ بها الحيّ لا يأوي إليهم».

(١) لسان العرب (١٣/ ٢٦٧).

(٢) المصدر السّابق نفسه (٩/ ٢١٠).

٧- (ص ٣٨٠): قال مسعود الجرمي من أبيات في حمار اشتراه فوجده على خلاف ما وصفه به النخّاس:

إنّ الذي باعك خبٌّ ضبُّ   أخبرني أنّك عَيْرٌ نَدْبُ

قال الأستاذ عبد السلام: «العير، بالفتح: السيد والملك. والندب، بالفتح: الخفيف في الحاجة الظريف النجيب».

قلت: العير هنا الحمار. وعن ندب قال في (اللسان)(١): «الندب الفرس الماضي، نقيض البليد».

٨- (ص ٤٦٦) قال: «وحكى المكي عن جوارٍ باليمن، لهنّ قرون مضفورة من شعر رؤوسهن، وأن إحداهن تلعب وترقص على إيقاع موزون، ثم تُشخص قرنًا من تلك القرون، ثم تلعب وترقص، ثم تشخص من تلك الضفائر المرصَّعة واحدة بعد أخرى، حتى تنتصب كأنها قرون أوابد في رأسها».

ضبطَ الأستاذ عبد السلام «قرون أوابد» هكذا «قرونٌ أوَابدُ» حيث جعل أوابد نعتًا لقرون. وقال في الشرح: «أوابد: منفردات. وأصل الأوابد الوحش».

قلت: الضبط الصحيح هكذا «قرونُ أوابدَ» بإضافة القرون إلى الأوابد، حيث شبّه تلك القرون بقرون الوحش. ومن الأوابد ذوات القرون التي تصلح أن يشبه بها: الوعولُ والمها والغزلان.

(١) لسان العرب (١٤/ ٩٥).

٢- التحريف والتصحيف والضبط :

أ- الجزء الأول :

١- (ص ١٦٧) السطر الأخير، ورد «وقال الأصمعي: قال يونس بن عبيد: لو أُخِذْنا بالْجَزَعِ لصَبَرنا».

فعلّق الأستاذ عبد السلام بقوله: «انظر البيان (٣/١٣١)، وعيون الأخبار (٢/٢)».

قلت: هنا خطأٌ، وهو قوله: أُخذنا، والصحيح الذي يتوجه به المعنى، ورواه الجاحظ نفسه في (البيان والتبيين)[1]، وذكره كذلك ابن قتيبة في (عيون الأخبار)[2]: أن يونس بن عبيد قال: لو أُمِرْنا بالجزع لصبرنا.

٢- (ص ٢٥٤) وقال ابن الذّئبة:

من يجمع المال ولا يَتُبْ به

ويترك المالَ لِعَامِ جِدْبِه

يهُنْ عَلَى النَّاسِ هَوانَ كلبِه

قال الأستاذ عبد السلام في الحاشية: «يتب به» كذا في عيون الأخبار (١/٢٤٣)، وفي ل: «يثبه»، وهو تحريف إملائي، وفي البخلاء (١٥٥): «يثبته». وليس بشيء، وانظرهما».

(١) البيان والتبيين (٣/١٣١).

(٢) عيون الأخبار (٢/٣٩٨).

قلت: الصواب أن يكون الشطر هكذا «من يجمع المال ولا يُثِبْ به» من أثاب يثيب، وهو هكذا في نسخة (البخلاء) التي في يدي[١]، وهكذا أيضا في نسخة (عيون الأخبار)[٢]، وهذا أيضا ما يقتضيه المعنى.

وواحدة أنه ضبط الجَدْب بكسر الجيم، والصواب فتحه.

٣- (ص ٢٦٨) جاء فيها: قول الشاعر:

وأنتم أكلتم شحمة بن مخدَّم   زباب فلا يأمنكم أحدٌ بعد

قال الأستاذ عبد السلام: ل: «شخفة بن مخدم» وفي البخلاء (١٩٨): «سحفة بن محدم» وفي ط: «زمانا» موضع زباب. والزباب: ضرب من الفأر، وهو مما يهجى به، قال:

وهم زباب حائر   لا تسمع الآذان رعدا

قلت: وقع التصحيف هنا في كلمة «زباب» وصحتها «زمانا» كما في رواية ط، ويقصد بها النسخة المطبوعة في المطبعة الحميدية، وهي أيضا موافقة لرواية كتاب (البخلاء)[٣]، وهي التي يتوجه بها المعنى الصحيح. فيكون البيت برواية (الحيوان):

وأنتم أكلتم شحمة بن مخدم   زمانا فلا يأمنكم أحدٌ بعد

٤- (ص ٢٩٠) ذكر الجاحظ نوادر ديسيموس اليوناني، فقال: «ورآه رجلٌ يأكل في السّوق فقال: أتأكل في السّوق؟ قال: إذا جاع ديسيموس في السّوق أكل من السّوق».

(١) البخلاء (٢١٠).
(٢) عيون الأخبار (٢٧٩/١).
(٣) البخلاء (٢٥٢).

قلت: وصواب قول ديسيموس الذي يتوجه به المعنى: «إذا جاع ديسيموس في السّوق أكل في السّوق»، وهو هكذا بإيراد الجاحظ نفسه في (البخلاء)[1]، وفي (البيان)[2].

٥- (ص ٣٣٧): وردت حكاية عيسى بن حاضر لما طرق باب عمرو بن عبيد؛ فقال عمرو: من هذا؟ قال عيسى: أنا. قال: ما أعرف أحدا يسمّى أنا. قال: فلم أقل شيئا وأقمت خلف الباب، إذ جاء رجل من أهل خراسان فقرع الباب، فقال عمرو: من هذا؟ فقال: رجل غريب قدم عليك، يلتمس العلم، فقام له ففتح له الباب، فلما وجدت فرجة أردت أن ألج الباب، فدفع الباب في وجهي بعنف، فأقمت عنده أياما ثم قلت في نفسي: والله إني يوم أتغضب على عمرو بن عبيد، لغير رشيد الرأي. فأتيت الباب فقرعته عليه، فقال: من هذا؟ فقلت: عيسى بن حاضر. فقام ففتح لي الباب.

قال الأستاذ عبد السلام عند قوله: «فأقمت عنده أياما»: (كذا).

قلت: الصَّحيح الواضح أنه تصحيف من النُّساخ، وصواب العبارة: «فأقمت عنه أياما».

٦- (ص ٣٥٢): ورد بيت لأبي ذؤيب هكذا:

ولا هرّها كلبي ليُبْعد تَعْرها ولو نبحتْني بالشّكاة كلابُها

قال الأستاذ عبد السلام في الحاشية: «تعر، كمنع: صاح. وفي ط: «ثعرها» محرفة».

---

(١) البخلاء (٢١٣).

(٢) البيان والتبيين (٢/٢٢٦).

قلت: الصواب «نَفْرها» مكان «تعرها» وهكذا وردت في (ديوان الحماسة) للمرزوقي[(١)]، أوردها وهو يشرح بيتا للأخضر بن هبيرة. وكذلك هي في (ديوان الهذليين) في شعر أبي ذؤيب[(٢)].

ب- الجزء الثاني :

١- (ص ٣١٠): أورد الجاحظ قصيدةً قال قبلها على لسان صاحب الديك: وقد وجدنا العرب يستذلون الصيد ويحقرون الصياد، فمن ذلك قول عمرو بن معد يكرب:

أَبَنِي زياد أنتم في قومكم
ذنبٌ ونحن فروع أصلٍ طيّبِ
نصل الخميس إلى الخميس وأنتمُ
بالقهر بين مربِّق ومكلِّبِ
لا يحسبنَّ بنو طليحة حربَنا
سَوْقَ الحمير بحانة فالكوكبِ

قال الأستاذ عبد السلام عن البيت الأخير: لعل في البيت تحريفا.

قلت: ليس فيه تحريف؛ اللهم ما كان من تصحيف «حانة»؛ فإنها «جابة» كما في (معجم ما استعجم)[(٣)]، وقد أورد أبيات عمرو هناك.

(١) شرح ديوان الحماسة (٥٨٩).
(٢) ديوان الهذليين (٨١).
(٣) معجم ما استعجم (١١٠٠).

ج- الجزء الثالث :

١- (ص ٥٢) قال: وأنشدنا للأحيمر:

بأقــبَّ منْطَلِــقِ اللَّبــانِ كأنَّــه   سِيدٌ تَنَصَّل من حُجور سَعالي

وصحتها «جحور» كما في (البيان والتبيين) [(١)].

٢- (ص ٣٢٩، س ٨): ورد كــلام علــي بــن أبي طالــب رضي الله عنه حين مرّ بعبد الرحمن بن عتّاب قتيلا يـوم الجمـل، فقال: «لهفي عليك يعسوب قريش! جدعت أنفي وشفيت نفســي» فضبطَ الفعلين بفتح التاء، والصَّواب ضمهما.

د- الجزء الرابع :

١- (ص ٦٤، س ٢): «المرضعُ» صحة ضبطها «المرضعِ».

٣- (ص ١٦٥، س ٢): «الضَّباب» وصحة ضبطها بكسر الضاد كما أشار في الحاشية.

ه- الجزء الخامس :

١- (ص ١٩٢، س ١٠) جاء: وقيل لمزبِّد: أيسـرك أن عنـدك قنينة شراب؟ قال: يا ابن أم، مـن يسـرّه دخـول النـار بالمجـاز؟! قلت: «المجاز» تصحيف «المجَّان».

٢- (ص ٣١٩، (س ١): و«يحدِّث» صحتها و«يحدُث».

و- الجزء السادس :

١- (ص ٢١٨، س ٣)، قال: «وسمع عمرو بـن عبيـد رضـي الله عنه ناسًا مـن المـتكلمين ينكـرون صـرع الإنسـان للإنسـان، واستهواء الجنّ للإنس».

(١) البيان والتبيين (٣/٥٣).

قلت: هنا تحريف، وصوابه: صرع الشيطان للإنسان.

٢- (ص ٤٧٩، س ٧): «ولم يقُم»، صحتها «ولم يقِم».

٣- (ص ٥٠٣، س ٥) ورد: «وقيل للموبذ: متى أبنك يعني أبنك قال يوم ولد».

قال الأستاذ عبد السلام: كذا في ط. وفي س: «متى ابنك يعني أنك» بإهمال الكلمة الأخيرة، هـ: «متى أتيك يعني أينك».

قلت: صحة العبارة «متى أتاك نَعِيُّ ابنك» وفي (محاضرات الأدباء) من حكاية طويلة ما يشهد لهذا.

ز- الجزء السابع :

١- (ص ١٣٦، س ٧): «إذ أدخل على عبد الله»، الصواب «عبيد الله».

٢- (ص ١٥٦) قال الجاحظ يصف هدبة بن خشرم العذري وهو يشير إلى حاله يوم سيق إلى القتل، كما في قصته المعروفة: «وإنّ امرأ مجتمعَ للقلب، صحيحَ الفكر، كثير الرّين، عَضْبَ اللّسانِ في مثل هذه الحال، لناهيك به مطلقًا غير موثق، وادعًا غير خائف».

قال الأستاذ عبد السلام عن الرين: كذا في الأصل. ولعلها: «الزبن» أي الدفع.

قلت: هي «كثير الرِّيقِ» فإنهم يمدحون بكثرة الرّيق في مثل هذه المواضع.

٣- (ص ١٦١) جاء فيها: قال بعض المولدين:

تجهَّـزي للطـلاق وانصـرفي ذاك جزاء الجوامح الشُّمسِ

[فأجابته المرأة]:

للـيلتي حـين بـتُّ طالقـة لذّ عندي مـن ليلـة العُـرس

قلت: زاد الأستاذ عبد السلام الكلمتين بين البيتين فجعل البيت الثاني من قول المرأة. قال في الحاشية: «ليستا في الأصـل. وبهمـا يصح الكلام».

قلت: زيادتهما خطـأ، فـإنّ البيـتين ومعهمـا آخـران مـن قـول الشاعر نفسه، كما في (عيون الأخبار)[1].

٣- أخطاء الطباعة:

أ- الجزء الأول:

١- (ص ٢١٦، س ٣) وقع خطأ طباعي حيـث صـحّف اسـم «الفلافس» إلى «الغلافس» في بيت الشعر.

٢- (ص ٢٥٦): وقع خطأ في ضـبط «الضِّـباب» في قـول أبي ذباب السعدي:

لَكسرى كان أعقل مـن تمـيم ليالي فرَّ من أرض الضـباب

حيث ضبط بفتح الضـاد، والصـواب كسـره. وقـد ورد البيـت أخرى في الجزء السادس (ص ١٠١)، وضبط بكسر الضـاد علـى الوجه الصحيح.

(١) عيون الأخبار (٤/٤١٠).

ب- الجزء الثاني :

١- (ص ٢٤٠، س ١١) قال: «نيِّقًا وثمانين» وصحتها «نيفا».

٢- (ص ٢٦١، س ١١) قال: «بيضه»، وصحتها «بيضه».

٣- (ص ٣٤١، س ١) وقع خطأ طباعي في قوله: «إن الوئام يتبَّرع في جميع الطمش»، وصوابها «يتترع» من (رسائل الجاحظ)[1].

ج- الجزء الثالث :

١- (ص ٢٨، س ٩) «فقيهً»، وصحتها «فقيهٌ».

٢- (ص ٤٤، س ١) «يبغصه»، صحتها «يبغضه». و(س ٤) «التجم»، صحتها «النَّجم»

٣- (ص ٤٥٤، س ٦) «وإنّة»، صحتها «وإنّه».

٤- (ص ٥٢٣، س ٣) «المكروة»، وصحتها «المكروه».

د- الجزء الرابع :

١- (ص ٤٣٩، حاشية ٢) «صفة للقلب» يريد «صفة للقلت».

هـ- الجزء الخامس :

١- (ص ٣٧٢، س ٨) «أحواله»، صحتها «أخواله».

ز- الجزء السادس :

١- (ص ١٣٠، س ١) «قرية»، صحتها «قربة».

٢- (ص ٢٢٣)، السطر الأخير «وجاد»، صحتها «وجاء».

---

(١) رسائل الجاحظ (١/١٧٧).

٣- (ص ٢٥٨، س ٢) «آرى»، صحتها «آوى».

٤- (ص ٣٥٨، س ٨) «يعني»، صحتها «يغني».

٥- (ص ٣٦٨، س ٤) «تنضية»، صحتها «تنضبة».

٦- (ص ٣٨٣، س ١) «صَبُعًا»، صحتها «ضَبُعًا».

٧- (ص ٥٠٥) في بيت حسان: «وكفى بذلك»، صحتها «وكفى بذاك».

ح- الجزء السابع :

١- (ص ٥٥) «وقال أمية أبي الصلت»، سقط «بن».

٢- (ص ٨٥، س ١١) «إنسابًا»، صحتها «إنسانًا».

٣- (ص ١٣٧) السطر الأخير «صاحبٌ»، صوابها «صاحبُ».

٤- وقبلها في السّطر نفسه «للقلب»، صوابها «القلب».

٥- (ص ١٨٣ ، س ٨): «القرس» صوابها «الفرس»

٦- (ص ٢٠٢، س ٦) «سهيل بن هارون» صوابه «سهل بن هارون».

المراجع

- أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩
- البخلاء، الجاحظ، تحقيق الشيخ طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق محمد تامر وأنس الشامي وزكريا جابر، دار الحديث بالقاهرة، ١٤٣٠
- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥
- رسائل الجاحظ، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية
- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١١ - ١٩٩٠
- عيون الأخبار، ابن قتيبة، تحقيق محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٤
- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تحقيق حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥

- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٦
- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق ياسر سليمان ومجدي فتحي، المكتبة التوفيقية
- معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع، أبو عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت

القسم الثالث:



المقالات

(سمو دلالة الألفاظ وانحطاطها في اللغة العربية) لحمود الشِعلي

عرض ونقد: عباس السوسوة

العمل الذي نعرض له هو رسالة ماجستير للطالب حمود يحيى علي الشعلي، نوقشت وأجيزت في قسم اللغة العربية بجامعة الملك خالد يوم ٢٨ من رجب ١٤٣٧.

تقع الرسالة في مائة وإحدى وسبعين (١٧١) صفحة توزعت على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، ذيلت بخاتمة فيها أبرز نتائج البحث ثم قائمة المصادر والمراجع البالغ عددها مائة وسبعة وستين (١٦٧) مرجعا.

نبَّه الباحث في المقدمة (ص ١-٣) على أن أكبر تغير في اللغة يكون في دلالة الألفاظ، مشيرا إلى ما سماه علماء الدلالة مظاهر التطور الدلالي وأشكال التطور الدلالي التي أجمعوا عليها في قوانين التخصيص والتعميم وانتقال المجال الدلالي. وذكر أن ثمة قانون السمو والانحطاط في الدلالة وهو قانون لم يحظ من قبلُ بالدراسة والبحث؛ فكل ما صُنف في علم الدلالة من كتب وبحوث لم يتجاوز ما في كتابي «دلالة الألفاظ» لإبراهيم أنيس (١٩٥٨م)، و«علم الدلالة» لأحمد مختار عمر (١٩٨٢م) من ألفاظ وصور، فكان ذلك من بواعث اختيار الباحث لهذا

الموضوع الذي عنون به رسالته: «سمو دلالة الألفاظ وانحطاطها في اللغة العربية بين معجمي لسان العرب ومعجم اللغة العربية المعاصرة، دراسة دلالية تاريخية»، وكان اختيار المجال التطبيقي للدراسة موزعا بين معجمين يمثلان عصرين مختلفين، وهما لسان العرب لابن منظور الذي يمثل الدلالة القديمة للفظ ومعجم اللغة العربية المعاصرة الذي يمثل الدلالة الحديثة.

في التمهيد (ص٤-١٣) ذكر أن دراسة تغير دلالة الألفاظ في العربية هي الفريضة الغائبة عند الباحثين إلا ما رحم ربك، وأن معرفة الأحوال التي تقلبت فيها دلالة اللفظ حتى وصلت إلينا في القرن الخامس عشر الهجري-على وجه يقرب من اليقين- أمر بالغ الصعوبة، واللجوء فيها إلى المعاجم القديمة وحدها لا يفيد في أكثر الأحوال، بل لا بد من اللجوء إلى النصوص المختلفة لمعرفة ذلك. وذكر الباحث أنه اعتمد المنهج التاريخي عند تتبع دلالة الألفاظ سموا أو انحطاطا.

بعدها انتقل إلى ذكر الدراسات السابقة (الصواب: المشابهة) التي تناولت السمو والانحطاط في الدلالة فذكر أن من أبرزها:

١- «دلالة الألفاظ» لإبراهيم أنيس ١٩٥٨؛ فقد تناول في فصله السابع تطور الألفاظ ممثلا على ذلك بأمثلة قليلة من العربية الفصيحة والعامية المصرية. وذكر في فصله الثامن عوامل تطور الدلالة وأسباب تغيرها. وتحدث في الفصل التاسع عن أعراض التطور الدلالي ومظاهره، فذكر منها:

التخصيص والتعميم وانتقال مجال الاستعمال، مركزا على الجانب النظري كثيرا.

٢- «لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة» لعبد العزيز مطر ١٩٦٦. وأشار فيه المؤلف إلى بعض الألفاظ التي تغيرت سموًّا أو انحطاطا في ستة من كتب لحن العامة.

٣- «تطور دلالة الألفاظ في لغة الصحافة المصرية من ١٩٥٠-١٩٧٣»، لمحمد يوسف حبلص. رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٨٤. درس فيها صاحبُها تطور الألفاظ ذاكرا المجالات التي انطلقت منها والتي انتقلت إليها، وكان فيها ألفاظ تغيرت دلالاتها سموا أو انحطاطا.

٤- «علم الدلالة» لأحمد مختار عمر ١٩٨٢. ولم يتجاوز أستاذه إبراهيم أنيس في هذا الجانب.

٥- «ظاهرة الابتذال في اللغة والنقد» لمحمد علي رزق الخفاجي ١٩٨٦. وتحدث عن ظاهرة الابتذال والانحطاط في مستويات العربية بعامة، الفصيح منها وغير الفصيح، لكنه ركز على اللغة المستعملة في الأسواق أكثر من غيرها.

ثم انتقل الباحث إلى الحديث عن المعجمين اللذين هما مجال الدراسة في أربع صفحات، فالأول حصيلة خمسة من أكبر

المعاجم القديمة، والثاني أعده فريق عمل مكون من واحد وعشرين باحثا متخصصا بإشراف الدكتور أحمد مختار عمر، واستُخدمت فيه تقنية حاسوبية متقدمة في مسح النصوص والمواقع التي تجاوز عددها مئة مليون كلمة ومثال.

الفصل الأول (التغير الدلالي ص ١٤-٢٥)

ذكر أن دلالات الألفاظ أكثر عرضة للتغير في لغتنا موازنة ببقية أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية المتميزة بثبات نسبي. ونظرة واحدة في صحيفة يومية تريك أن أكثر ألفاظها متغيرة في دلالتها عما سجلته المعاجم القديمة؛ فبعضها عُممت دلالته بعد أن كانت خاصة، والعكس صحيح أيضا، وبعضها تغيرت دلالته بالانتقال المجازي بسبب المجاورة أو السببية أو اعتبار ما كان، وغير ذلك من طرق النقل. ثم نبه الباحث على أسباب التغير الواردة عند الدلاليين العرب، وهم فيه عالة على إبراهيم أنيس في «دلالة الألفاظ»، وذكر أنه سيوردها كما فعلوا، مع إضافات من غيرهم للإيضاح.

وقد أرجع أسباب التغير إلى الاستعمال الذي من أوضح عناصره: سوء الفهم وبلى الألفاظ والابتذال، والحاجة المتجددة التي فرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الفصل الثاني (سمو دلالة الألفاظ ص٢٦-٨٥)

سمو الدلالة هو ما يصيب الكلمات التي كانت تشير إلى معان هينة، أو وضيعة، أو ضعيفة نسبيا؛ ثم انتقلت دلالاتها وصارت

تدل على معان أرفع أو أشرف أو أقوى من معانيها القديمة في نظر الجماعة الكلامية. واللفظ قد يسمو من كل جوانبه فتندثر دلالته القديمة، وتحل الجديدة مكانها تماما. وقد تبقى معها جنبا الى جنب. وقد تنتقل دلالة اللفظ إلى السمو في جانب من جوانب استعماله دون بعض. وللسياق أثره البارز في تحديد المراد؛ إذ يتحدد السمو بوجود علاقة مع كلمات أخرى. ونبه الباحث على أن أمثلة أنيس أكثرها من عامية أهل مصر، وأنه لم يُعنَ بذكر شواهد من الفصحى فضلاً عن تتبعها عبر الزمن، وكذلك فعل خلفاؤه.

بعد ذلك درس الباحث تسعة وثلاثين لفظا (٣٩) سمت دلالتها في العربية المعاصرة مقابلة بما كانت عليه في لسان العرب. وهي: شاطر، صحفي، صيحة، ضفادع، الرائد، المسرح، الزميل والزمالة، أسطورة، مساعد، السفرة، الاستعراض، عقيد، عقال، النخوة، الناطق، نفاثة، النوط، الهاتف، الحقيبة، الوسام، وظيفة، البحث، المجلس، الجريدة، الجالية، انخرط، التخطيط، خلاب، الفلتة، قماش، كأس، الملحق، التصفيق، ورقة، الفنان، مخضرم، مسئول، معلق، المنتجع. (لاحظ غياب الشقاوة والشقي، والباقة).

الفصل الثالث (انحطاط دلالة الألفاظ. ص٨٦-١٥٦)

ذكر الباحث أن دلالة الانحطاط في العربية أكثر من دلالة السمو، وأنه لم يعثر على أسباب مقنعة في ذلك، ونبه على أن

القول بانحطاط دلالة اللفظ لا يلزم أنه كان يحمل دلالة عالية القدر؛ فمن الممكن أن تكون دلالته السابقة محايدة لا يحكم عليها بسمو ولا انحطاط، أو تكون هابطة نسبيا ثم تزداد انحطاطا.

ثم درس تسعة وثلاثين لفظا (٣٩) انحطت دلالتها في العربية المعاصرة عما كانت عليه في اللسان وهي: النكتة، مروِج، الزعل، المتزمت، التزوير، سابقة، السفَّاح، السائح، التطرف، الإعدام، عصابة، بؤرة، مباءة، مدمن، شهوة، اقترف، الاستهتار، الدعاية، الاستعمار، مرتزق ومرتزقة، الغانية، نازح، وكر، الملحمة، ميوعة ومائع، الاغتصاب، البهلول والبله، جنسي، تربص، مؤامرة، قرية، قناصة، بربري، نامية، انقلاب، تصفية، الإغراء، الإنجاب، التطهير.

الخاتمة (١٥٧-١٥٨)

وعدَّ فيها ثلاث عشرة نتيجة طلب منه المناقش الخارجي حذف أربع منها؛ لأنها عامة غير مقصورة على موضوع السمو والانحطاط. ووافقه المشرف مسوغا صنيع الطالب بأن بعض المناقشين المتنطعين قد يستقلها.

١- أكثر الدراسات الدلالية اهتم بالجانب النظري أكثر من التطبيق، ناهيك عن أن الجانب التاريخي فيها يكاد يكون غائبا!

٢- التغير الدلالي يأتي متدرجا بطيئا لا يكاد يلحظ.

٣- هناك ألفاظ لم يقر لها قرار فهي مترددة بين السمو والانحطاط.

٤- هناك ألفاظ كانت دلالتها عامة لا نلمس فيها جانبي السمو والانحطاط معًا، تخصصت دلالتها في عصرنا فسمت مثل الشاطر، الاستعراض، أو انحطت مثل التزوير، الإدمان، الاقتراف.

٥- هناك ألفاظ كانت دلالتها عامة لكن لا نلمس فيها جانب السمو والانحطاط، سمت في جانب من جوانبها عندما تخصصت في عصرنا مثل: مسئول، تصفيق، ومنها ما تخصص في جانب فانحطت دلالته مثل: قرية، انقلاب، بربري.

٦- هناك ألفاظ انتقلت من مجال لآخر فصارت دلالتها سامية بعد أن كانت منحطة مثل: وسام، النخوة، صحفي. ونقيض ذلك ألفاظ انتقلت دلالتها من سمو إلى انحطاط فلم يعد للدلالة السامية استعمال مثل: قماش، الاستعمار، مؤامرة، البهلول، الدعاية.

٧- هناك ألفاظ منحطة الدلالة قديما وزادت دلالتها انحطاطا بتخصصها في مجال ما، مثل الاغتصاب، الإغراء.

٨- للتلازم أثر كبير في توجيه دلالة اللفظ؛ فبه نصل إلى المراد دون لبس مثل: ضفادع بشرية، حقيبة وزارية، تطهير عرقي، ورقة عمل، الناطق الرسمي.

٩- بعض الألفاظ تسمو دلالته أو تنحط ومعها كل مشتقاتها أو أغلبها مثل: استهتار، إنجاب، وبعضها ليس كذلك مثل: الجنس وجنسي، غلب استعمالها فيما يتعلق بالاتصال الشهواني، أما باقي اشتقاقاته فلا. وهناك الزمالة من الزميل هي وحدها اكتسبت سموا في دلالتها.

وقد أثنى المناقشان على عمل الباحث ووصفاه بالجدة والجدية وأنه أول عمل جامعي يبحث هذه الظاهرة في العربية وأن مراجعه مستوفاة. وانتقدا مواضع فيها التواء في التعبير -أصلحت فيما بعد- وحماسة مفرطة تخرج عن العلم. وتفرد المناقش الخارجي بنقود منها:

١- أنه رغب إلى الطالب أن يدمج الفصل الأول بالتمهيد.

٢- تساؤله: هل يدخل الرجوع إلى معجمين في المنهج التاريخي؟ وكان أنْ رد المشرف: لو كان رجوعا مجردا ليس فيه إلا أن اللفظ هنا معناه كذا، وهناك معناه كيت، فليس بدرس تاريخي. أما في حالة الطالب فالأمر يختلف؛ إذ إن (لسان العرب) عنده النقطة الزمنية الأولى لدلالة اللفظ في العربية، و(معجم اللغة العربية المعاصرة) هو النقطة الزمنية الثانية والأخيرة وما بين المعجمين هو المدة الزمنية للانتقال والتغير في الدلالة سموا وانحطاطا، فهو من هذه الناحية يعد درسا دلاليا تاريخيا. والدرس التاريخي لأي ظاهرة لا يعني تتبعها في كل السنين أو القرون، بل

يكفي رصدُها عبر نقطتين زمنيتين مختلفتين. ومع ذلك فالطالب لم يكتف بنقطتين بل كان يتوسع في التتبع بالقدر الذي تسعفه مصادره ووقته؛ فكان يأتي بنصوص من سيرة ابن هشام وتاريخ الطبري وتفسيره ومؤلفات ابن جني والصفدي ولآبي والزمخشري وغيرهم.

٣- ما الحكمة في أن الألفاظ المدروسة ٣٩+٣٩=٧٨؟

وكان ردُّ الطالب أن هذا العدد عينة، وأنه لم يكن يعرف العدد قبل اختيار الألفاظ وترقيمها، فالتوافق في العدد مجرد مصادفة. وقد وافق المشرف على كلامه مضيفًا أن هناك ألفاظًا تركها الطالب بعد أن اختبرها، وألفاظا لم يتناولها لعدم وجود الدلالتين السامية أو المنحطة في المدونتين مثل: باقة، التي كانت تلازم: باقة بقل، باقة شوك، باقة حطب. ثم صارت دلالتها سامية لمصاحبتها الزهر، والرياحين، والورد.

٤- كان الطالب واعظًا ثقيل الظل في مواضع من عمله (ذكر أمثلة). ودافع المشرف عنه بعض الدفاع بأنه ينبغي أن نترك للباحث حرية إبداء رأيه حتى لو لم يعجبنا.

والحق أن المناقش الخارجي على صرامته العلمية بشوش الوجه دائم الابتسامة، يلاحظ وينتقد بهدوء دون أن يرعد

ويبرق، أو يسيء إلى الطالب، بأن يقول له مثلا: لمْ تصنعْ شيئا، من أنت حتى يكون لك (عند)؟

وقد زاد المشرف فبيَّن أن الذين تناولوا موضوع سمو الدلالة وانحطاطها بالعربية أغلبهم عزا ذلك إلى تغير الأوضاع السياسية أو إلى ترك ما يستقبح ذكره، أما الطالب فتجاوز ذلك إلى أمور لغوية، أشرنا إلى بعضها عند عرض نتائج الرسالة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مدى جواز تعريب (فسبك فسبكة) في لغتنا الجميلة

بقلم/ أ. د. صادق عبدالله أبوسليمان[(١)]

إذا أردنا أن نجيب عن هذا السؤال، وهو: هل يجوز لنا صوغ هذا الفعل «فسبك» ومصدره «فسبكة» من كلمة «فيس بُك»؟ -هذه التسمية الأجنبية الدارجة على الألسنة العربية وغيرها للدلالة على عنوانِ موقعٍ شهيرٍ من مواقع التواصل الاجتماعي أو الجماعي في عصرِنا- فإنني أقول مستعينا بالله:

إن اللجوء إلى استعمال الكلمات «الأجنبية» أو «الإفرنجية»؛ أو «الأعجمية» أو «الدخيلة» بمصطلح علمائنا الأوائل والتصرف فيها قد جاء عن العرب الفصحاء، وهذا ما يعرَف بالتعريب. وكذلك وجدناهم أحيانا يستعملون الكلمات الدخيلة مع وجود اللفظ العربي المقابل له.

إن الأخذَ أو الاقتراض أو الاستعارة من أصحاب اللغات الحية -كما أرى- لَيُشكِّلُ ظاهرةً لغويةً عامةً لا تخلو منها اللغاتُ التي اتصل أهلُها بغيرهم من بني البشر، ولاسيما المتقدمين عليهم في مجالات العلم والحضارة.

---

(١) أستاذ العلوم اللغوية وموسيقا الشعر/ جامعة الأزهر- غزة/ فلسطين، وعضو مجامع اللغة العربية (القاهرة- القدس- مكة المكرمة)، وعضو مجلس إدارة اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ورئيس لجنة الألفاظ والأساليب (مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية).

ويطيبُ لي أنْ أُذكّرَ في هذا السياق أيضًا بما جاء عن لغويينا الأوائل: من قاعدة لغويةٍ تقرُّ استجابةَ اللغةِ لمتطلبات أهلِها في الإضافة إلى ثروتها للتعبير عما يجدّ في حيواتهم، قال رائدهم أبو علي الفارسي -على ما جاء عنه في كتاب (الخصائص) لابن جني في: «باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»- قال: هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة، والتساند إليه مُقْوٍ مُجْدٍ. وقد نص أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. إذا سمعت «قام زيد» أجزت «ظرفَ بشر»، و«كرُم خالد». وقال أبو علي: إذا قلت: «طاب الخشكنان» فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب.

ويؤكد هذا عندك أن ما أُعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجر، وإبريسيم، وفِرِند، وفيروزج، وجميع ما تدخله لام التعريف؛ وذلك أنه لمّا دخلته اللام في نحو «الديباج» و«الفرند»، و«السهريز»، و«الآجر» أشبه أصول كلام العرب؛ أعني النكرات؛ فجرى في الصّرف ومنعه مجراها.

قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصولِ كلامِها، قال رؤبة:

هل ينجيني حلفٌ سختيتُ   أو فضةٌ أو ذهبٌ كبريتُ

قال: فـ «سختيت» من السخت، كـ «زحليل» من الزحل. وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال: قال درهمت الخبازى؛ أي صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم، وهو اسمٌ أعجمي...، ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز:

هل تعرف الدار لأم الخزرج   منها فظلت اليوم كالمزرج

أي الذي شرب الزرجون، وهي الخمر؛ فاشتق المزرج من الزرجون، وكان قياسه: المزرجن من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلًا، إذ كانت بمنزلة السين من قربوس. قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه. قال:

والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة:

في خدر مياس الدمى معرجن

وأنشدناه «المعرجن» باللام. فقوله: «المعرجن» يشهد بكون النون من عرجون أصلًا.

نخلص من هذا كله إلى جواز الأخذ من اللغات الأخرى، وتعديل المأخوذ منها وَفْقَ أنظمةِ اللغةِ الآخذةِ في الصوغ والتركيب، وما لنا نذهب بعيدًا فنحن نقول اليوم أيضًا: «أرْشَف يؤرشف أرشفة»، و«أكسدَ يُؤكسِدُ أكسدةً»، و«أمْرَكَ ويتأمْركُ أمركة»، و«بَرمَج يُبرمِجُ برمجةً ومبرمِج»، و«تلفز تلفزةً»، و«تَلْفنَ يُتلفن»، و«دبلج يُدبلِج دبلجة»، و«سَنترَ سنترةً»، و«فرمَلَ يُفرمِلُ فرملة»، «مَكْيَج تتميكج» ... إلخ.

وقد أجازت مجامعنا في مصرَ وسورية والعراق والأردنِّ وغيرها المصوغات المُعَرَّبة عند الحاجة، ورأى ألسُنيونا المُحْدَثون «Linguiits» أن مثل هذا الأخذ يُغْني لغتنا العربية عن استعمال اللفظ الأجنبي، ويمدّها بجذورٍ جديدة، فيزيد في ثروتها.

وعليه فنحن نجيز قول المعاصرين: «فسبك» و«يفسبك» و«فسبكةً » و«الفسبكيّ» و«الفسبكيون»؛ لعدم وجود البديل العربي القادر على المنافسة، ولموافقة هذه الصياغة لصيغ لغتنا العربية.

وقد سبق لمجمع اللغة العربية الأردني- كما جاء في صفحته على «الشبكة العالمية» (الإنترنت)- إجازة هذه الصياغة التعريبية في سنة ٢٠١١م قال: «الفيسبوك: ويشتق منها فسبك والمصدر فسبكة Facebook»[(١)].

أما مجمع اللغة العربية في مصر فلا أظنه إلا مجيزًا هذه الصياغة؛ لأنها تتمشى ومنهجه في قبول المُعرّبات الموافقةِ للصياغةِ العربيةِ والاشتقاق منها. وقد سبق له إقرارُ الاشتقاق من الاسم الجامد المعرَب ثلاثيًا كانَ أم غير ثلاثي"[(٢)].

---

(١) يُنظر تحت عنوان:» مصطلحات جديدة- تعريب المصطلحات العلمية» رابطه:

http://www.majma.org.jo/index.php/component/content/article/16-2008-12-21-12-06-01/412-newterns.html

(٢) يُنظر لمجمع اللغة العربية (مصر) في هذا السياق: »قواعد الاشتقاق من الجامد العربي والمعرّب، ص ٦٢- ٦٣، كتاب في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من ادورة التاسعة والعشرين إلى الدورة=

وما لنا نذهب هنا وهناك وقد وجدنا أسلافنا قد عرّبوا مثل ما نقول بإجازته في هذا السياق؛ ففي مادة (ف. س. ك. ل) وجدنا الأزهري (ت. ٣٧٠هـ) يوردُ في معجمه تهذيب اللغة عن أبي عبيد عن الأصمعي: «الفِسْكِلُ: الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل. وقال شمر: الفِسْكِلُ، والمُفَسْكَلُ هو المؤخر البطيء. وقال الأخطل (بحر الكامل):

أَجُمَيْعُ قدْ فُسْكِلْتَ عَبْدًا تابِعًا فبَقِيتَ أَنتَ المُفْحَمُ المَكْعُومُ

ويقال: رجل فِسْكَوْلٌ وفُسْكُولٌ، وقد فسْكِلْتَ أي أخِّرْتَ».

وجاء في الصحاح للجوهري (ت. ٣٩٣هـ): «الفِسْكِلُ بالكسر: الذي يجيء في الحلبة أخر الخيل. ومنه قيل: رجلٌ فِسْكِلٌ، إذا كانَ رَذْلًا».

وقال ابن قتيبة (ت. ٢٧٦هـ) في «باب ما تُصَحِّفُ فيه العَوامّ» في كتابه أدب الكاتب: ويقولون لمن يُرذلون «فُسْكل» وهو تصحيف إنما هو فِسْكِل وهو الفرس الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل».

وإذا كان ابنُ قتيبةَ قد نصَّ على أنَّ العامة تضمُّ فاء «فسكل»، ونصَّ صاحب الصحاح من بعده على كسرِها فإنَّ ابنَ منظورِ

=الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة، وفي الألفاظ والأساليب)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٨هـ= ١٩٦٩م+ كتاب الألفاظ والأساليب(ج٤)، » القرارات التي صدرت في الدورات من السادسة والستين إلى الخامسة والسبعين»، ط١/ ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م، ص ٢٣٩- ٢٤١+ ٣٩٠- ٣٩٢+ ٥٥٥- ٥٥٦.

صاحبَ لسان العرب (ت. ٧١١هـ) مستفيدًا مما جاء في تهذيب اللغة قد أضاف إلى كسرها وضمها نطوقًا أخرى، وذكرًا لأصلها الفارسي، فقال: «الفِسْكِل والفُسْكُلُ والفِسْكَوْل والفُسْكُول: الذي يجيء في آخر الحلبة آخر الخيل. وهو بالفارسية فُشْكل، وقيل: الفِسْكِل والمُفَسْكل هو المؤخر البطيء، وقد فُسْكِلْت أي أُخِّرْت؛ ومنه قيل: رجل فِسْكل إذا كان رَذْلًا. والعامة تقول فُسْكُل، بالضم».

وحذا الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) حذوه في معجمه «تاج العروس» ولكنه وَضَّحَ نطوقَها بألفاظٍ أخرى؛ فقال: «الفُسْكُلُ، كقُنْفُذٍ وزِبْرِجٍ وزُنبورٍ وبِرْذَوْنٍ، أَربَعُ لُغاتٍ، اقتصر الجوهريُّ منهنَّ على الأُولى: الفرَسُ الذي يجيءُ في الحَلْبَةِ آخِرَ الخَيْلِ، ومنه قيل: رَجُلٌ فِسْكِلٌ، كزِبْرِجٍ: رَذْلٌ، قال الجَوْهَرِيُّ: والعامَّةُ تَقول: فُسْكُلٌ»[1].

وإشارةً إلى أَنَّ الفسكلَ هو الآخر في أيِّ شيءٍ أيًا كانت الرتبة وجدناه يتفق مع ابن منظورٍ في نقل روايتين تفصح إحداها عن أن «الفسكلة» هي الرتبة العاشرة في سباق الخيل، وهي الرتبة الأخيرة في هذا السياق، والأخرى هي الرتبة الثالثة؛ جاء في (لسان العرب): «قال أَبو الغوث: أَولها المُجَلِّي وهو السابق ثم المصلّي ثم المُسَلِّي ثم التالي ثم العاطِف ثم المُرْتاح ثم المؤمَّل ثم الحَظي ثم

(١) إنَّ قراءتنا لِما جاء عن الجوهري تبين لنا أنه نصَّ على كسر فاء لفظ «فِسكل»، ولم ينص على ضمها، وهو اللفظ الأول بحسب ترتيب الزّبيدي.

اللَّطيم ثم السُّكَيت، وهو الفِسْكل والفاشُور؛ قال ابن بـري: يقـال فَسْكَل الفرسُ إذا جاء آخر الحلْبة. وفي الحديث: أَن أَسمـاء بنـت عُمَيْس قالت لعليّ، عليه السلام: إِن ثلاثةً أَنت آخـرُهم لأَخْيـار، فقال عليّ لأَولادها: قـد فَسْكَلَتْني أُمُّكـم أَي أَخَّـرتني وجعلـتني كالفِسْكل، وهو الفرس الذي يجيء في آخر خيل السِّباق، وكانت قد تزوّجت قبله بجعفر أَخيه ثم بـأَبي بكـر بعـد جعفـر فعـدَّاه إِلى المفعول، قال: والصواب أَن يذكر الحَظِيّ قبل المؤمَّـل لا بعـده؛ قال وهذا ترتيبها منظّمًا:

أَتانـا المُجَلِّـي والمُصَـلِّي، وبعـده
مُسَـلٍّ وتـالٍ بعـده عـاطِفٌ يَجْـرِي

ومُرْتاحُهـا ثم الحَظِـي ومُؤَمَّـل
يَحُثّ اللَّطِيم، والسُّكَيْت لـه يَـبري

ورجل فُسْكُول وفِسْكَوْل: متأَخر تابع، وقد فَسْكَل وفُسْكِل؛ قال الأَخطل:- البحر الكامل-

أَجُمَيْع قد فُسْكِلْت عبدًا تابِعًا فبَقِيت أَنت المُفْحَم المَكْعوم»

وقـال الفاريـاق (أحمـد فـارس الشـدياق) في ديوانـه: (البحـر الطويل)

فمـا أنـت إلا فسـكلٌ جئـت آخـرا
وإنْ تك في البـهتان فقـت الأوائـلا

وإذا كنا نجيز هذا الصوغ المبني على التعريب، فإننا نحترز من إجازة مُعَرَّباتٍ على حسابِ ألفاظٍ عربيةٍ موجودةٍ في لغتنا العربية؛

وذلك كما في لغة العاملين في مجال الكتابة المحوسبة في مصرَ أو غيرِها؛ فهم يقولون: «دَلّت» من «Delete» بمعنى «ألغِ»، و«هَنَّج» من «Hang» بمعنى «توقَّفَ عن العمل» أو «علّق» لوجود البديل العربي؛ لأنّ دخول هذه المعرَّبات سيزيد من مترادفات اللغة بل يضخمها.

طائفة من أخبار المجمع

- **الخبر الأوّل :**

عقد مجلس أمناء مَجْمَع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة جلسته الرّابعة في برج الصّفوة، بجوار بيت الله الحرام بمكّة المكرّمة، ليلة الأربعاء: ١١ من رمضان ١٤٣٧، برئاسة معالي الشّيخ الدّكتور صالح بن عبد الله ابن حميد؛ رئيس المجلس.

حضر الاجتماع كلٌّ من:

أ. د. عبد العزيز بن عليّ الحربيّ؛ رئيس المجمع، ونائب رئيس المجلس.

الأستاذ/ سليمان بن عواض الزّايدي؛ أمين المجلس.

معالي الدّكتور/ أسامة بن فضل البار؛ عضو المجلس.

الشّيخ/ يوسف بن عوض الأحمديّ؛ عضو المجلس.

الدّكتور/ عبد الله بن صالح؛ عضو المجلس.

الدّكتور/ سعد بن محمّد آل حامد؛ عضو المجلس.

الأستاذ/ محمّد بن مهدي الحارثيّ؛ المدير العام للتّعليم بمنطقة مكّة المكرّمة؛ عضو المجلس.

الشّيخ/ عبد الله بن عبد الرّحمن الجميح؛ عضو المجلس.

وقد بُدئ الاجتماع بكلمة ترحيبيّة لمعالي الشّيخ الدّكتور صالح ابن حميد الّذي رحّب بالجميع في جوار بيت الله الحرام، تلا ذلك كلمة الأستاذ الدّكتور عبد العزيز الحربيّ الّذي رحّب فيها بمعالي

رئيس المجلس، وبالصّفوة الأعضاء، واحتفى احتفاءً خاصًّا بحضور الشّيخ عبد الله عبد الرّحمن الجميح للمرّة الأولى، وشكر معالي رئيس المجلس على حضوره، ودعمه للمجمع بجاهه وعلمه، كما شكر الشّيخ يوسف الأحمديّ على استضافته للمجلس في جناحه الخاصّ، وعلى دعمه للمجمع، ومسارعته في فعل الخير.

واستعرض نائب رئيس المجلس -بإجمالٍ- نشاطات المجمع، وإنجازاته خلال الفترة الأخيرة، ثمّ دعا الحاضرين لمشاهدة العرض المرئيّ الّذي أعدّه المجمع عن الإنجازات خلال الفترة: ١٤/٤-١٤٣٧/٨/٢٩.

وقد نال استحسان الحاضرين، وثمّنوا الجهود المبذولة في زمن قصير.

بعد ذلك درس المجلس الموضوعات المدرجة على جدول أعماله.

وقد تخلّل الاجتماع توقيع اتّفاقية شراكة وتعاون بين المَجْمَع والإدارة العامّة للتّعليم بمنطقة مكّة المكرّمة، وتولّى التّوقيع عن المجمع الأستاذ الدّكتور عبد العزيز الحربيّ؛ رئيس المجمع. ووقع عن إدارة التعليم الأستاذ محمّد بن مهدي الحارثيّ؛ المدير العام للتّعليم.

وتضمنت الشّراكة مجالات تعاونيّة في البرامج والنّشاطات المتعلّقة بخدمة اللّغة العربيّة، وتنمية مواهب الطلاب والطالبات

وقدراتهم، ونشاطات منسوبي التّعليم ومنسوباته في جوانب اللّغة العربيّة وفنونها وآدابها المختلفة، والأدوار التّعليميّة، والتّربويّة للارتقاء بمنسوبي التّعليم ومنسوباته في جوانب اللغة تحدّثًا وكتابة وتعليمًا ونشرًا، إضافة إلى الخدمات الإرشاديّة والاستشاريّة والحواريّة، والبرامج التّدريبيّة والتّوعويّة والخدمية.

وأعلن رئيس المجمع عن إطلاق جائزة الشّيخ صالح ابن حميد لخدمة اللّغة العربيّة، وهي جائزة سنويّة تهدف إلى تشجيع العلماء، وتكريم الأساتذة، والأدباء، والكتّاب، والباحثين، والطلاب المهتمّين باللّغة العربيّة.

- **الخبر الثّاني :**

عقدت هيئة تحرير مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، يوم الثلاثاء ٢٤-٨-١٤٣٧هـ، جلستها الأولى للعام الرابع للمجلة بمقر المجمع بمكة المكرمة، بحضور رئيس وأعضاء هيئة التحرير، وهم:

- **أ.د/ عبد العزيز بن علي الحربي (رئيس التحرير)**
- **أ.د/ سعد حمدان الغامدي (مدير التحرير)**
- **أ.د/ رياض بن حسن الخوام (عضو هيئة التحرير)**
- **أ.د/ عبدالله بن إبراهيم الزهراني (عضو هيئة التحرير)**
- **أ.د/ عبدالله بن ناصر القرني (عضو هيئة التحرير)**
- **أ.د/ عبدالحميد النوري عبد الواحد (عضو هيئة التحرير)**

وقد بُدئ الاجتماع بكلمة رئيس التحرير أ.د. عبدالعزيز الحربي، رحب فيها بالحاضرين، وعضو هيئة التحرير الجديد أ.د. عبدالحميد النوري.

وناقشت هيئة التحرير أمورًا عدّة تهمّ المجلة والمجمع، وأصدرت بذلك قرارات تزيدها قوةً وحسنًا.

الجدير بالذكر أن مجلة المجمع تعدّ ركنًا من أركانه، وقد انطلقت بحلّة جديدة في عامها الرابع لتحقق أهداف المجمع، وتفيد الباحثين والمختصين.

- **الخبر الثّالث :**

شهد المجمع أيضًا جملة من الأمسيات والنشاطات، والمشاركات، والشراكات، ومن ذلك:

- عقد المجمع يوم السبت الموافق ١٤٣٧/٠٧/٠٢هـ محاضرة بعنوان: (وقفات مع فوزي الشّايب في نقده للصّرف العربيّ)، أعدّها وقدّمها الأستاذ الدّكتور إبراهيم سليمان الشّمسان؛ أستاذ النّحو والصّرف، وعضو مجمع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة.

في ١٣-٠٨-١٤٣٧، أقام المجمع أُمسية لُغويّة لمحاضرة بعنوان: «دور ديوان الإنشاء المملوكيّ في حماية اللَّغة العربيّة»، أعدّها وقدّمها الأستاذ الدّكتور سمير محمود الدّروبيّ؛ عضو هيئة التّدريس بجامعة أمّ القرى، وعضو المجمع، حضرها عدد من أعضاء هيئة التّدريس، والمختصّين، وطلاب العلم، ومحبّي لغة الضّاد.

- عقد المجمع يوم السبت الموافق ١٣/٠٩/١٤٣٧هـ محاضرة بعنوان: «التّقدير النَّحْويّ بين الواقع والتّقعيد»، قدّمها الأستاذ الدّكتور رياض حسن الخوّام؛ عضو المجمع، وعضو هيئة التّدريس بجامعة أمّ القرى، بمكّة المكرّمة.

- **الخبر الرّابع :**

في إطار سلسلة (محاضرة الشّهر)، بالتعاون مع عمادة كلية اللغة العربية بمراكش في المغرب؛ استضاف المجمعُ الأستاذ الدكتور-محمد أزهري؛ عميد الكلية وألقى محاضرة تحت عنوان «قضايا المنهج في الدراسات المصطلحية»، وذلك يوم الثلاثاء ١٢/٧/١٤٣٧هـ بمدرج الرحالي الفاروق، في أمسية لغوية حافلة.

كما نظّم مجمع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة بمكّة المكرّمة محاضرة لُغويّة، بالتّعاون مع مجموعة البحث في البلاغة والخطاب بكلية اللّغة العربيّة بجامعة القاضي عياض بالمغرب، بعنوان «اللّغة العربيّة في الجامعات: الواقع والآفاق» لفضيلة الأستاذ الدّكتور مولاي المامون المريني، نائب عميد كلّية اللّغة العربيّة في البحث العلميّ والتعاون، وذلك، يوم الخميس ١١ من رمضان ١٤٣٧، الموافق: ١٦-٦-٢٠١٦م.

- **الخبر الخامس :**

من مشاركات المجمع في المعارض المحلّيّة والدّولية:

شارك المجمع بجملة من منشوراته ومطبوعاته في معرض الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير

فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة المدينة المنورة، وذلك في الفترة من ١٤٣٧/٦/٢٠هـ إلى ١٤٣٧/٧/٢هـ.

شارك المجمع بمعرض جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بالخرج، وذلك في الفترة من ١٤٣٧/٧/١٧هـ إلى ١٤٣٧/٧/٢٤هـ.

كما شارك المجمع بعدد من منشوراته ومطبوعاته في معرض إسطنبول الدّولي للكتاب العربي، والذي أقيم من ١٤٣٧/١٠/٢٠ إلى ١٤٣٧/١٠/٢٦هـ الموافق لـ ٢٠١٦/٧/٢٥ إلى ٢٠١٦/٧/٣١م.

- **الخبر السّادس :**

أعلن المجمع عن فتح باب التّطوّع للجميع (ذكورًا، وإناثًا) في كلّ التّخصّصات، والمهارات، للمشاركة في أعمال المجمع، وفعاليّاته داخل المملكة العربيّة السّعوديّة، وعن بُعْد عن طريق الشّبكة العالميّة.

- **الخبر السّابع :**

أطلق المجمع (مسابقة المجمع الشهرية) عبر المنتدى وتويتر، وصفحاته سعيًا إلى تحقيق رسالة المجمع، ونشرها على جميع المستويات، وإعلاءً لهمم أبناءِ العربية، لإيصال المعلومة اللّغوية بطريقة غير مباشرة، تحبها القلوب، ولا تملّ منها النفوس.

ومن المسابقات الّتي أطلقها المجمع:

مسابقة شِعريّة في حُبّ اللّغة العربيّة في شهر شعبان ١٤٣٧.

مسابقة تصميم شعار جديد للمجمع في شهر شعبان ١٤٣٧.

مسابقة عامّة في القرآن الكريم واللّغة في شهر رمضان ١٤٣٧.

وقد بلغ مجموع الجوائز خمسة وثلاثين (٣٥) ألف ريال سعوديّ.

- **الخبر الثّامن :**

شرع المجمع في إعداد برنامج شامل متكامل لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ ليشمل أرجاء المعمورة كافة، بعنوان: «نحو عالميّة اللغة العربية»، وسنرى ثماره قريبًا بعون الله.

- **الخبر التّاسع :**

سجّل المجمع بقناته على يوتيوب خمسا وستين حلقة من سلسلة نثر الألفية، وستًّا وعشرين حلقة من سلسلة المنتقى من فتاوى اللغة والتفسير، وعشرين حلقة من برنامج أضواء البيان بالتعاون مع إذاعة نداء الإسلام، بالإضافة إلى نشر قرارات المجمع، وبعضٍ من محاضراته، وغيرها من النشاطات المختلفة.

- **الخبر العاشر :**

صدر عن المجمع السفر الثاني من كتاب «أنت تسأل والمجمع يجيب» (فتاوى لغوية)، ويحوي بين دفتيه مئتين وخمسين (٢٥٠) فتوى لغوية منتزَعة من فتاوى المجمع المبثوثة في قسم موسوم بالعنوان نفسه بمنتدى المجمع. وابتدأ هذا السِّفر من حيث توقف السِّفر الأول، فكانت أول فتوى هي الموسومة بالرقم (٢٥١)،

وعنوانها: «ما الفرق بين معاني الكلمات: ذهب، رحل، غـادر»، وآخر فتوى هي الموسومة بـالرقم (٥٠٠)، وعنوانهـا: «مـا معـنى الزمهرير؟». وهذا الكتاب هو الإصدار الحادي عشر من إصدارات المجمع.



Mağallatu Mağma’ El-lughat El-‘Arabiyyati ‘ala Sh-Shabakat El-‘Alamiyyah

(Journal of Online Academy for Arabic Language)

The (Mağallat) is a quarterly journal published by the Online Academy for Arabic Language, administered in Makkah-Saudi Arabia. It is intended for publications of articles in the fields of the Arabic language, linguistics, grammar, lexicography, terminology and related cultural studies. All articles will be refereed. Papers should be written in Arabic.

ISSN: 1658-6530

Legal deposito: 7222/2013

Address: P. O. Box 6559 - Makkah 21955 - Saudi Arabia.

Phone: 00966125402999

Website: www.m-a-arabia.com